

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة اليرموك

كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية

قسم الاقتصاد

## فجوة النمو ورأس المال الأجنبي: "حالة الأردن"

رسالة ماجستير

مقدمة من الطالب

حسن ناصر حسن حسن

إشراف

الأستاذ الدكتور رياض المومني

كانون الأول ١٩٩٧م.

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة اليرموك

كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية

قسم الاقتصاد

## فجوة النمو ورأس المال الأجنبي: "حالة الأردن"

إعداد

حسن ناصر حسن حسن

بكالوريوس اقتصاد - جامعة اليرموك (١٩٩٤م)

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الاقتصاد - جامعة اليرموك  
إربد - الأردن

### لجنة المناقشة

أ.د رياض المومني .....  
د. وليد حميدات .....  
د. قاسم الحموري .....

مشرفاً .....  
عضواً .....  
عضواً .....

كانون الأول ١٩٩٧م.

## شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبيه الأمين وعلى آله وصحبه الطيبين  
وبعد:

لا يسعني بعد اتمام رسالتي هذه، إلا أن أتقدم من أستاذي الفاضل الأستاذ الدكتور  
رياض المومني بعظيم الشكر والتقدير والامتنان، لتفضله بالإشراف على هذه الرسالة،  
وعلى ما قدمه لي من جهد، وعلى ما تعهدني به من تشجيع ورعاية، وما زودني به من  
نصح لإنجاز هذه الرسالة وإبرازها في شكلها ومضمونها الحاليين، فله مني كل الشكر  
والتقدير.

وأسدي جزيل شكري وتقديري إلى أستاذي الفاضلين، الدكتور وليد حميدات، والدكتور  
قاسم الحموري، لتفضلهما بقبول مناقشة هذه الرسالة، وتحمل أعباء قراءتها وتصويبها،  
بما يضمن إثراءها وإظهارها بالشكل العلمي اللائق.

وأسجل جزيل الشكر وعظيم الامتنان إلى جميع أستاذتي الأفاضل في قسم الاقتصاد، لما  
منحوني من رعاية واهتمام، ولما قدموا لي من جهد علمي خالص طيلة فترة دراستي.  
وأنتدم في النهاية بالشكر والتقدير إلى جميع من ساعدني في هذه الرسالة، وأخص  
بالذكر زملائي، نسيم الرحاحلة، مروان الرفاعي، عماد شناعة، محمد خليفة، سفيان  
عزايزة، مالك بني هاني وسامر الرجوب وأزجي شكري إلى الأخوان، سهيل مقابلة،  
لؤي جدعون، راتب أبو شريعة، ومحمد الشوحة في وزارة التخطيط، والأخوين جمال  
المصري ونضال العزام في البنك المركزي، والأخ فائق النقرش في وزارة الصناعة  
والتجارة، والأخوة طراد وبندر وعارف وبدر الفايز والأخ جهاد عباسي لما قدموه  
جميعاً لي من مساعدة أثناء مراحل إعداد الرسالة، ولا يفوتني أخيراً أن أشكر أسرة  
مكتبة دار العلوم، ممثلة بالأخ خلف عنقرة، والأخ جعفر عنقرة، والأخت فاطمة  
عنقرة، والأخ خالد طلال، والأخت ملكة الشاويش على ما بذلوه من جهد في طباعة  
هذه الرسالة.

والله أسأل أن يجزيهم جميعاً عني خير الجزاء

الباحث

حسن ناصر حسن



الإهداء

إلى أغلى من في الوجود

إلى الأيدي الحنونة التي علمتني ومرتني

إلى والدي

إلى من هم أحب إلي من نفسي

إلى أشقائي وشقيقاتي

إلى أخي فؤاد

إلى من هم دائماً في القلب

إليهم جميعاً أهدي هذا الجهد.

## فهرست المحتويات

الصفحة	الموضوع
أ	فهرست المحتويات.....
د	فهرست الجداول.....
و	فهرست الملاحق.....
ز	الملخص بالعربية.....
١	<b>الفصل الأول: تمهيد</b>
٢	المقدمة.....
٣	١-١: الإطار النظري والدراسات السابقة.....
٣	١-١-١: المدرسة التقليدية.....
٨	١-١-٢: المدرسة التجديدية.....
١٥	٢-١: أهمية الدراسة.....
١٦	٣-١: هدف الدراسة.....
١٦	٤-١: تسلسل الدراسة.....
١٦	٥-١: مصادر البيانات ومنهجية الدراسة.....
١٨	هوامش الفصل الأول.....
٢١	<b>الفصل الثاني: رأس المال الأجنبي في الاقتصاد الأردني</b>
٢٢	١-٢: أشكال الموارد الخارجية (رأس المال الأجنبي).....
٢٢	مقدمة.....
٢٢	٢-١-١: المساعدات الخارجية.....
٢٣	٢-١-٢: القروض الخارجية.....
٢٤	٢-١-٣: الاستثمارات الأجنبية الخاصة.....
٢٦	٢-٢: دوافع الاعتماد على رأس المال الأجنبي في الأردن.....
٢٦	١- الأحداث السياسية.....
٢٦	٢- ندرة الموارد الطبيعية.....
٢٦	٣- عجز الميزان التجاري.....
٢٩	٤- فجوة المدخرات المحلية.....
٣٢	٥- عجز الموازنة العامة.....
٣٤	٦- تنفيذ برامج التصحيح الاقتصادي.....

الصفحة	الموضوع
٣٥	٢-٣: أشكال الموارد الخارجية في الاقتصاد الأردني
٣٥	٢-٣-١: القروض الخارجية
٣٦	أ- القروض المتعاقد عليها
٣٧	ب- مسحوبات القروض الخارجية
٣٩	ج- أعباء القروض الخارجية
٤١	٢-٣-٢: المساعدات الخارجية
٤٢	٢-٣-٣: الاستثمارات الأجنبية الخاصة
٤٦	هوامش الفصل الثاني
٥٠	<b>الفصل الثالث: فجوة النمو في الاقتصاد الأردني</b>
٥١	مقدمة
٥١	٣-١: الإطار النظري لنموذج الفجوتين
٥٢	٣-١-١: فجوة المدخرات المحلية
٥٥	٣-١-٢: فجوة التجارة الخارجية
٥٦	٣-٢: فجوة النمو في الاقتصاد الأردني
٥٦	٣-٢-١: منهجية التقدير
٥٩	٣-٢-٢: نتائج تقدير الفجوتين
٦١	٣-٣: قياس درجة الاعتماد على الذات للاقتصاد الأردني في مجال التمويل
٦٣	٣-٤: مستلزمات وصول الاقتصاد الأردني إلى مرحلة الاعتماد على الذات
٦٥	هوامش الفصل الثالث
٦٩	<b>الفصل الرابع: إنتاجية رأس المال الأجنبي "النتائج الإحصائية"</b>
٧٠	مقدمة
٧٠	٤-١: النموذج الإحصائي المستخدم
٧٤	٤-٢: نتائج التقدير الإحصائي
٨٠	هوامش الفصل الرابع
٨٢	<b>الفصل الخامس: مستقبل وآفاق رأس المال الأجنبي في الاقتصاد الأردني</b>
٨٣	٥-١: تطور رأس المال الأجنبي
٨٥	٥-٢: تطور المديونية الخارجية ومؤشراتها خلال برنامج التصحيح (١٩٩٢-١٩٩٨)
٩١	٥-٣: اتفاقية الشراكة الأوروبية ورأس المال الأجنبي

الصفحة	الموضوع
٩١	٤-٥: أفاق التمويل الأجنبي.....
٩٤	هوامش الفصل الخامس.....
٩٥	<b>الفصل السادس: النتائج والتوصيات</b>
٩٦	النتائج.....
١٠٠	التوصيات.....
١٠٣	المراجع.....
١٠٦	الملاحق.....
١٢٠	الملخص بالإنجليزية.....

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

## فهرست الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
١-١	نتائج المعادلات المقدرة في دراسة Kohen.....	٦
٢-١	نتائج المعادلات المقدرة في دراسة Papanek.....	٧
٣-١	نتائج المعادلات المقدرة في دراسة (G-E).....	٩
١-٢	عجز الميزان التجاري في الأردن خلال الفترة (١٩٧٣-١٩٩٥).....	٢٨
٢-٢	فجوة المدخرات المحلية في الأردن خلال الفترة (١٩٧٣-١٩٩٥).....	٣١
٣-٢	عجز الموازنة العامة في الأردن خلال الفترة (١٩٧٣-١٩٩٥).....	٣٣
٤-٢	قروض الأردن الخارجية المتعاقد عليها خلال الفترة (١٩٧٣-١٩٩٥).....	٣٦
٥-٢	مسحوبات الأردن الخارجية خلال الفترة (١٩٧٣-١٩٩٥).....	٣٧
٦-٢	الأهمية النسبية لمسحوبات الأردن من القروض الخارجية حسب المصدر خلال الفترة (١٩٧٣-١٩٩٥).....	٣٨
٧-٢	أعباء قروض الأردن الخارجية خلال الفترة (١٩٧٣-١٩٩٥).....	٤٠
٨-٢	تطور حجم المساعدات الخارجية ومصادرها في الأردن خلال الفترة (١٩٧٣-١٩٩٥).....	٤١
٩-٢	الأهمية النسبية لمصادر المساعدات الحكومية في الأردن خلال الفترة (١٩٧٣-١٩٩٥).....	٤٢
١٠-٢	تطور الاستثمار الأجنبي الخاص في الأردن خلال الفترة (١٩٧٣-١٩٩٥).....	٤٣
١-٣	نتائج تقدير فجوة النمو بافتراض معدل النمو (٦,٥%).....	٦٠
٢-٣	دور المدخرات المحلية والخارجية في النمو المتحقق في الاقتصاد الأردني خلال الفترات الأربع (١٩٧٤-١٩٩٥).....	٦٢
٣-٣	العلاقة بين معدل الادخار الحدي والفترة الزمنية التي يتطلبها الاقتصاد للوصول إلى مرحلة الاعتماد على الذات.....	٦٤
٤-٣	العلاقة بين معدل التغير في راس المال للإنتاج (ICOR) والفترة الزمنية التي يتطلبها الاقتصاد للوصول إلى مرحلة الاعتماد على الذات.....	٦٤
٥-٣	العلاقة بين معدل النمو الاقتصادي والفترة الزمنية التي يتطلبها الاقتصاد للوصول إلى مرحلة الاعتماد على الذات.....	٦٤
١-٤	نتائج تقدير إنتاجية راس المال الأجنبي.....	٧٤
٢-٤	نتائج تقدير إنتاجية راس المال الأجنبي.....	٧٥



٧٨	التوزيع القطاعي لمسحوبات القروض الخارجية خلال الفترة (١٩٧٣-١٩٩٥)	٣-٤
	تطور راس المال الأجنبي في الاقتصاد الأردني (كنسبة من الناتج المحلي)	١-٥
٨٤	.....(١٩٧٣-١٩٩٥).....	.....
	اتجاه المتغيرات الاقتصادية الكلية في إطار برنامج التصحيح الاقتصادي خلال	٢-٥
٨٦	.....(١٩٩٢-١٩٩٥).....	.....
	مؤشرات المديونية الخارجية ضمن برنامج التصحيح الاقتصادي خلال الفترة	٣-٥
٨٨	.....(١٩٩٢-١٩٩٦).....	.....
	التوزيع القطاعي للاستثمار الثابت ومصادر التمويل المتوقعة خلال الفترة	٤-٥
٩٢	.....(١٩٩٦-٢٠٠٠).....	.....

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

فهرست الملحق

الصفحة	عنوان الملحق	الرقم
١٠٧	ملخص لأهم الدراسات التي تناولت إنتاجية رأس المال الأجنبي من جانب العرض.....	١-١
١٠٩	الانفاق الاستهلاكي، الناتج المحلي، تكوين رأس المال الثابت، التغير في المخزون في الأردن خلال الفترة (١٩٧٣-١٩٩٥).....	١-٢
١١٠	الإيرادات العامة للحكومة المركزية في الأردن خلال الفترة (١٩٧٣-١٩٩٥)	٢-٢
١١١	الشروط المالية لقروض الأردن الخارجية خلال الفترة (١٩٧٣-١٩٩٥)	٣-٢
١١٢	الأهمية النسبية لمسحوبات الأردن من القروض الخارجية حسب المصدر خلال الفترة (١٩٧٣-١٩٩٥).....	٤-٢
١١٣	تطور حجم المساعدات الخارجية (حوالات دون مقابل) في الأردن خلال الفترة (١٩٧٣-١٩٩٥).....	٥-٢
١١٤	مصادر المساعدات الخارجية في الأردن خلال الفترة (١٩٧٣-١٩٩٥)	٦-٢
١١٥	البيانات المستخدمة في تقدير فجوة النمو (بالأسعار الجارية)	١-٣
١١٦	البيانات المستخدمة في تقدير فجوة النمو (بالأسعار الثابتة ١٩٩٠=١٠٠)	٢-٣
١١٨	البيانات اللازمة لتقدير إنتاجية رأس المال الأجنبي وأثره على المتغيرات الاقتصادية الكلية.....	١-٤

## فجوة النمو ورأس المال الأجنبي: "حالة الأردن"

### ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تقدير فجوة النمو في الاقتصاد الأردني خلال الفترة (١٩٩٦-٢٠٠١)، وتقدير إنتاجية رأس المال الأجنبي خلال الفترة (١٩٧٣-١٩٩٥)، كما تهدف الدراسة أيضاً إلى استشراف آفاق ومستقبل رأس المال الأجنبي في الأردن وحاجة الاقتصاد الأردني إليه، وإستعراض منجزات برنامج التصحيح الاقتصادي الثاني خلال الفترة (١٩٩٢-١٩٩٦).

بينت الدراسة، ومن خلال تقدير الفجوة المحددة للنمو، أن الاقتصاد الأردني سيعاني من سيطرة فجوة التجارة الخارجية (العملات الأجنبية)، خلال الفترة (١٩٩٦-٢٠٠١)، حيث سترتفع قيمة تلك الفجوة من (٩٧٥,٥) مليون دينار عام ١٩٩٦م، إلى (١٦٥٧,٣) مليون دينار عام ٢٠٠١. كما تتجه فجوة المدخرات المحلية إلى الاتساع خلال نفس الفترة، لسترتفع قيمتها من (٩٧٥,٥) مليون دينار عام ١٩٩٦، إلى (١٠٩٦,٩) مليون دينار عام ٢٠٠١. توصلت الدراسة، ومن خلال نتائج التقدير الإحصائي، إلى أن لرأس المال الأجنبي أثراً إيجابياً على النمو الاقتصادي في الأردن، حيث بلغت إنتاجية رأس المال الأجنبي (٠,٢٧)، وتشير هذه القيمة إلا أن زيادة رأس المال الأجنبي بمقدار دينار واحد ستؤدي إلى زيادة الناتج القومي بمقدار (٠,٢٧) من الدينار، بافتراض ثبات الكمية المستخدمة من عناصر الإنتاج الأخرى. كما توصلت الدراسة ومن خلال نتائج التقدير الإحصائي أيضاً، إلى أن الاستثمارات الأجنبية الخاصة تميزت بأعلى إنتاجية من بين أشكال رأس المال الأجنبي (٢,٧٨)، تلتها المساعدات الخارجية (٠,٦٨)، وجاءت إنتاجية القروض بسالبة (-٠,٠٥)، وتفتقر إلى الدلالة الإحصائية عند مستوى معنوية (١٠%).

وفيما يتعلق بمنجزات برنامج التصحيح الاقتصادي خلال الفترة (١٩٩٢-١٩٩٦)، أظهرت المتغيرات الاقتصادية الكلية نجاح البرنامج في تحقيق أهدافه في زيادة حجم الإستثمار ومعدلات النمو الاقتصادي، وتخفيض عجز الموازنة وحجم فجوة التجارة الخارجية، في حين لم يتمكن البرنامج حتى الآن من تخفيف حجم المديونية الخارجية. وأخيراً خلصت الدراسة، إلى التأكيد على حاجة الاقتصاد الأردني إلى المزيد من تدفق رأس المال الأجنبي خلال الفترة القادمة لتحقيق معدلات النمو الاقتصادي المستهدفة..



# الفصل الاول

## تمهيد

## الفصل الاول

### تمهيد

#### مقدمة

تؤكد الادبيات الاقتصادية على أهمية توافر التمويل الكافي في مراحل التنمية الأولى - حيث الحاجة الكبيرة للاستثمارات - في تحقيق معدلات عالية من النمو الاقتصادي، وفي الوصول إلى إقتصادات ذاتية الحركة، قادرة على التقدم والتطور من خلال مواردها المالية المحلية، لذا يعد توفر التمويل الكافي لتنفيذ برامج الاستثمار المخططة عاملاً رئيساً في إحداث التغيير والتنمية.

وبسبب ما تعاني منه العديد من الدول - لا سيما النامية منها - من ضعف في المدخرات المحلية ونقص في الموارد الطبيعية، وانخفاض في معدلات الاستثمار، انعكست سلباً على معدلات النمو الاقتصادي، ومستوى معيشة الأفراد فيها، فقد اتجهت العديد من تلك الدول إلى الإعتماد على مصادر التمويل الخارجية، كمصدر مهم من مصادر تمويل خططها التنموية ومعالجة مشاكلها الاقتصادية.

والأردن كغيره من هذه الدول يتصف بمحدودية موارده الطبيعية وضعف مدخراته المحلية، مما دفعه إلى العتتماد على الموارد الخارجية، بهدف دعم وتعزيز موارده المحلية، ومواجهة متطلباته التنموية، ومعالجة مشاكله الاقتصادية.

## ١-١ : الإطار النظري والدراسات السابقة:

تشير الأدبيات الاقتصادية إلى أن الدول الدول النامية تعاني من تدني معدلات الإدخار المحلية فيها، الأمر الذي دعا بعض الاقتصاديين إلى القول بأن تلك الدول تدور في حلقة مفرغة أطلق عليها اسم الحلقة المفرغة للفقر The Vicious Circle of Poverty<sup>(١)</sup>.

وقد أشار بعض هؤلاء الاقتصاديين إلى صعوبة تحقيق معدلات النمو الاقتصادي والاجتماعي التي تسعى الدول النامية إلى تحقيقها من خلال الاعتماد على مواردها المحلية فقط، وبالتالي فهم يؤكدون على أهمية الموارد الخارجية في تحقيق المعدلات المرغوبة من النمو، وفي التغلب على ما يعرف بحلقة الفقر المفرغة<sup>(٢)</sup>.

وقد اكتسب موضوع تدفق الموارد المالية الخارجية-إلى الدول النامية - مكانة هامة في الدراسات الأدبية الاقتصادية. حيث أثير جدل واسع وكبير حول فعالية الموارد الخارجية وأهميتها في عملية التنمية الاقتصادية في الدول المتنامية. وفي هذا الإطار يمكن أن نميز ما بين مدرستين فكريتين تباينت نظرياً وعملياً حول ذلك: الأولى - المدرسة التقليدية- وتعتقد أن للموارد الخارجية دوراً إيجابياً في عملية التنمية وفي النمو الاقتصادي، والثانية - المدرسة التجديدية - وتعتقد أن لتلك الموارد أثراً سلبياً على النمو والتطور الاقتصادي.

### ١-١-١ المدرسة التقليدية Conventional School :

وترى هذه المدرسة أن الدول التي تسعى إلى إعادة هيكلة اقتصاداتها، وزيادة معدلات النمو الاقتصادي فيها دون الاعتماد على الموارد الخارجية، تحتاج إلى توفير المتطلبات اللازمة لتحقيق ذلك من خلال مواردها المحلية، أو من خلال المستوردات الممولة من إيرادات صادراتها. وبالتالي فإن عدم مقدرة تلك الدول على توفير تلك المتطلبات يعني وجود محددات تقيد النمو الاقتصادي وتؤثر سلبياً فيه.

ويرى التقليديون أن المحددات الرئيسية للنمو في الدول النامية تتمثل في :

(١) انخفاض معدل المدخرات المحلية دون مستوى الإستثمار اللازم لتحقيق معدلات النمو المستهدفة فيها، وهذا ما يعرف بفجوة المدخرات المحلية

. Domestic Saving Gap

(٢) عدم توفر العملات الأجنبية المتحققة لدى هذه الدول بالمستوى اللازم للحصول على متطلباتها الإستيرادية اللازمة لتحقيق المعدلات المستهدفة للنمو. وهذا ما

يعرف بفجوة العملات الأجنبية Foreign Exchange Gap .

وبالتالي فإن دور مصادر التمويل الخارجية يكمن في توفير موارد مالية إضافية تجسر الفجوة الكبرى من هاتين الفجوتين، وتساهم بالتالي في دفع عجلة النمو الإقتصادي، وإزالة المحددات التي تواجه عملية التنمية في تلك الدول (٣).

وترى المدرسة التقليدية أن أثر الموارد الخارجية على فجوة المدخرات المحلية يمكن إيجازه فيما يلي:

(١) زيادة مباشرة في حجم الإستثمار بنفس قيمة وحجم الموارد الخارجية.

(٢) زيادة غير مباشرة في حجم الإستثمار، من خلال زيادة مستوى الدخل،

ومن ثم معدل الإدخار المحلي.

وأما بالنسبة لفجوة العملات الأجنبية، فإن تلك الموارد تعتبر مصدراً إضافياً للعملات الأجنبية، تساهم في زيادة مقدرة الدول المتلقية لها في الحصول على متطلباتها الإستيرادية - من السلع الرأسمالية والسلع الوسيطة - اللازمة لزيادة الإنتاج في قطاعات الإقتصاد المختلفة، مما يساهم بالتالي في زيادة معدل النمو الإقتصادي (٤).

اعتمدت المدرسة التقليدية على نموذج الفجوتين Two (Dual) Gap Model، في تحليلها للعلاقة بين الموارد الخارجية والتنمية الإقتصادية (النمو) (٥). ويعتبر هذا النموذج امتداداً لنموذج هارود-دومار للنمو Harrod -Domar Growth Model، الذي شكل الأساس النظري لمعظم الدراسات السابقة ذات الصلة. وفي الإطار العام لنموذج هارود-دومار فإن معدل النمو في الناتج (g) يعتمد على معدل الإدخار

(s)، ومعدل التغير في رأس المال للإنتاج (v). ويمكن تمثيل هذا النموذج رياضياً بالمعادلة التالية  $g = s/v$ .

تتمثل الفرضية الرئيسية للمدرسة التقليدية، في أن مصادر التمويل الخارجية تعزز وتدعم المدخرات المحلية والعملات الأجنبية، وتساهم بالتالي في زيادة مستوى الإستثمار ومعدلات النمو الإقتصادي. وفي حال تدفق الموارد الخارجية

$$g = (s + f) / v$$

حيث s : معدل المدخرات إلى الناتج ( $s = S / y$ )

f : معدل الموارد الخارجية إلى الناتج ( $f = F / y$ )

v : معدل التغير في رأس المال للإنتاج<sup>(١)</sup> Incremental Capital - output

.Ratio ( ICOR )

وعلى اعتبار أن الميل الحدي للإدخار (MPS) أكبر من معدل الإدخار (APS) في الدول النامية<sup>(٧)</sup>، فإن معدل الإدخار سيزداد عبر مراحل التنمية اللاحقة، ويصبح معدل النمو ذاتياً Self - sustaining growth دون الحاجة للإعتماد على الموارد الخارجية.

وقد اكدت وجهة النظر هذه للمدرسة التقليدية اكدتها العديد من الدراسات السابقة، والتي من أهمها دراسة<sup>(٨)</sup> (Chenery and Strout (C-S)، التي استهدفت التعرف على دور المساعدات الخارجية في التنمية الإقتصادية، وكذلك تحديد الفجوة المقيدة للنمو والإحتياجات اللازمة من الموارد الخارجية لتحقيق معدلات النمو المستهدفة. وقد أشارت الدراسة إلى أن الموارد الخارجية كانت ذات أثر إيجابي على معدلات النمو الإقتصادي. وقد اعتمدت الدراسة على نموذج الفجوتين في بناء إطار نظري لتحليل أثر تلك الموارد على الدول النامية. وقد إستخدم هذا النموذج لدراسة حالة الباكستان - إعتامدا على بيانات سلسلة زمنية (t=14) - وكذلك دراسة عينة إشمملت ٣١ دولة نامية إعتامدا على بيانات مقطعية Cross section data.

وتوصل للنتيجة السابقة أيضا Adelman and Chenery<sup>(٩)</sup> و

Bruno and Chenery<sup>(١٠)</sup>، في دراستهم اللتين جاءتا ضمن الإطار السابق لدراسة



(C-S)، وإستهدفنا تحليل أثر الموارد الخارجية على التنمية الإقتصادية في كل من اليونان وإسرائيل.

وعزز هذه النتيجة Kohen<sup>(١١)</sup>، في دراسته التي تناولت أثر الصادرات (E)، والموارد الخارجية (F)<sup>(١٢)</sup> على التنمية الإقتصادية في الدول النامية، حيث أشار إلى أن تلك الموارد كانت ذات أثر إيجابي على معدل النمو في الناتج القومي. وقد استخدمت الدراسة بيانات مقطعية لعينتين من الدول النامية، وجاءت نتائج التقدير كما تظهر في الجدول (١-١).

### جدول رقم (١-١)

نتائج المعادلات المقدرة في دراسة Kohen

المتغير التابع: معدل النمو في الناتج القومي الإجمالي					
رقم المعادلة	المتغيرات المستقلة Independent Variables			R <sup>2</sup>	فترة الدراسة و حجم العينة
	الثابت Constant	F/GNP	ΔE/ GNP		
(1)	0.19 (9.27)	0.43 (5.37)	0.62 (4.69)	0.62	1955-1960 (n=27)
(2)	0.24 (8.77)	0.10 (3.47)	0.21 (2.15)	0.25	N.A

المصدر: أعده الباحث من الدراسة السابقة.

الأرقام: داخل الأقواس تشير إلى (t. ratio).

N.A: غير متوفرة.

ويلاحظ على تلك الدراسات أنها لم تأخذ بعين الإعتبار مسألة تقسيم الموارد الخارجية إلى أشكالها المختلفة، وهذا ما تناوله Papanek<sup>(١٣)</sup> في دراسته التي إهتمت بتحليل أثر مكونات الإستثمار على النمو الإقتصادي في الدول النامية، حيث قسم مكونات الإستثمار إلى المدخرات المحلية (Sd)، والموارد الخارجية. وقسم الموارد

الخارجية إلى المساعدات (A)، الإستثمار الأجنبي الخاص (FI) وبقية الموارد الخارجية (Fo). وجاءت نتائج التقدير في دراسته كما يبينها الجدول (٢-١).

### جدول رقم (٢-١)

#### نتائج المعادلات المقدرة في دراسة Papanek

رقم المعادلة	المتغيرات المستقلة						F	مصدر وحجم عينة الدراسة
	الثابت Constant	Sd	A	FI	Fo	R <sup>2</sup>		
(1)	4.4 (8.7)	0.07 (1.7)	...	...	...	0.02	3.9	N.A
(2)	2.0 (3.3)	0.18 (5.0)	0.39 (5.5)	...	...	0.28	17.9	N.A
(3)	1.5 (2.5)	0.20 (6.0)	0.39 (5.8)	0.17 (2.5)	0.19 (2.1)	0.37	13.5	N.A
(4)	1.5 (1.5)	0.21 (4.2)	0.46 (4.4)	0.35 (1.7)	0.13 (0.8)	0.46	7.7	Asia (n=31)
(5)	1.1 (1.2)	0.23 (4.5)	0.47 (4.8)	0.21 (1.3)	0.12 (0.9)	0.44	8.8	Asia and (n=38) Mediterranean
(6)	2.5 (2.7)	0.11 (2.0)	0.29 (1.7)	0.19 (1.4)	-0.06 (-0.3)	0.11	2.4	Americas (n=37)

المصدر: أعده الباحث من الدراسة نفسها.

- \* المساعدات (A)، تشير إلى صافي التحويلات العامة مضافا إليها القروض العامة طويلة الأجل.
  - \* الإستثمار الأجنبي (FI)، يشير إلى صافي الإستثمار الأجنبي المباشر مضافا إليه، القروض الخاصة طويلة الأجل.
  - \* الموارد الخارجية الأخرى (Fo)، تشير إلى صافي القروض قصيرة الأجل، مضافا إليها مكونات أخرى وحساب السهو والخطأ في ميزان المدفوعات.
  - \* جميع المتغيرات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.
  - \* الأرقام داخل الأقواس تشير إلى (t-ratio).
- N.A: غير متوفرة.

## ٢-١-١ المدرسة التجديدية Revisionist School :

عارض إقتصاديو المدرسة التجديدية ما توصلت إليه المدرسة التقليدية، فيما يتعلق بإيجابية الدور الذي تلعبه الموارد الخارجية في دعم المدخرات المحلية، وفي تحفيز النمو الإقتصادي في الدول المنقلية لها.

وجهة النظر هذه طورت من قبل العديد من الإقتصاديين، الذين أشارت نتائج دراساتهم العملية إلى أن أثر الموارد الخارجية -إن وجد- فهو محدود على النمو الإقتصادي، وفي معظم الأحيان كان الأثر سالباً. ويفسر إقتصاديو هذه المدرسة هذا الأثر السالب للموارد الخارجية من خلال ثلاثة أسباب رئيسية تتمثل في:

(١) أن الموارد الخارجية تعمل كمصدر بديل وليس مدعم للمدخرات المحلية.

(٢) تؤدي إلى زيادة معدل رأس المال للإنتاج (Capital - Output Ratio (COR).

(٣) تتجه لتعزيز الإستهلاك وليس الإدخار (الإستثمار).

وقد أشار Griffen<sup>(١٢)</sup> إلى أنه مع قبول الافتراض بأن الموارد الخارجية تسبب إنخفاض مستوى الإدخار المحلي، وبأن جزءاً منها ( $\alpha$ ) سيوجه لتعزيز الإستهلاك، وبأن معدل رأس المال للإنتاج (COR) سيزداد، فإنه -وبإستخدام نموذج هارود-دومار يمكن الوصول إلى مايلي:

معدل النمو قبل الحصول على الموارد الخارجية هو  $g = s/v$ .

وبعد الحصول على الموارد الخارجية (F) فإن معدل النمو الجديد ( $g^*$ ) يصبح:

$$g^* = [s' + (1-\alpha)F]/v'$$

حيث  $s'$  : معدل الإدخار الجديد بعد الحصول على الموارد الخارجية.

$\alpha$  : الميل الحدي للإستهلاك من الموارد الخارجية.

$(1-\alpha)$  : الميل الحدي للإدخار من الموارد الخارجية.

$v'$  : معدل رأس المال للإنتاج الجديد بعد الحصول على الموارد الخارجية.

وبالتالي فإن التغير في معدل النمو - إنتاجية رأس المال الأجنبي - هو:

$$\begin{aligned} *g - g &= [s' + (1-\alpha)F] / v' - s/v \\ &= \frac{[s + \Delta s + (1-\alpha)F]}{v + \Delta v} - \frac{s}{v} \end{aligned}$$

ويلاحظ من المعادلة السابقة أن معدل النمو في الدخل، الناجم عن تدفق الموارد الخارجية. سيكون ضعيفاً إذا كان  $(\Delta s)$  سالباً، أو كانت  $(\alpha)$  و  $(\Delta v)$  موجبة وكبيرة<sup>(١٥)</sup>.

ومن أهم الدراسات التي تضمنت وجهة النظر السابقة للمدرسة التجديدية دراسة Griffen and Enos (G-E)<sup>(١٦)</sup>، والتي استهدفت دراسة أثر الموارد الخارجية (A) على النمو الإقتصادي في الدول النامية. وقد تم في هذه الدراسة تم فيها تقدير العديد من المعادلات يظهر نتائجها الجدول (٣-١).

جدول رقم (٣-١)

نتائج المعادلات المقدرة في دراسة (G-E)

المتغير التابع: معدل النمو في الناتج المحلي					
رقم المعادلة	المتغيرات المستقلة Independent Variables		R <sup>2</sup>	مصدر وحجم العينة	فترة الدراسة
	الثابت Constant	* A/Y			
(١)	4.8	0.18 (0.26)	0.33	Asia and Africa (n=51)	1962-1964
(2)	42.97	6.78	0.13	N.A	1957-1964
(3)	12.5	-0.04 (-4.27)	0.62	Turkey	1951-1965

\* A: إجمالي الموارد الخارجية المتدفقة [حسبت قيمتها على أنها تمثل قيمة العجز في الميزان التجاري].  
N.A: غير متوفرة.

ومن الدراسات الحديثة التي جاءت ضمن الإطار السابق للعلاقة بين رأس المال الأجنبي والنمو: دراسة Chung chen and others /1995<sup>(١٦)</sup> والتي استهدفت تحليل حجم وتوزيع تركيب الاستثمارات الأجنبية المتدفقة إلى الصين، وأثرها على التنمية الإقتصادية خلال الفترة (١٩٧٣ - ١٩٩٣). وقد تم في هذه الدراسة تقدير العلاقة بين معدل النمو في الناتج القومي ( $\log GNP$ )، ومعدل النمو في المدخرات المحلية ( $\log sav$ )، والاستثمارات الأجنبية ( $\log FDI$ ).

وقد خلصت الدراسة، وبناء على قيم المعلمات المقدرة، إلى وجود علاقة إيجابية بين معدل النمو في الناتج ومعدل النمو في الاستثمارات الأجنبية.

ودراسة Richard Rechely<sup>(١٧)</sup> والتي هدفت إلى تحليل أثر المساعدات الخارجية (FA) على النمو الإقتصادي خلال فترة الثمانينات لعينة من ٨٣ دولة نامية، وقد تم في هذه الدراسة تحليل محددات الإدخار، ومحددات المساعدات الخارجية، وعلاقتها مع معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي. وقد تم تقدير قيمة معاملات النماذج المقدرية في هذه الدراسة باستخدام طريقة المربعات الصغرى على مرحلتين (2SLS)، وباستخدام بيانات مقطعية، تمثل معدل بيانات الفترة (١٩٨٩-١٩٨٠) للمتغيرات المشمولة في الدراسة.

وقد خلص الباحث في دراسته، وبناءً على قيمة المعلمة المقدرية لمعامل المساعدات الخارجية، إلى أن أثر تلك المساعدات جاء محايداً على معدل النمو الإقتصادي.

وفيما يتعلق بالأردن، فقد حظي موضوع تدفق الموارد المالية الخارجية إلى الإقتصاد الأردني بإهتمام واسع، وكان مداراً للبحث والتحليل والدراسة من قبل العديدين، الذين تنوعت دراساتهم لتشمل مختلف الأبعاد المرتبطة برأس المال الأجنبي ودوره في الإقتصاد الأردني. فمن تلك الدراسات ما ركز على تحليل أهمية المساعدات الخارجية، ومنها ما أهتم بموضوع الإقتراض الخارجي ودوره، ومنها ما تناول الإستثمارات الأجنبية ومحدداتها في الإقتصاد الأردني<sup>(١٩)</sup>.

هذا الإهتمام نبع من الخصوصية التي إتصف بها الإقتصاد الأردني، من حيث إعتماده الكبير على رأس المال الأجنبي في تمويل عملية التنمية، ومعالجة مشاكله الإقتصادية، ونالياً أهم تلك الدراسات ونتائجها حسب تسلسلها الزمني:

(١) دراسة (حماد / ١٩٨١) (١٩):

إستهدفت هذه الدراسة تحليل أثر المساعدات الخارجية (صافي المنح والقروض العامة) على التنمية الإقتصادية في الأردن خلال الفترة (١٩٥٩-١٩٧٩). وتم فيها بناء نموذج إقتصادي كلي يقيس أثر المساعدات الخارجية على العديد من المتغيرات الإقتصادية الكلية.

وقد جرى تقدير هذا النموذج بإستخدام طريقة (OLS) و (2SLS) إعتماًداً على بيانات سلسلة زمنية للفترتين (١٩٥٩-١٩٦٦) و (١٩٦٧-١٩٧٩)، وقد خلص الباحث في دراسة وبناءاً على قيم المعلمات المقدرة إلى أن المساعدات كانت ذات أثر إيجابي على التنمية الإقتصادية في الأردن الدراسة تناولت كذلك تحليلاً للمساعدات الخارجية وتطورها ومصادرها وتوزيعها والأعباء المترتبة عليها.

(٢) دراسة (المومني / ١٩٨٥) (٢٠):

إهتمت بتقييم محددات وأثر القروض الخارجية على التنمية الإقتصادية في الأردن خلال الفترة (١٩٦٨-١٩٨٣)، وتم فيها تقدير العديد من المعادلات التي تناولت أثر القروض الخارجية على بعض المتغيرات الإقتصادية [الإستهلاك، الإدخار، الإستثمار، الإستيراد].

وأظهرت نتائج المعلمات المقدرة أنه في حين كان أثر القروض العامة إيجابياً على معدلات الإستهلاك والإستثمار، فإن أثرها كان سلبياً على المدخرات المحلية والقومية، وبالنسبة للميزان التجاري فقد أظهرت النتائج أن القروض أدت إلى تزايد العجز في الميزان التجاري خلال فترة الدراسة. وقد تناول الباحث في دراسته أيضاً تحليلاً لحجم القروض الخارجية وتطورها والأعباء المترتبة عليها ومحددات قدرة الدولة على خدمة ديونها، هذا إضافة إلى دراسة وتحليل أهم المؤشرات التنموية في الإقتصاد الأردني.

### (٣) دراسة (المومني/١٩٨٧) (٢١):

وتناولت أثر رأس المال الأجنبي (القروض والمساعدات) على التنمية الإقتصادية في الأردن، ووجهات النظر المختلفة للمدرستين التقليدية والتجديدية حول دور تلك الموارد في عملية التنمية في الدول النامية، وقد أشار المومني في دراسته هذه إلى أن أثر المساعدات كان إيجابياً على معدل الإدخار المحلي والقومي ومعدل النمو، في حين كان أثر القروض الخارجية سلبياً على تلك المتغيرات. وقد خلص الباحث دراسته إلى أن ما توصل إليه الإقتصاديون من نتائج حول أثر الموارد الخارجية على التنمية الإقتصادية، ليس بالضرورة أن يكون صحيحاً لكل الدول المتلقية، وأن ما ينطبق على دولة قد لا ينطبق على أخرى.

### (٤) دراسة (المومني/١٩٨٨) (٢٢):

وفي دراسته التي تناولت أثر الموارد الخارجية على عجز الميزان التجاري في الأردن خلال الفترة (١٩٦٨-١٩٨٥)، أشار المومني، إلى أن تلك الموارد قد أثرت إيجابياً على الصادرات والمستوردات، لكن أثرها على المستوردات كان أكبر منه على الصادرات بحيث أن الفرق بينهم قد أضاف إلى عجز الميزان التجاري في الأردن.

وقد توصل المومني في دراسته إلى أنه على الرغم من أن الموارد الخارجية لم تساهم في تخفيض عجز الميزان التجاري خلال فترة الدراسة، فإنه من

المتوقع أن ينخفض ذلك العجز في المستقبل، نتيجة لزيادة حجم الصادرات وإحلال المستوردات مع توسع الطاقة الإنتاجية للإقتصاد.

(٥) دراسة (المعاينة / ١٩٩٠) (٢٣):

وإستهدفت تحليل أثر الإقتراض الخارجي على الإقتصاد الأردني خلال الفترة (١٩٦٧-١٩٨٧). وقد تضمنت الدراسة جانبين: الأول وصفي، تم فيه تحليل حجم القروض الخارجية وتطورها ومحددات قدرة الدولة على خدمة ديونها، والثاني تحليلي، تم فيه بناء نموذج إقتصادي كلي يقيس أثر القروض الخارجية على العديد من المتغيرات الإقتصادية الكلية. وقد أظهرت نتائج التقدير، أن قيمة مضاعف الإقتراض الخارجي للإستهلاك الخاص والعام والإستثمار والمستوردات والنمو كانت على التوالي (٠,٨١، ٠,٧٧، ٠,٥٩، ٠,٩٣، ٠,١٧). وبناءً على النتائج السابقة أشار الباحث: إلى أن الإقتراض الخارجي لم يسهم بشكل كبير في تحفيز النمو الإقتصادي في الأردن.

(٦) دراسة (الشرع والخطيب والمعاينة، ١٩٩١) (٢٤):

وضمن الإطار السابق جاءت دراسة الشرع والخطيب والمعاينة، وتناولت المديونية الخارجية وأثرها على الإقتصاد الأردني خلال الفترة (١٩٦٨-١٩٨٨). وقد خلصت الدراسة إلى أن أثر الإقتراض الخارجي كان إيجابياً على معدلات الإستهلاك والإستثمار والإستيراد وأثر ذلك كله على النمو الإقتصادي.

(٧) دراسة (المومني / ١٩٩١) (٢٥):

وتناولت أثر الموارد الخارجية (قروض ومساعدات) على الإستهلاك والإستثمار والنمو الإقتصادي في الأردن خلال الفترة (١٩٦٨-١٩٨٧)، وقد توصل الباحث فيها إلى أن أثر الموارد الخارجية كان إيجابياً على معدلات الإستهلاك والإستثمار والنمو الإقتصادي. كما أشار الباحث الباحث في دراسته إلى أن إنتاجية الموارد الخارجية كانت متدنية في الإقتصاد الأردني، والسبب في ذلك



يعود إلى أن جزءاً من تلك التدفقات قد اتجه نحو الإستهلاك، والجزء الآخر نحو إستثمارات وفعاليات ذات إنتاجية متدنية. الدراسة تناولت الفترة (١٩٦٨-١٩٨٧) وتم فيها تقدير الإستهلاك والإستثمار كدالة في الموارد الخارجية إلى جانب متغيرات أخرى.

(٨) دراسة (العزام / ١٩٩٤) (٢٦):

وإستهدفت التعرف على محددات الإستثمار الأجنبي الخاص في الأردن خلال الفترة (١٩٧٠-١٩٩٢).

(٩) دراسة (المومني / ١٩٩٥) (٢٧):

وإستهدفت التعرف على واقع المديونية الأردنية الخارجية ودوافعها وقدرتها الإقتصاد الأردني على خدمة ديونه، وتحليل الآثار الإقتصادية للقروض الخارجية على الإقتصاد الأردني وإستعراض برنامج التصحيح الإقتصادي الأول (١٩٨٩-١٩٩٣). وقد تم في هذه الدراسة تقدير العديد من المعادلات التي تربط مسحوبات القروض الخارجية مع معدل النمو الإقتصادي، والعديد من المتغيرات الإقتصادي الكلية اعتماداً على بيانات السلسلة الزمنية للفترة (١٩٦٧-١٩٩١)، وباستخدام طريقة المربعات الصغرى (OLS).

ويعرض الملحق (١-١) أهم الدراسات التي تناولت جانب العرض في الإقتصاد، والتي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بدراستنا الحالية.

ويلاحظ على مجموعة الدراسات السابقة المرتبطة بالأردن، أن جل إهتمامها كان منصبا على إستقصاء أثر الموارد الخارجية على المتغيرات الإقتصادية الكلية، وكذلك تدفق الموارد الخارجية وتطورها والأعباء المترتبة عليها، ومقدرة الإقتصاد على الوفاء بالتزاماته الخارجية. في حين لم تحظ مسألة فعالية إستخدام الموارد الخارجية، وكذلك المدى الذي يمكن من خلاله الإعتماد على الموارد المحلية لتحل محل الموارد الخارجية في تمويل عملية التنمية والسبل التي يمكن من خلالها تحقيق ذلك بالإهتمام الكافي.

وبالتالي فإن هذه الدراسة تعتبر الأولى من حيث تناولها لأشكال رأس المال الأجنبي جميعها، وتحديد الشكل الأنسب والأقدر على زيادة معدلات النمو. كما وتعتبر الدراسة من أولى الدراسات التي تتناول تقدير الفجوة المحددة للنمو في الأردن، والتعرف على السبل والوسائل التي يمكن من خلالها معالجة تلك الفجوة، وإزالة المحددات التي تقيد النمو الإقتصادي. هذا بالإضافة إلى إهتمام الدراسة بتقييم أداء برنامج التصحيح، ودوره في الحد من مشكلة المديونية الخارجية، ومدى نجاحه في تحقيق ذلك خلال الفترة (١٩٩٢-١٩٩٦).

٢-١: أهمية الدراسة :

تكمن أهمية الدراسة في أنها تحاول الإجابة عن العديد من التساؤلات التي تثار حول واقع ومستقبل وآفاق رأس المال الأجنبي في الإقتصاد الأردني. ومن أهم هذه التساؤلات:

- (١) هل سيتمكن الأردن من تحقيق معدلات النمو المستهدفة دون الحاجة للإعتماد على رأس المال الأجنبي ؟
- (٢) ما هو حجم رأس المال الأجنبي اللازم للتغلب على فجوة النمو وتحقيق معدلات النمو المستهدفة؟
- (٣) كيف يمكن تقليل الإعتتماد على الموارد الخارجية وزيادة الإعتتماد على الموارد المحلية في تحقيق المعدلات المستهدفة من النمو؟
- (٤) ما هو الشكل الأكفأ والأقدر من بين أشكال رأس المال الأجنبي على تحقيق معدلات النمو المستهدفة؟
- (٥) هل سيستمر تدفق رأس المال الأجنبي إلى الإقتصاد الأردني، وإلى أين يسير الإتجاه العام لتدفق تلك الموارد ؟
- (٦) كيف يمكن تجنب أخطاء الماضي المرتبطة بالموارد الخارجية ومسا هي الإجراءات التي يجب مراعاتها لتجنب حدوث تلك الأخطاء في المستقبل ؟
- (٧) هل نجح برنامج التصحيح الإقتصادي الثاني في تحقيق أهدافه الإقتصادية على المستوى الكلي من جانب، وفي الحد من مشكلة المديونية الخارجية والتخفيف من أعباءها من جانب آخر ؟

### ١-٣: هدف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى الإجابة عن التساؤلات أعلاه من خلال:

(١) إستعراض تطور رأس المال الأجنبي في الإقتصاد الأردني ودوافع الإعتماد عليه.

(٢) تقدير الفجوة المحددة للنمو الإقتصادي في الأردن خلال الفترة (١٩٩٦-٢٠٠١).

(٣) تقدير إنتاجية رأس المال الأجنبي في الإقتصاد الأردني على المستوى الكلي خلال الفترة (١٩٧٣-١٩٩٥).

(٤) إستشراق واقع وآفاق ومستقبل رأس المال الأجنبي في الاردن وحاجة الإقتصاد الأردني إليه.

(٥) إستعراض منجزات برنامج التصحيح الإقتصادي الثاني خلال الفترة (١٩٩٢-١٩٩٦).

### ١-٤: تسلسل الدراسة:

تحقيقاً لأهداف الدراسة السابقة سيتم تقسيمها إلى ستة فصول فبعد هذا الفصل، يقدم الفصل الثاني استعراضاً لتطور رأس المال الأجنبي في الإقتصاد الأردني، وأشكاله، ودوافع الإعتماد عليه. ويتضمن الفصل الثالث تقدير الفجوة المحددة للنمو في الأردن، ويتناول الفصل الرابع تقديراً لإنتاجية رأس المال الأجنبي.

ويركز الفصل الخامس على إستشراق آفاق ومستقبل رأس المال الأجنبي في الإقتصاد الأردني. ويختتم الفصل السادس الدراسة بأهم النتائج والتوصيات التي تم التوصل إليها.

### ١-٥: مصادر البيانات ومنهجية الدراسة :

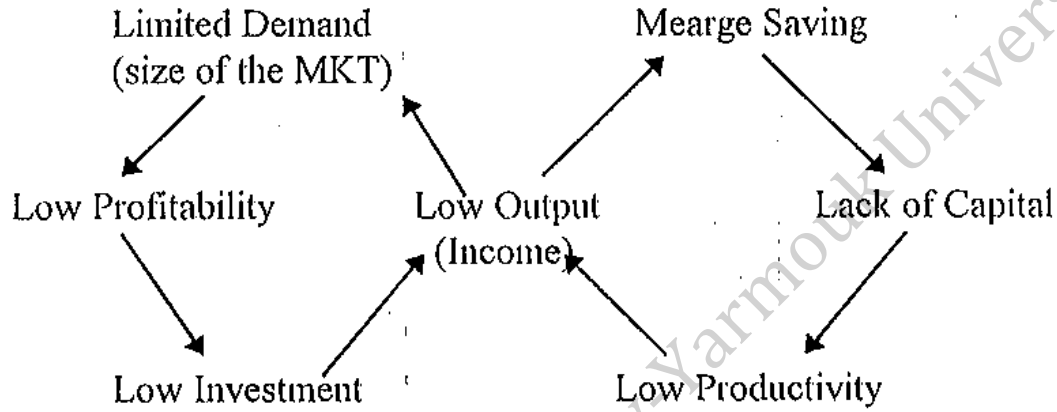
تستخدم الدراسة بيانات السلاسل الزمنية خلال الفترة (١٩٧٣-١٩٩٥) في تحليلها وتقديرها للعلاقات الإحصائية بين المتغيرات المشمولة في الدراسة، مثلما

تعتمد الدراسة على أسلوب الانحدار الخطي المتعدد لتحليل البيانات، باستخدام برمجية (TSP) الخاصة بتحليل السلاسل الزمنية.

وتعتمد هذه الدراسة على المعلومات والبيانات الإحصائية المنشورة وغير المنشورة، في وزارة التخطيط ووزارة الصناعة والتجارة، والتقارير والنشرات الشهرية والسنوية للبنك المركزي الأردني، ودائرة الإحصاءات العامة، ونشرات صندوق النقد الدولي (IMF)، وأهمها الإحصائية المالية الدولية (IFS).

## هوامش الفصل الأول

١- يعرف Nurkse الحلقة المفرغة للفقير بأنها: مجموعة من القوى والعوامل التي تتفاعل مع بعضها البعض بحيث تبقى الدول الفقيرة في حالة من الفقر. ويشير Nurkse إلى أن الدول الفقيرة تعاني من مجموعة من الحلقات المفرغة للفقير، أهمها الحلقة المرتبطة بـندرة الموارد المالية وضعف معدلات التكوين الرأسمالي (الاستثمار)، والتي يرتبط سبب حدوثها بجانب الطلب والعرض في الاقتصاد. ويظهر الشكل التالي هذه الحلقة وسبب حدوثها:



٢- جليل فريد طريف، قروض الأردن الخارجية ودورها في التنمية الاقتصادية، البنك المركزي الأردني، دائرة الدراسات والأبحاث، شباط ١٩٨٤، ص ٧-٨.

3- Hollis B. Chenery, and Nicolas G. Carter, Foreign Assistance and Development Performance, American Economic Review, LXIII, May 1973, pp.459-468.

- Hollis B. Chenery, and Michael Bruno, Development Alternative in An Open Economy : The Case of Israel, Economic Journal, 72, March 1962, pp. 79-103.

٤- رياض المومني، أثر رأس المال الأجنبي على التنمية الاقتصادية : التجربة الأردنية (١٩٦٧-١٩٨٥)، أبحاث اليرموك، سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد الثالث، العدد الثاني، ١٩٨٧، ص ٨.

٥- كان ينظر إلى عملية التنمية الاقتصادية - خلال فترة الخمسينات والستينات - على أنها حالة نمو اقتصادي بالدرجة الأولى، وتحديدًا فإن التنمية تعادل النمو، وبالتالي فإن درجة النجاح أو الفشل لعملية التنمية كان يقاس بمعدل نمو الناتج أو معدل الدخل الفردي.

٦- يعرف معدل التغير في رأس المال للإنتاج (ICOR) بأنه: كمية رأس المال (الاستثمار) اللازمة لتغيير الإنتاج بمقدار وحدة واحدة.

7- Paul Bawles, Foreign Aid and Domestic Saving in Less Developed Countries : Some Test for Causality, World Development, Vol. 15, No 6, 1987, p 789.

8- Hollis B. Chenery, and A.M. Strout, Foreign Assistance and Economic Development, American Economic Review, LVI, Sep 1966, pp 679-733.

9- Irma Adelman, and Hollis B. Chenery, Foreign Assistance and Economic Development : The Case of Greece, Review of Economics and Statistics, No. 48, Feb 1966, pp 1-19.

10- Hollis Chenery, and Michael Bruno, Op.Cit, pp 79-103.

11- Benjamin I. Cohen, Relative Effects of Foreign Capital and Larger Exports on Economic Development, Review of Economics and Statistics, Vol XLX, No. 1, Feb 1968, pp 281-284.

(١٢) في الدراسات السابقة الأربعة يشير مفهوم الموارد الخارجية (F) إلى إجمالي الموارد المتدفقة والذي تم احتساب قيمته على أنها تمثل قيمة العجز في الميزان التجاري.

13 Gustav F. Papanek, Aid, Foreign Private Investment, Savings and Growth in less Developed Countries, Journal of Political Economy, 81, 1973, pp 120-131.

14 K.B. Griffen, Foreign Capital, Domestic Savings and Economic Development, Oxford Bulletin of Economics and Statistics, Vol. 32, 1970, p 108.

١٥- رياض المومني، مصدر سابق، ص ١١.

16- K.B. Griffen, and J.L. Enos, Foreign Assistance : Objectives and Consequences, Economic Development and Cultural Change, Vol. 18, April 1970, pp 313-337.

17- Chung Chen, and Others, The Role of Foreign Direct Investment in China's Post - 1978 Economic Development, World Development, Vol. 23, No. 4, April 1995, pp 691-703.

18- Richard Reichel, Development Aid, Saving and Growth in the - 1980s : A Cross Section Analysis, Saving and Development, Vol XIX, No 3, 1995.

19- Khalil Hammad, Foreign Aid and Economic Development : The Case of Jordan, Unpublished Ph.D Dissertation, University of Southern Illinois, Carbondale, 1981.

20- Riad Al-Momani, External Borrowing and Economic Development : The Case of Jordan, Unpublished Ph.D Dissertation, Utah State University, U.S.A, 1985.

٢١- رياض المومني، مصدر سابق، ص ص ٧-٢١.

22- Riad Al-Momani, The Impact of Foreign Capital on Jordan Balance of Trade (1967-1985), Mutah Journal for Research and Studies, Vol. 3, No. 1, June 1988, pp 39-53.

23- Majd Al-Maitah, The Impact of External Borrowing on the Economy of Jordan, Unpublished Master Thesis, Yarmouk University, Irbid, Jordan, July 1990.

٢٤- منذر الشرع، فوزي الخطيب ومجد المعايطه، المديونية الخارجية وأثرها على الاقتصاد الأردني : دراسة قياسية، مجلة أبحاث اليرموك، سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد ٧، العدد ٤، ١٩٩١، ص ص ٢٣١-٢٥٣.

25- Riad Al-Momani, Foreign Capital Inflow, Consumption and Economic Growth, Journal of King Saud University, Vol. 3, No. 2, 1991, pp 71-82.

٢٦- نضال العزام، محددات الطلب على الاستثمار الأجنبي في الاقتصاد الأردني، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، اربد، الأردن، ١٩٩٤.

٢٧- رياض المومني، المديونية الخارجية الأردنية، أسبابها ونتائجها الاقتصادية، مجلة جامعة الملك سعود، المجلد ٧، العلوم الإدارية (٢)، ١٩٩٥، ص ص ٣٤٣-٣٧٧.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University



الفصل الثاني  
رأس المال الأجنبي في الاقتصاد  
الأردني



## الفصل الثاني

### رأس المال الأجنبي في الاقتصاد الأردني

٢-١: أشكال الموارد الخارجية (رأس المال الأجنبي)

مقدمة:

تتصدر مصادر تمويل التنمية الاقتصادية في مصدرين رئيسيين، الأول داخلي يتمثل في المدخرات المحلية والوطنية، والثاني خارجي يتمثل في القروض والمساعدات والاستثمارات الأجنبية الخاصة.

ولا يخفى أن الاستعانة بمصادر التمويل الخارجية ترتب على الاقتصاد الوطني أعباء تختلف باختلاف نوعية التمويل الخارجي، مما يجعل الاعتماد على مصادر التمويل المحلية هو الأساس في تمويل عملية التنمية. لكن لعدم كفاية الموارد المحلية اللازمة لتحقيق ذلك، تلجأ الدول إلى الاعتماد على مصادر التمويل الخارجية، دون النظر إلى كل الآثار المترتبة عليها. (١)

ومع التسليم بضرورة الاستعانة بمصادر التمويل الخارجية فإنه لا بد أن ينظر دائما إلى تلك الموارد على أنها عنصر ثانوي ومكمل لجهد الادخار الوطني وليس بديلا عنه، حيث تحرص الدول المتلقية لرأس المال الأجنبي على رفع معدل ادخارها المحلي، لتتمكن بالتالي من مواجهة الأعباء المترتبة عليه، ولتشكل الموارد الذاتية المرتكز الأساسي في تمويل عملية التنمية. (٢)

وقبل أن نتطرق إلى تحليل أهمية الموارد الخارجية، ودورها في الاقتصاد الأردني، نتعرف على أهم أشكال تلك الموارد.

٢-١-١: المساعدات الخارجية:

تتمثل المساعدات الخارجية في التدفقات الأجنبية التي تحصل عليها الدولة المتلقية من الحكومات الأجنبية أو الهيئات الدولية، سواء كانت تلك

المساعدات نقدية - في شكل عملات أجنبية قابلة للتحويل - أم عينية - في شكل سلع أو خدمات أو خبرات فنية.

وللمساعدات الخارجية شكلا رئيسيان، الأول يتمثل في التدفقات الأجنبية التي لا يترتب عليها أي التزام بالدفع لاحقا، وهذا ما يعرف بالمنح (الهبات) الخالصة outright grants . والثاني المعونة الاقتصادية (Aid) ، وهي التي يمتزج فيها عنصر الهبة (المنحة) مع عنصر القرض، فتشكل نوعا من القروض السهلة. وتتميز القروض السهلة عن القروض التجارية بعنصر الهبة الذي تتصف به، والمتمثل في الشروط المالية التي تقدم على أساسها، وتتضمن هذه الشروط انخفاض معدل الفائدة على القرض أو عدم وجود فائدة على الإطلاق، وطول فترة السداد، ووجود فترة سماح<sup>(٣)</sup>، وإمكانية تسديد القرض كليا أو جزئيا بعملة البلد المقترض، أو بالسلع التي تنتجها المشاريع الممولة بواسطة تلك القروض.<sup>(٤)</sup>

وعلى الرغم من أن المساعدات الخارجية (منح ومعونات) تعتبر مصدرا مرغوبا فيه، يتفق ومقتضيات التنمية في الدول الفقيرة، لما تحويه من امتيازات تجعلها أفضل أشكال التمويل الأجنبي، فإنه يلاحظ عليها عدم انتظامها - لارتباطها بعوامل مختلفة تحدد علاقتها بالدول المانحة مع الدول المتلقية - ، وعدم الوضوح في القواعد التي تمنح على أساسها، مما يؤدي إلى عدم العدالة في توزيعها، ويضاف إلى ذلك أنها قد تكون مقيدة باتجاه مشاريع أو سلع معينة، مما يؤثر بالتالي في مدى فعاليتها في تحقيق التنمية المطلوبة في الدول المتلقية.<sup>(٥)</sup>

## ٢-١-٢: القروض الخارجية:

وتتمثل القروض الخارجية في الموارد المالية التي تحصل عليها الجهة المقترضة من جهات الإفراض الأجنبية المتعددة، دولية كانت أم وطنية، عامة كانت أم خاصة<sup>(٦)</sup>.

وتنقسم هذه القروض من حيث الشروط التي تقدم على أساسها إلى قروض تجارية Commercial Loans ، تتحدد شروطها المالية وفقا لأسواق رأس المال الدولية، وقروض سهلة Soft Loans تعقد بشروط ميسرة، تتضمن عنصر الهبة كما ذكرنا سابقا<sup>(٧)</sup>.

وتتخذ القروض الخارجية الشكلين التاليين من حيث مصدر (جهة)

الاقتراض:

(١) القروض العامة (الحكومية): وهي التي تعقدتها الحكومة في الدولة المقترضة مع المقيمين في الخارج، سواء أكانوا حكومات أجنبية (أو هيئات تابعة لها) أو أشخاص طبيعيين أو معنويين، أو كانوا هيئات تمويل دولية أو إقليمية.

(٢) القروض الخاصة: وهي التي يعقدها الأشخاص (طبيعيون أو معنويون) في الدولة المقترضة مع غير المقيمين ممن سبق ذكرهم.<sup>(٨)</sup> وأهم ما يميز القروض الخارجية أن ملكية الأصول الانتاجية التي يتم تمويلها بهذه القروض تصبح ملكية وطنية. تمارس عليها حقوق السيادة. وبالتالي لا يترتب عليها تكوين حقوق ملكية مباشرة لهيئات الاقتراض الأجنبية على تلك الأصول -بعكس ما سنرى في حالة الاستثمارات المباشرة-. إلا أنه يترتب على تلك القروض أعباء يتحملها البلد المدين، تتمثل في مدفوعات دورية محددة مسبقا عند عقد القرض، هي الفوائد والأقساط المترتبة على القروض.

وهذا بدوره يستدعي التأكد من مقدرة الاقتصاد الوطني على الوفاء بهذه الأعباء من جانب، ومن أن الفوائد المتحققة من المشاريع الممولة بهذه القروض ستكون أكبر من الأعباء التي سيتحملها الاقتصاد الوطني من جراء الاعتماد عليها من جانب آخر.<sup>(٩)</sup>

#### ٢-١-٣: الاستثمارات الأجنبية المباشرة:

وتتمثل في الأموال الأجنبية المتدفقة إلى الدول المتلقية للاستثمار في مشاريع تملكها الجهات الأجنبية، وتحدد درجة المساهمة الأجنبية في المشروع الصفة التي تطلق على الاستثمار الأجنبي من حيث كونه مباشرا أو غير مباشر<sup>(١٠)</sup>، حيث يكون الاستثمار الأجنبي مباشرا إذا أقام المستثمر الأجنبي المشروع، وامتلك رأس ماله، وتولى إدارته، أو كانت مساهمته في رأس المال كبيرة لدرجة تمنحه حق الاشتراك في إدارة المشروع. والنسبة العظمى من هذه الاستثمارات تتم من قبل الشركات متعددة الجنسيات (MNCs).<sup>(١١)</sup>

ويؤكد العديد من الاقتصاديين على أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة أفضل من القروض الخارجية بالنسبة للدول المتلقية ، على اعتبار أن الإستثمارات الأجنبية تستخدم بصورة أكثر كفاية -نتيجة لخضوعها لحافز الربح الخاص-، وتساهم في إدخال تقنيات وخبرات فنية وإدارية، ولا يترتب عليها أعباء كالأقساط والفوائد. كما أنها تساهم في زيادة حصيلة العملات الأجنبية إذا كانت إيرادات العملات الأجنبية المتأتية من قطاع التصدير المتركزة فيه أكبر من حصيلة التحويلات إلى الخارج.

وعلى الرغم من تلك الإيجابيات للاستثمارات الأجنبية، فإن البعض الآخر يرى أن تلك الاستثمارات لا تخلو من بعض العيوب المتمثلة في أنها:-

(١) تمارس تأثيرا كبيرا على ميزان المدفوعات من خلال التحويلات المترتبة عليها، والمتمثلة في الفائدة على رأس المال المستثمر، الأرباح المحولة إلى الخارج، نفقات استعادة رأس المال، تحويل قسم من الرواتب وأجور الأجانب العاملين في تلك المشاريع، ومدفوعات خدمات نقل التكنولوجيا من براءات الاختراع Patents ، والعلامات التجارية Trade Marks ، والتراخيص Licences.

(٢) قد تؤدي إلى تخصيص البلدان المتلقية في إنتاج الموارد الأولية، وبالتالي تؤدي إلى مزيد من الاختلال في بنية الاقتصاد، وإلى مزيد من التبعية والاستغلال من قبل الدول الأجنبية والشركات متعددة الجنسيات. لذلك كله تفضل الدول الحصول على القروض بدلا من تشجيع الاستثمارات في أراضيها. (١٢)

وخلاصة القول أن الدول التي تتصف بضعف مواردها المحلية دون المستوى اللازم لتحقيق متطلباتها التنموية، لا بد لها من الاعتماد على الموارد الخارجية، وأكثر من ذلك فإن الفائدة المتحققة من تلك الموارد تتوقف إلى حد كبير على ظروف الدولة المتلقية، وكيفية استخدامها لتلك الموارد وهذا بدوره يتطلب من سياسة التمويل الخارجي أن تركز على تعظيم الفرق بين تكلفة رأس المال الأجنبي وعائده على المستوى القومي. (١٣)

## ٢-٢: دوافع الاعتماد على رأس المال الأجنبي في الأردن:

شهد الاقتصاد الأردني خلال مراحل التنمية المختلفة منذ تأسيس الأمارة عام ١٩٢١م، وحصوله على استقلاله عام ١٩٤٦م أحداثا سياسية واجتماعية واقتصادية مختلفة، رتبت عليه أعباء كبيرة، تطلب التغلب عليها الاعتماد على مصادر التمويل الخارجي. ويمكن إجمال دوافع الاعتماد على تلك المصادر بالاعتبارات التالية:

١- الأحداث السياسية التي فرضتها ظروف المنطقة، والمتمثلة فسي نكبة عام (١٩٤٨) وحرب حزيران عام (١٩٦٧)، وما نتج عنهما من آثار ديموغرافية واقتصادية، تمثلت في تدفق أعداد كبيرة من اللاجئين والنازحين إلى الأردن، وفقدان الضفة الغربية وقطاع غزة، وبالتالي خسارة الأردن جزءا من موارده الطبيعية والاقتصادية، مما أثر سلبا على مسيرته التنموية، وأعطى الانفاق العسكري والأمني أهمية خاصة، وأدى بالتالي إلى تزايد الانفاق العام لمواجهة هذه المتطلبات (١٤).

٢- ندرة الموارد الطبيعية: يتصف الأردن بندرة موارده الطبيعية، والمتمثلة في انخفاض مساحة الأراضي الصالحة للزراعة، والتي لا تتجاوز (٦,٢%) من مساحته الكلية (٩٧٠٠٠ كم<sup>٢</sup>)، منها (١٥%) يعتمد على الري، والباقي يعتمد على مياه الأمطار، التي تتصف بتذبذبها وانخفاض معدل سقوطها. وتعتبر المياه من أكثر الموارد الطبيعية ندرة في الأردن، حيث يعتمد على مياه الأمطار في تلبية احتياجاته المختلفة. وبالنسبة للموارد المعدنية فالأردن يتسم بندرة المعادن فيه، حيث أن المستغل منها محدود لا يتعدى خامات الفوسفات والبوتاس والغاز الطبيعي، ويعتمد الأردن على استيراد النفط من الخارج لتلبية احتياجاته من الطاقة (١٥).

٣- عجز الميزان التجاري: يكتسب القطاع الخارجي أهمية كبيرة في الاقتصاد الأردني، وذلك لاعتباراته متعددة، أولها: أن الأردن بلد صغير، قاعدته الانتاجية لا تكفي لتوفير المستوى اللازم من السلع الرأسمالية والوسيطه، والسلع الاستهلاكية الضرورية لمواجهة احتياجاته ومتطلباته التنموية، ونتيجة لذلك لجأ الأردن إلى الاستيراد على نطاق واسع من الخارج. أما ثاني هذه الاعتبارات فيرتبط بالعبء

الدفاعي الذي مول جزئياً من الأقطار العربية، وترجم على شكل مشتريات من الخارج، مما ساهم في زيادة حجم التعامل مع العالم الخارجي. وأما الاعتبار الثالث فيتمثل في وجود نسبة كبيرة من العمالة الأردنية في الخارج ساهمت تحويلاتهم في زيادة مقدرة البلد على الاستيراد.<sup>(١٦)</sup>

ومن دراسة الأرقام في الجدول (٢-١) يظهر أن الاقتصاد الأردني ظل يعاني من عجز مزمن في ميزانه التجاري خلال مراحل التنمية المختلفة، حيث ارتفعت قيمة العجز في الميزان التجاري وبالأسعار الجارية من (٨٩,٢) مليون دينار عام ١٩٧٣، إلى (١٣٤٩,٢) مليون دينار عام ١٩٩٥، أي بمعدل نمو سنوي بلغ حوالي (١٦,٠%) خلال فترة الدراسة.

ويعود الارتفاع في عجز الميزان التجاري إلى زيادة حجم المستوردات من السلع الاستهلاكية - التي شكلت حوالي (٣٣,٩%) من إجمالي المستوردات خلال الفترة (١٩٧٣-١٩٩٥) -، وإلى زيادة الطلب على السلع الرأسمالية والوسيلة والمواد الخام وقطع الغيار (٦٣,٥%)<sup>(١٧)</sup> اللازمة لمواجهة الزيادة في الاستثمارات الناتجة عن تنفيذ العديد من خطط التنمية الاقتصادية.<sup>(١٨)</sup> وهذا بدوره يشكل مؤشراً يؤكد على الدرجة الكبيرة التي يعتمد فيها الأردن على الاستيراد السلعي في تمويل الاستهلاك والاستثمار، وفي تحفيز النمو الاقتصادي.

جدول رقم (٢-١)

عجز الميزان التجاري وفجوة التجارة الخارجية خلال الفترة (١٩٧٣-١٩٩٥)

مليون دينار

فجوة التجارة الخارجية	عجز الميزان التجاري	المستوردات	الصادرات	البيان	فجوة التجارة الخارجية	عجز الميزان التجاري	المستوردات	الصادرات	البيان
السنة	٢-١			السنة	٢-١				السنة
١٩٧٣	١٩	١٠٨,٢	٨٩,٢	١٩٨٥	٨٤,٠	٧٦٣,٦	١٠٧٤,٤	٣١٠,٨	١٩٨٥
١٩٧٤	٤٩,٧	١٥٦,٥	١٠٦,٨	١٩٨٦	١١٥,٨	٥٩٤,٢	٨٥٠,٢	٢٥٦	١٩٨٦
١٩٧٥	٤٨,٩	٢٣٤	١٨٥,١	١٩٨٧	١٨٢,٢	٥٩٩,٨	٩١٥,٥	٣١٥,٧	١٩٨٧
١٩٧٦	٦٩,٥	٣٣٩,٥	٢٧٠	١٩٨٨	٢٦٨,٨	٦٤٢,١	١٠٢٢,٥	٣٨٠,٤	١٩٨٨
١٩٧٧	٧٢,١	٤٥٤,٤	٣٨٢,٣	١٩٨٩	٣٤٣,٧	٥٩٧,١	١٢٣٠	٦٣٢,٩	١٩٨٩
١٩٧٨	٩٠,٩	٤٥٨,٨	٣٦٧,٩	١٩٩٠	٣٦٨,٨	١٠١٩,٧	١٧٢٥,٨	٧٠٦,١	١٩٩٠
١٩٧٩	١٢٠,٩	٥٨٩,٥	٤٦٨,٦	١٩٩١	٥١١,٠	٩٣٩,٨	١٧١٠,٥	٧٧٠,٧	١٩٩١
١٩٨٠	١٧١,٦	٧١٦	٥٤٤,٤	١٩٩٢	٥٢٣,٢	١٣٨٤,٧	٢٢١٤	٨٢٩,٣	١٩٩٢
١٩٨١	٢٤٢,٦	١٠٤٧,٥	٨٠٤,٩	١٩٩٣	٧٩٥,٣	١٥٨٨,٩	٢٤٥٣,٦	٨٦٤,٧	١٩٩٣
١٩٨٢	٢٦٤,٥	١١٤٢,٥	٨٧٨	١٩٩٤	٨٨٥,٥	١٣٦٧,٣	٢٣٦٢,٦	٩٩٥,٣	١٩٩٤
١٩٨٣	٢١٠,٦	١١٠٣,٣	٨٩٢,٧	١٩٩٥	٨١٣,٦	١٣٤٩,٢	٢٥٩٠,٣	١٢٤١,١	١٩٩٥
١٩٨٤	٢٩٠,٧	١٠٧١,٣	٧٨٠,٦	المعدل	٧٧٢,٨	٧٢٢,٥	١١١١,٨	٣٨٩,٣	المعدل
معدل النمو	٢٤,٩	١٧,٢	١٦,٠						

المصدر:-

IFS Year book, International monetary fund, 1996, (١) السنوات (١٩٧٥-١٩٧٣)

p 464.

(٢) السنوات (١٩٧٦-١٩٩١)، البنك المركزي الأردني، دائرة الأبحاث والدراسات، بيانات احصائية

سنوية (١٩٦٤-١٩٩٥)، عدد خاص، عمان، أيار، ١٩٩٦، ص ٤٩.

(٣) السنوات (١٩٩٢-١٩٩٥)، البنك المركزي الأردني، دائرة الأبحاث والدراسات، النشر

الاحصائية الشهرية، المجلد ٣٣، العدد ٤، نيسان ١٩٩٧، ص ٦٠.

(٤) السنوات (١٩٧٣-١٩٩١)، دائرة الاحصاءات العامة، الاحصاءات السنوية للتجارة الخارجية

(١٩٩٤)، المجلد ١، الجزء ١، آب ١٩٩٥، ص ١.

★ عجز الميزان التجاري = المستوردات السلعية - الصادرات السلعية.

★★ عجز ميزان السلع والخدمات (فجوة التجارة الخارجية) = المستوردات السلعية والخدماتية -

الصادرات السلعية والخدماتية.



وعلى الرغم من أن معدل نمو الصادرات (٢٤,٩%) كان أعلى من معدل نمو المستوردات (١٧,٢%) خلال فترة الدراسة، إلا أن قيمة الصادرات- (٣٨٩,٣) مليون دينار كمتوسط- كانت أقل بكثير من قيمة المستوردات (١١١١,٨) مليون دينار-، وهذا بدوره أدى إلى استمرار العجز في الميزان التجاري. وترتب على عجز الميزان التجاري وجود عجز مستمر في ميزان السلع والخدمات (فجوة التجارة الخارجية) [٦٢١,٨] مليون دينار كمتوسط - [على الرغم من الفائض الذي حققه ميزان الخدمات خلال جميع سنوات الدراسة] تم تمويل جزء كبير منه بواسطة الموارد الخارجية.

وللاستدلال على أهمية الموارد الخارجية (إجمالي القروض المسحوبة وصافي الحوالات دون مقابل) في تمويل عجز الميزان التجاري وميزان السلع والخدمات (فجوة التجارة) <sup>(١٩)</sup>، فيلاحظ أن تلك الموارد قد ساهمت في تغطية حوالي (٦٦,٨%) من قيمة العجز في الميزان التجاري، وحوالي (٧٤,٦%) من قيمة العجز في ميزان السلع والخدمات خلال فترة الدراسة <sup>(٢٠)</sup>. وهذا بدوره يعكس مقدرة الأردن على الوفاء بالتزاماته الخارجية، وعلى تحقيق معدلات عالية من النمو الاقتصادي من خلال تمويل مستورداته من السلع الرأسمالية والوسيلة والمواد الخام من الخارج.

٤- فجوة المدخرات المحلية: يعتبر الاستثمار واحدا من العوامل الرئيسية التي تلعب دورا مهما في تحقيق التنمية الاقتصادية، لما له من أثر إيجابي في زيادة مستوى الانتاج ومعدلات التشغيل، وفي إشباع الحاجات الأساسية للمجتمع، وتخفيض العجز في الميزان التجاري، هذا بالإضافة إلى دوره في إحداث تغييرات هيكلية في الاقتصاد من خلال تغيير الأهمية النسبية للقطاعات الاقتصادية في مستوى الانتاج، ومعدلات استيعاب القوى العاملة، أو من خلال تغيير نسبة التجارة الخارجية أو الاستهلاك أو الادخار إلى الناتج المحلي الإجمالي. <sup>(٢١)</sup>

وقد شهد الاقتصاد الأردني زيادة كبيرة في معدلات الاستثمار، يظهرها الجدول (٢-٢)، حيث ارتفعت قيمة الاستثمار من (٣٩,٢) مليون دينار عام



١٩٧٣، إلى (١٥٤٧,٤) مليون دينار عام ١٩٩٥، أي بمعدل نمو سنوي بلغ حوالي (٢٢,٢%).

وتعود هذه الزيادة في معدلات الاستثمار إلى استراتيجية التنمية الاقتصادية، التي تبنتها الحكومة من خلال خططها التنموية، وشكلت فيها الاستثمارات العامة جزءا كبيرا من إجمالي الاستثمار، حيث بلغت نسبة الاستثمارات العامة حوالي (٤٦,٩%) من إجمالي الاستثمار للفترة (١٩٧٣-١٩٩٠).

ويرجع السبب في الأهمية النسبية الكبيرة للاستثمارات العامة من جملة الاستثمار الكلي كوسيلة تنتهجها الدولة لتحقيق التنمية الاقتصادية، من خلال إقامة المشاريع الخدمية والبنى الأساسية اللازمة لتوفير المناخ الملائم للقطاع الخاص لتشجيعه على زيادة الاستثمار وتحفيز معدلات النمو.<sup>(٢٢)</sup>

ونظرا لقصور المدخرات المحلية (-١٨,٧) مليون دينار كمتوسط، دون مستوى الاستثمار المتحقق (٦٢٠,٤) مليون دينار فقد نتج عن ذلك وجود فجوة كبيرة في المدخرات المحلية، ارتفعت من (٨٤,٠) مليون دينار عام ١٩٧٣ إلى (٩٩٧,٢) مليون دينار عام ١٩٩٥، ومع الأخذ بعين الاعتبار أن جزءا كبيرا من الاستثمارات المتحققة في الاقتصاد قد تم تمويلها من خلال الموارد الخارجية، يتضح أهمية الدور الذي لعبته تلك الموارد في تمويل الاستثمار وفي تحفيز النمو الاقتصادي في الأردن. وللدلالة على أهمية ذلك<sup>(٢٣)</sup>، يلاحظ أن الموارد الخارجية قد شكلت حوالي (٧٥,٥%) من فجوة الموارد المحلية خلال فترة الدراسة (١٩٧٣-١٩٩٥).

جدول رقم (٢-٢)

فجوة المدخرات المحلية خلال الفترة (١٩٧٣-١٩٩٥)

مليون دينار

البيان السنة	الاستثمار (١)	المدخرات المحلية (٢)	فجوة المدخرات (٣) = ٢-١	البيان السنة	الاستثمار (١)	المدخرات المحلية (٢)	فجوة المدخرات (٣) = ٢-١
١٩٧٣	٣٩,٢	٤٤,٨-	٨٤,٠	١٩٨٥	٤١٤,٩	٣٠٦,٣-	٧٢١,٢
١٩٧٤	٦٥,٦	٥٠,٢-	١١٥,٨	١٩٨٦	٤٤٤,٣	١٢١,١-	٥٦٥,٤
١٩٧٥	٨٨,٨	٥٩,٩-	١٤٨,٧	١٩٨٧	٥١٥,٦	٤٧,٩-	٥٦٣,٥
١٩٧٦	١٩٣,٤	٧٥,٤-	٢٦٨,٨	١٩٨٨	٥٣٢,٥	٣٣,٦	٤٩٨,٩
١٩٧٧	٢٧٧,٩	٦٥,٨-	٣٤٣,٧	١٩٨٩	٥٦٣,٢	١١٨,٢	٤٤٥,٠
١٩٧٨	٢٦٣,١	١٠٥,٧-	٣٦٨,٨	١٩٩٠	٨٥٠,١	٢٧,٩	٨٢٢,٢
١٩٧٩	٣٠٩,٩	٢٠١,١-	٥١١,٠	١٩٩١	٧٣٨,٥	٧٣,٥	٦٦٥,٠
١٩٨٠	٤٣٣,٠	٩٠,٢-	٥٢٣,٢	١٩٩٢	١٢٠٨,٨	٥٤,٠	١١٥٤,٨
١٩٨١	٦٦٦,٨	١٢٨,٥-	٧٩٥,٣	١٩٩٣	١٤٢٢,٧	٢٣٣,١	١١٨٩,٦
١٩٨٢	٦٥٠,٨	٢٣٤,٧-	٨٨٥,٥	١٩٩٤	١٤٥١,١	٤٣٦,٨	١٠١٤,٢
١٩٨٣	٥٨٩,٨	٢٢٣,٨-	٨١٣,٦	١٩٩٥	١٥٤٧,٤	٥٥٠,٢	٩٩٧,٢
١٩٨٤	٥٧١,٢	٢٠١,٦-	٧٧٢,٨				
المعدل							
معدل النمو %							

المصدر: احتساب الباحث بالاعتماد على ملحق رقم (٢-١)

★ المدخرات المحلية = الناتج المحلي الإجمالي - الاستهلاك الكلي

★ الاستثمار = تكوين رأس المال الثابت الإجمالي + التغير في المخزون

٥- عجز الموازنة العامة: تميزت الموازنة العامة للحكومة المركزية بوجود عجز مستمر فيها شكل أحد الاختلالات الرئيسية في الاقتصاد الأردني. الجدول (٢-٣) والذي يبين أهمية الموارد الخارجية في الموازنة العامة للدولة، يظهر أن عجز الموازنة قد ارتفع من (٧٣,٣) مليون دينار عام ١٩٧٣، إلى (٥٥٩,٧) مليون دينار عام ١٩٩٥، وبمعدل نمو سنوي بلغ حوالي (١٧,١%) خلال فترة الدراسة. ويعود الارتفاع في عجز الموازنة إلى زيادة النفقات العامة للدولة، نتيجة لتنفيذ العديد من خطط التنمية الاقتصادية، وزيادة حجم الانفاق العسكري والأمني<sup>(٢٤)</sup>. حيث ارتفعت قيمة النفقات من (١١٩,٥) مليون دينار عام ١٩٧٣ إلى (١٩٤٨,٨) مليون دينار عام ١٩٩٥، وعلى الرغم من أن معدل النمو السنوي للإيرادات المحلية (١٧,٤%) كان أعلى من معدل النمو السنوي للنفقات العامة (١٤,٢%)، فقد بقيت قيمة الإيرادات المحلية - (٥١٠,٠) مليون دينار كمتوسط - دون مستوى النفقات العامة - (٨٢٩,٠) مليون دينار -، الأمر الذي سبب عجزاً مستمراً في الموازنة العامة للدولة.

ونظراً لعدم كفاية مصادر التمويل المحلية، لجأت الدولة إلى الاعتماد على الموارد الخارجية لتغطية العجز في موازنتها العامة، حيث شكلت الإيرادات الخارجية حوالي (٣٩,١%) من إجمالي الإيرادات العامة للدولة خلال فترة الدراسة وحوالي (٩٣,٣%) من إجمالي العجز في الموازنة العامة<sup>(٢٥)</sup>، وهذا يعطي مؤشراً لأهمية تلك الموارد في تمويل عجز الموازنة العامة للدولة، وفي تحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية التي تسعى إلى إنجازها، من خلال تحقيق معدلات أعلى من الاستثمار، ومن خلال زيادة النفقات العامة في مجالات الخدمات التعليمية والصحية والأمنية والخدمات الأخرى.

وفيما يتعلق بالأهمية النسبية لأشكال الموارد الخارجية في الموازنة العامة للدولة، فقد شكلت المساعدات الخارجية حوالي (٦٠,٦%) من إجمالي تلك الموارد، في حين شكلت القروض الخارجية حوالي (٣٩,٤%) [ملحق ٢-٢]

جدول رقم (٢-٣)

عجز الموازنة العامة للدولة خلال الفترة (١٩٧٣-١٩٩٥)

مليون دينار

السنة	البيان	الإيرادات المحلية (١)	التنفيقات العامة (٢)	عجز الموازنة قبل التمويل (١-٢)
١٩٧٣		٤٦,٢	١١٩,٥	٧٣,٣
١٩٧٤		٦٥,٨	١٤٦,٦	٨٠,٨
١٩٧٥		٨٢,٦	٢٠٤,٩	١٢٢,٣
١٩٧٦		١٠٧,٦	٢٦٢,٥	١٥٤,٩
١٩٧٧		١٤٢,٣	٣٣٧,٩	١٩٥,٦
١٩٧٨		١٥٨,٥	٣٦١,٥	٢٠٣
١٩٧٩		١٨٧,٩	٥١٥,٦	٣٢٧,٧
١٩٨٠		٢٢٦,١	٥٦٣,٢	٣٣٧,١
١٩٨١		٣٠٩,٢	٦٤٧,١	٣٣٧,٩
١٩٨٢		٣٦٢,٢	٦٩٣,٦	٣٣١,٤
١٩٨٣		٤٠٠,٦	٧٠٥,٣	٣٠٤,٧
١٩٨٤		٤١٥,٠	٧٢٠,٨	٣٠٥,٨
١٩٨٥		٤٤٠,٨	٨٠٥,٧	٣٦٤,٩
١٩٨٦		٥١٤,٤	٩٨١,٣	٤٦٦,٩
١٩٨٧		٥٣١,٥	٩٦٥,٩	٤٣٤,٤
١٩٨٨		٥٤٤,٤	١٠٥٤,٠	٥٠٩,٦
١٩٨٩		٥٦٥,٤	١١٠٢,٣	٥٣٦,٩
١٩٩٠		٧٤٤	١١٢٠,١	٣٧٦,١
١٩٩١		٧٢٨,٨	١٢٣٤,٣	٤٠٥,٥
١٩٩٢		١١٦٨,٩	١٣٤٨,٧	١٧٩,٨
١٩٩٣		١١٩١,٥	١٦٤٧,٨	٤٥٦,٣
١٩٩٤		١٣٠٦,٤	١٥٨٠,٣	٢٧٣,٩
١٩٩٥		١٣٨٩,١	١٩٤٨,٨	٥٥٩,٧
المعدل		٥١٠,١	٨٢٩,٠	٣١٩,١
معدل النمو %		١٧,٤	١٤,٢	١٧,١

المصدر:- (١) ملحق رقم (٢-٢)

(٢) السنوات (١٩٧٣-١٩٩١)، البنك المركزي الأردني، دائرة الأبحاث والدراسات، بيانات احصائية سنوية (١٩٦٤-١٩٩٥)، عدد خاص، عمان، أيار ١٩٩٦، ص ٢١.

(٣) السنوات (١٩٩٥-١٩٩٢)، احتساب الباحث بالاعتماد على البنك المركزي الأردني، دائرة الأبحاث والدراسات، النشرة الاحصائية الشهرية، المجلد ٣٣، العدد ٤، نيسان ١٩٩٧، ص ٤٤-٤٥.

★ تتمثل قيمة الإيرادات الخارجية هنا بقيمة المساعدات والقروض الخارجية للحكومة المركزية كما تظهرها نشرة البنك المركزي الشهرية. وهي تتضمن المساعدات والقروض المالية فقط.

٦- تنفيذ برامج التصحيح الاقتصادي: عانى الاقتصاد الأردني في نهاية عقد الثمانينات من أزمة اقتصادية خانقة جاءت نتيجة للأوضاع الاقتصادية الإقليمية التي أخذت في التدهور بوتيرة متسارعة بعد منتصف ذلك العقد، وقد تجسدت تلك الأزمة في محاور رئيسية أهمها: تراجع المساعدات العربية، التي انخفضت من (٥٠٠,٦) مليون دولار عام ١٩٨٧ إلى (٢٠٤) مليون دولار عام ١٩٩٥ [ملحق ٢-٦]، وتفاقم وضع المديونية الخارجية، حيث ارتفعت قيمة الرصيد القائم للدين العام الخارجي من (١٢٦١,٦) مليون دينار عام ١٩٨٧، ليصل إلى (٥٥٠٨,١) مليون دينار عام ١٩٩٥، مما أثر سلباً على احتياطات المملكة من العملات الأجنبية، وعلى الإيرادات الخارجية للحكومة المركزية.

وقد أدى ذلك كله إلى تفاقم العجز المالي للدولة، والعجز في الحساب الجاري لميزان المدفوعات، الذي ارتفع من (١١٨,٤) مليون دينار عام ١٩٨٧ إلى (٥٦٨,٧) مليون دينار عام ١٩٩٢، قبل أن ينخفض إلى (١٧٩,٨) مليون دينار عام ١٩٩٥، وتبلورت المحصلة النهائية لذلك في ضغوط شديدة على سعر صرف الدينار الأردني، الذي انخفض من (٢,٩٥) دولار عام ١٩٨٧ إلى (١,٤١) دولار عام ١٩٩٥. (٢٦)

وفي إطار معالجة تلك المشاكل وفي سبيل مواجهة الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد، لجأت الحكومة إلى الاتفاق مع كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي لإعداد برنامج للتكيف الهيكلي، لمساعدة الأردن على تصحيح أوضاعه الاقتصادية، وبما يوفر له في الوقت ذاته الحصول على دعمها المالي، وبسهل مهمة الحكومة في الحصول على المساعدات الخارجية وإعادة جدولة ديونها، (٢٧) حيث تم في نيسان ١٩٨٩ الاتفاق على برنامج تكيف هيكلي يغطي الفترة (١٩٨٩-١٩٩٣)، إلا أن العمل بهذا البرنامج لم يستمر لأكثر من (١٥) شهراً، نظراً لتأثر البلاد سلباً بأزمة حرب الخليج الثانية، وبعد استقرار الأوضاع في الخليج عاود الأردن مفاوضاته في إبرام اتفاقية برنامج تكيف هيكلي جديد للفترة (١٩٩٢-١٩٩٨). (٢٨)

## ٢-٣: أشكال الموارد الخارجية في الاقتصاد الأردني:

### ٢-٣-١: القروض الخارجية:

تبين النشرات الرسمية المتعلقة بمديونية الأردن الخارجية أن قروض الأردن الخارجية تنقسم إلى قروض طويلة الأجل- تتكون من قروض حكومية تقوم فيها الحكومة بالاقتراض من مصادر الاقتراض المختلفة، وقروض مكفولة من الحكومة، تتكفل فيها الحكومة الجهة المقرضة (عامة كانت أم خاصة) - وقروض قصيرة الأجل، وقروض أخرى تتمثل في السندات وعقود التأجير. ومسن خلال تحليل الأرقام المتعلقة بمديونية الأردن الخارجية لعام ١٩٩٥، يتضح أن القروض الخارجية طويلة الأجل (حكومية ومكفولة من الحكومة) احتلت المرتبة الأولى من حيث أشكال القروض، وشكلت ما نسبته (٩٢,٩%) من إجمالي الرصيد القائم للقروض الخارجية (القروض المسحوبة مطروحاً منها الأقساط المسددة)، تلتها القروض الأخرى في المرتبة الثانية مشكلة ما نسبته (٧,١%)، في حين لم تشكل القروض قصيرة الأجل أي أهمية نسبية من إجمالي تلك القروض.<sup>(٢٩)</sup>

وفيما يتعلق بمصادر الاقتراض الخارجي التي يتحصل منها الأردن على قروضه الخارجية، فهي تنقسم إلى مصادر رسمية Official تتكون من: مصادر ثنائية (حكومية) ومصادر متعددة.

ومصادر خاصة Private: تتمثل في الشركات والمصارف التجارية<sup>(٣٠)</sup>.  
وجدير بالذكر أن نشير إلى أن مصادر الاقتراض الرسمية الثنائية تعتبر الأسهل من حيث شروط الاقتراض وتكلفته، تليها مصادر الاقتراض الرسمية المتعددة، فالمصادر الخاصة.

## أ- القروض المتعاقد عليها:

بدأ الأردن الاقتراض من العالم الخارجي في عام (١٩٤٩-١٩٥٠)، حيث عقد أول قرض خارجي مع الحكومة البريطانية بقيمة واحد مليون دينار، وبقيت بريطانيا مصدر الإقراض الوحيد الذي يزود الأردن بالقروض حتى عام (١٩٦٢)، حيث بدأ الأردن باللجوء إلى مصادر جديدة للاقتراض، تنوعت بين المصادر الحكومية والمتعددة والخاصة. (٣١)

ومن خلال قراءة الجدول (٢-٤)، والذي يبين تطور حجم القروض المتعاقد عليها خلال فترة الدراسة، يتضح أن قروض الأردن الخارجية قد شهدت زيادة ملحوظة خلال هذه الفترة، حيث ارتفعت قيمتها من (٣٤,٢) مليون دينار عام ١٩٧٣ إلى (٥٦١,١) مليون دينار عام ١٩٩٥، أي بمعدل نمو سنوي بلغ حوالي (٣٦,١%).

### جدول رقم (٢-٤)

#### قروض الأردن الخارجية المتعاقد عليها

#### خلال الفترة (١٩٧٣-١٩٩٥)

مليون دينار

السنة	القيمة	السنة	القيمة	السنة	القيمة	السنة	القيمة	السنة	القيمة	السنة	القيمة
١٩٧٣	٣٤,٢	١٩٧٧	١٦١,٦	١٩٨١	٢٠٣,٤	١٩٨٥	١٨١,٦	١٩٨٩	٤٩٥,٨	١٩٩٣	٢١٢,٠
١٩٧٤	٢٠,٧	١٩٧٨	١٢٦,٦	١٩٨٢	٨٥,١	١٩٨٦	٢١٥,٤	١٩٩٠	٤١٩,٨	١٩٩٤	٥١٢,٩
١٩٧٥	٣٧,٧	١٩٧٩	٨٧,٦	١٩٨٣	١١٠,٠	١٩٨٧	١٩١,٩	١٩٩١	٣٨٠,٠	١٩٩٥	٥٦١,١
١٩٧٦	٦٤,٦	١٩٨٠	٢١٦,٥	١٩٨٤	٢٢٩,٢	١٩٨٨	٣٠٩,٥	١٩٩٢	٦٨,٦		
							(٣٦,١)				
											معدل النمو
											المعدل
											(٣٦,١)
											(٢١٤,٢)

المصدر: احتساب الباحث بالاعتماد على:

(١) السنوات (١٩٧٣-١٩٨٥)، Riad AL- Momani, External Borrowing and Economic Development: the case of Jordan, Unpublished Ph.D. Dissertation, Utah state University 1985, p82.

(٢) السنوات (١٩٨٦-١٩٩٥)، البنك المركزي الأردني، التقرير السنوي، أعداد مختلفة، (١٩٨٦-١٩٩٥).



ب- مسحوبات القروض الخارجية:

انتمت المراحل الأولى لعملية التنمية في الأردن بزيادة طبيعية في نمو حجم المسحوبات من القروض الخارجية، حيث الاقتصاد في بداية مراحل تكوينه،<sup>(٣٣)</sup> ولكن مع بداية مرحلة التخطيط الاقتصادي الشامل أخذت مسحوبات القروض الخارجية بالتزايد، إذ يلاحظ أن حجم تلك المسحوبات قد ارتفع من (١٢,٨) مليون دينار عام ١٩٧٣ إلى (٤٤٤,٤) مليون دينار عام ١٩٩٥، أي بمعدل نمو سنوي بلغ حوالي (٢٨,٤) %، جدول (٢-٥).

وتعزى هذه الزيادة في مسحوبات القروض إلى استراتيجية التنمية الاقتصادية التي تم تبنيها من خلال العديد من خطط التنمية، وكذلك الدوافع التي استندت الاعتماد على مصادر التمويل الخارجي وتم تحليلها سابقاً.

جدول رقم (٢-٥)

مسحوبات قروض الأردن الخارجية خلال الفترة (١٩٧٣-١٩٩٥)

مليون دينار

السنة	القيمة	السنة	القيمة	السنة	القيمة	السنة	القيمة	السنة	القيمة
١٩٧٣	١٢,٨	١٩٧٨	٦٦,١	١٩٨٣	١٦١,١	١٩٨٨	٢٣١,١	١٩٩٣	١١٨,٢
١٩٧٤	١٥,١	١٩٧٩	٧٣,٧	١٩٨٤	١٥٥,٧	١٩٨٩	٣٥٠,٧	١٩٩٤	٢٥٠,١
١٩٧٥	٣٢,٧	١٩٨٠	٨٨,٠	١٩٨٥	٢١٧,١	١٩٩٠	٣٧٣,٧	١٩٩٥	٤٤٤,٤
١٩٧٦	٢٩,٧	١٩٨١	١٦١,٥	١٩٨٦	١٦١,٤	١٩٩١	٣٧١,١		
١٩٧٧	٧١,٢	١٩٨٢	١٣٠,٨	١٩٨٧	١١٦,٣	١٩٩٢	٣٠٥,٧		
معدل النمو % (٢٨,٤)									
المعدل (١٧١,٢)									

المصدر: احتساب الباحث بالاعتماد على

(١) السنوات (١٩٧٣-١٩٨٠)، جليل طريف، مصدر سابق، ص ٤٤.

(٢) السنوات (١٩٨١-١٩٩٥)، البنك المركزي الأردني، التقرير السنوي، أعداد مختلفة (١٩٨١-

١٩٩٥).

وفيما يتعلق بتوزيع مسحوبات القروض الخارجية حسب مصدر الاقراض خلال فترة الدراسة (١٩٧٣-١٩٩٥)، فقد شكلت المصادر الرسمية (الثنائية والمتعددة) ما نسبته (٨٦%) من إجمالي المسحوبات، في حين شكلت المصادر الخاصة ما نسبته (١٤%).

وفيما يتعلق بالأهمية النسبية للمصادر الرسمية، فقد جاءت المصادر الثنائية في المرتبة الأولى مشكلة ما نسبته (٤٦,٥%) من إجمالي المسحوبات، تلتها المصادر المتعددة بما نسبته (٣٩,٥%). وفيما يتعلق بالمصادر الثنائية فقد احتلت الحكومات الأجنبية النسبة الكبرى مشكلة ما نسبته (٤١,٢%) من إجمالي المسحوبات، ثم الحكومات العربية بما نسبته (٥,٣%). إنظر جدول (٢-٦)

جدول رقم (٢-٦)

الأهمية النسبية لمسحوبات الأردن من القروض الخارجية حسب المصدر خلال الفترة (١٩٧٣-١٩٩٥)

المجموع	القروض الرسمية Official		
	القروض المتعددة	حكومات أجنبية	حكومات عربية
٨٦	٣٩,٥ (مؤسسات إقليمية ودولية)	٤١,٢	٥,٣
١٤	القروض الخاصة Private		
١٠٠	مجموع		

المصدر:- احتساب الباحث بالإعتماد على :

(١) السنوات (١٩٧٣-١٩٩٤)، ملحق رقم (٢-٤).

(٢) ١٩٩٥، البنك المركزي الأردني، التقرير السنوي، ١٩٩٥.

★ تم احتساب الأهمية النسبية على النحو التالي:-

الأهمية النسبية = ( إجمالي المسحوب من المصدر ÷ إجمالي المسحوب من جميع المصادر ) X ١٠٠.

### ج- أعباء القروض الخارجية :

شهدت أعباء القروض الخارجية زيادة كبيرة خلال فترة الدراسة، كما يتضح من الجدول (٢-٧). حيث ارتفعت قيمة التسديدات (الأقساط والفوائد) من (٣,٦) مليون دينار عام ١٩٧٣ إلى (٣١٦,٦) مليون دينار عام ١٩٩٥، أي بمتوسط سنوي بلغ (١٩٠,٧) مليون دينار. وقد انعكست هذه الزيادة في حجم التسديدات على معدل خدمة الدين (التسديدات ÷ الصادرات من السلع والخدمات) الذي ارتفع من (٤,٧%) عام ١٩٧٣ إلى (٩,٣%) عام ١٩٩٥، أي بمتوسط سنوي بلغ (١١,٥%) خلال فترة الدراسة.

وهذا يعني تزايد ثقل أعباء الدين الخارجي على الاقتصاد الوطني من خلال زيادة الضغط على الصادرات (التي تشكل المصدر الأهم للعملة الأجنبية) وبالتالي على ميزان المدفوعات واحتياطي المملكة من العملات الأجنبية. (٣٣)

وتعود هذه الزيادة في أعباء القروض الخارجية إلى الزيادة في قيمة المسحوب من القروض الخارجية والمتعاقد عليه من جانب، وإلى تغيير شروط الاقتراض الخارجي -ملحق (٢-٣)- وهيكل الدين (الاتجاه نحو المصادر الخاصة) من جانب آخر، ملحق (٢-٤).

جدول رقم (٧-٢)

أعباء قروض الأردن الخارجية خلال الفترة (١٩٧٣-١٩٩٥)

مليون دينار

السنة	التسديدات (مليون دينار)	معدل خدمة الدين %	السنة	التسديدات خدمة الدين	معدل خدمة الدين %	السنة	التسديدات	معدل خدمة الدين %
١٩٧٣	٣,٦	٤,٧	١٩٨١	٧٦,٢	٧,٣	١٩٨٩	٤٥٠,٧	٢٦,٠
١٩٧٤	٤,٧	٤,١	١٩٨٢	٢٣,٩	٢,١	١٩٩٠	٣١٤,٧	١٢,٤
١٩٧٥	٦,٤	٣,٤	١٩٨٣	٢٠,٤	١,٨	١٩٩١	٤٦٩,٩	٢٢,٦
١٩٧٦	٨,٣	٢,٥	١٩٨٤	١٢٤,١	٩,٩	١٩٩٢	٥٩٩,٩	٢٤,٤
١٩٧٧	١١,٠	٢,٨	١٩٨٥	١٣١,١	١٠,٧	١٩٩٣	٤٩٥,٧	١٨,١
١٩٧٨	١٤,١	٣,٢	١٩٨٦	١٦٦,٩	١٥,٤	١٩٩٤	٣٥٠,٠	١٢,١
١٩٧٩	٢٨,٣	٥,٢	١٩٨٧	٢٤٩,٧	٢٢,٩	١٩٩٥	٣١٦,٦	٩,٣
١٩٨٠	٤٠,٥	٥,٤	١٩٨٨	٤٧٨,٤	٣٧,٩			
							(١٩٠,٧)	(١١,٥)
	المعدل							

المصدر:-

(١) السنوات (١٩٧٣-١٩٨٠) Riad AL-Momani, External Borrowing and Economic

Development: The case of Jordan, Op.cit, p.151

(٢) السنوات (١٩٨١-١٩٨٥)، رياض المومني، المديونية الخارجية الأردنية: أسبابها ونتائجها

الاقتصادية، مجلة جامعة الملك سعود، العلوم الإدارية (٢)، المجلد ٧، ١٩٩٥، ص ٣٥٠.

(٣) السنوات (١٩٨٦-١٩٩٥)، البنك المركزي الأردني، التقرير السنوي، أعداد مختلفة (١٩٨٦-١٩٩٥).

(١٩٩٥).

قام الباحث باحتساب معدل خدمة الدين بالاعتماد على:-

(١) السنوات (١٩٧٣-١٩٩٥)، البنك المركزي الأردني، دائرة الأبحاث والدراسات، بيانات إحصائية

سنوية (١٩٦٤-١٩٩٥)، عدد خاص، عمان، أيار ١٩٩٦، ص ٢٩-٣٢.

(٢) السنوات (١٩٩٤-١٩٩٥)، البنك المركزي الأردني، دائرة الأبحاث والدراسات، الفشرة

الإحصائية الشهرية، المجلد ٣٣، العدد ٤، نيسان ١٩٩٧، ص ٥٦.

٢-٣-٢: المساعدات الخارجية:

يظهر ميزان المدفوعات الأردني أن مساعدات الأردن الخارجية (المنح) تنقسم من حيث مصدرها إلى مساعدات حكومية ومساعدات خاصة. ومن خلال دراسة تطور حجم تلك المساعدات - (جدول ٢-٨) - يتضح أن قيمتها ارتفعت من (٦٤,٦) مليون دينار عام ١٩٧٣، إلى (٢١٥,٣) مليون دينار عام ١٩٩٥. وبمعدل سنوي بلغ (٢٥٥,٥) مليون دينار خلال فترة الدراسة. كذلك يظهر من الجدول أن حوالي (٩٦,٧%) من تلك المساعدات جاءت من مصادر حكومية، والباقي (٣,٣%) من مصادر خاصة.

جدول رقم (٢-٨)

تطور حجم المساعدات الخارجية ومصادرها خلال الفترة (١٩٧٣-١٩٩٥)

السنة	صافي حوالات دون مقابل (مليون دينار)	صافي حوالات حكومية %	صافي حوالات خاصة %	السنة	صافي حوالات دون مقابل (مليون دينار)	صافي حوالات حكومية %	صافي حوالات خاصة %
١٩٧٣	٦٤,٦	٩٤,٦	٥,٤	١٩٨٥	٣١٥,٠	٩٢,٤	٧,٦
١٩٧٤	٨٦,٧	٩٧,٣	٢,٧	١٩٨٦	٢٣٨,٠	٩٣,٠	٧,٠
١٩٧٥	١٣٩,٨	٩٨,٧	١,٣	١٩٨٧	١٩٩,٣	١٠١,٨	١,٨-
١٩٧٦	١٢٦,٥	٩٧,٠	٣,٠	١٩٨٨	٢٣٢,٣	٩٠,٢	٩,٨
١٩٧٧	١٦٥,٨	١٠٠,٧	٠,٧-	١٩٨٩	٣٧١,١	٩٥,٣	٤,٧
١٩٧٨	١٠٦,٥	٩٦,٣	٣,٧	١٩٩٠	٤٠٩,٤	٩٥,٤	٤,٦
١٩٧٩	٣١٤,٤	١٠١,٢	١,٢-	١٩٩١	٣٣٧,١	٩٥,٧	٤,٣
١٩٨٠	٣٩٨,٧	٩٨,٠	٢,٠	١٩٩٢	٢٧٩,٠	٩٤,٢	٥,٨
١٩٨١	٤٣٠,٨	٩٦,٤	٣,٦	١٩٩٣	٢٧١,٢	٩١,٠	٩,٠
١٩٨٢	٣٧٣,٣	٩٧,٤	٢,٦	١٩٩٤	٢٢٧,٦	٩٩,٤	٠,٦
١٩٨٣	٢٩٤,٩	٩٨,٢	١,٨	١٩٩٥	٢١٥,٣	١٠٦,٣	٦,٠-
١٩٨٤	٢٧٨,٨	٩٣,٩	٦,١				
المعدل					٢٥٥,٥	٩٦,٧	٣,٣

المصدر:-

احتساب الباحث بالاعتماد على ملحق (٢-٥).

وحول مصادر المساعدات الحكومية<sup>(٢٤)</sup>، فيلاحظ من الجدول (٢-٩)، أن الحكومات العربية احتلت المرتبة الأولى من حيث مصدر تلك المساعدات (٧٢,٦%)، تلتها الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة (خاصة الأثروا) (١٣%)، ثم الولايات المتحدة (٨,٣%).

وجدير بالذكر أن نشير إلى أن الدعم المالي العربي المقدم إلى الأردن قد انقطع كلياً بعد أزمة الخليج عام ١٩٩٠، باستثناء الدعم العراقي غير المباشر، والذي جاء على شكل تخفيض في سعر النفط، وقد اعتمد الأردن منذ تلك الفترة على مصادر أخرى للمساعدات أهمها الاتحاد الأوروبي، الولايات المتحدة الأمريكية واليابان.

### جدول رقم (٢-٩)

الأهمية النسبية لمصادر المساعدات الحكومية خلال الفترة (١٩٧٣-١٩٩٥)

مجموع	أخرى	الولايات المتحدة الأمريكية	الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة	حكومات عربية
١٠٠	٦,١	٨,٣	١٣,٠	٧٢,٦

المصدر: احتساب الباحث بالاعتماد على ملحق (٢-٦)

### ٢-٣-٣: الإستثمارات الأجنبية الخاصة:

تتخذ الإستثمارات الأجنبية الخاصة في الإقتصاد الأردني شكلين رئيسيين هما الإستثمارات الأجنبية المباشرة والإستثمارات الأجنبية المشتركة. ويشير الجدول (٢-١٠) إلى أن قيمة الإستثمارات الأجنبية الخاصة مازالت محدودة، ولم تحقق سوى مستويات متواضعة مقارنة مع أشكال رأس المال الأجنبي الأخرى (القروض والمساعدات)، وذلك على الرغم من سلسلة الإجراءات والحوافز التي تتخذها الحكومة، بهدف اجتذاب الإستثمارات الأجنبية.

ويستدل من الجدول أن قيمة الإستثمارات الأجنبية الخاصة ارتفعت من (١,٠٠٠) مليون دينار عام ١٩٧٣ إلى (٤٤,٥) مليون دينار عام ١٩٩٥، وبما

معدله (٢٠,٢) مليون دينار كمتوسط خلال الفترة (١٩٧٣-١٩٩٥)، وهذا المعدل شكل ما نسبته (٣,٣٦%) من إجمالي الإستثمار، و (٤,٥%) من إجمالي رأس المال الأجنبي (صافي المساعدات ومسحوبات القروض الخارجية والإستثمارات الخاصة) خلال نفس الفترة.

وحول الأهمية النسبية لأشكال الإستثمارات الأجنبية الخاصة، فيلاحظ من نفس الجدول السابق أن صافي الإستثمار الأجنبي المباشر شكل الجزء الأكبر من تلك الإستثمارات (٦٢,٩%)، مقابل (٣٧,١%) شكلتها الإستثمارات المشتركة كمتوسط خلال فترة الدراسة.<sup>(٣٥)</sup>

ويتبين من الجدول أيضا، وعند الحديث عن جنسية الإستثمارات المشتركة، أن (٨٤%) منها كانت إستثمارات عربية، و (١٦%) إستثمارات غير عربية. ونود الإشارة هنا إلى أن الأرقام المرتبطة بتدفق الإستثمارات المباشرة الأجنبية إلى دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENA) لعام ١٩٩٦، تظهر أن إسرائيل قد اجتذبت الجزء الأكبر من إجمالي تلك الإستثمارات (٤٨%)، تلتها المغرب (٢١%)، مصر (١٨%)، تونس (٧%)، ليبيا (٢%)، سوريا (٢%)، لبنان (١%) وأخيرا الأردن (١%).

وأما على مستوى المنطقة المجاورة فتؤكد الأرقام أن إسرائيل قد احتلت المرتبة الأولى من حيث إجتذابها لتلك الإستثمارات (٦٨%)، تلتها مصر (٢٦%)، ثم سوريا (٢%)، فلبنان (٢%) وأخيرا الأردن (٢%).

وتؤكد الأرقام السابقة تدني حصة الأردن من الإستثمارات الأجنبية المتدفقة إلى منقطة (MENA) بشكل عام والمنطقة المجاورة بشكل خاص.<sup>(٣٦)</sup>



جدول رقم (٢-١٠)  
تطور الاستثمار الأجنبي الخاص في الأردن  
خلال الفترة (١٩٧٣-١٩٩٥)

الإستثمار	إجمالي رأس المال الأجنبي (صافي المساهمات + سحوبات التبروض + صافي الإستثمار الخاص)	صافي الإستثمار الأجنبي الخاص ٢+٤-٥	صافي الإستثمار الأجنبي للإيجار (٤)	صافي الإستثمار الأجنبي المتفرق ١+٣	صافي الإستثمار (غير تفريغ) المتفرق (٢)	صافي الإستثمار العربي المتفرق (١)	تاريخ
٣٩٠,٢	٧٦,٤	-١,٠	-١,١	٠,١	-	٠,١	١٩٧٣
٦٥,٦	١٠٣,٢	١,٤	١,٦	٠,٣	٠,١	٠,٢	١٩٧٤
٨٨,٨	١٧٩,٠	٦,٥	٦,٢	٠,٣	٠,١	٠,٢	١٩٧٥
١٩٣,٤	١٩٣,٩	٣٧,٧	-٣,٣	٤١,٠	٠,١	٤٠,٩	١٩٧٦
٢٧٧,٩	٢٤١,٥	٤,٥	٢,٦	٠,٩	٠,٤	٠,٥	١٩٧٧
٢٦٣,١	١٩٣,٤	٢٠,٨	١٧,٣	٣,٥	٠,١	٣,٤	١٩٧٨
٣٠٩,٩	٣٩٦,٧	٨,٦	٧,٩	٠,٧	٠,٢	٠,٤	١٩٧٩
٤٣٣,٠	٤٩٧,٤	١٠,٧	٩,٢	١,٥	٠,٥	٠,٩	١٩٨٠
٦٦٦,٨	٦٤٤,٥	٥٢,٢	٤٨,٩	٣,٣	٠,٤	٢,٧	١٩٨١
٦٥٠,٨	٥٢٤,٥	٢٠,٤	١٩,٨	٠,٦	٠,١	٠,٤	١٩٨٢
٥٨٩,٨	٤٦٨,٨	١٢,٨	١٠,٩	١,٩	٠,١	١,٦	١٩٨٣
٥٧١,٢	٤٦٥,٢	٣٠,٧	٢٨,٨	١,٩	٠,١	١,٦	١٩٨٤
٤١٤,٩	٥٤٥,٢	١٣,١	١٠,١	٣,٠	٠,٥	٢,٠	١٩٨٥

٤٤٤,٣	٤٢١,٨	٢٢,٤	٦,٦	١٥,٨	٠,١	١٥,٥	١٩٨٦
٥١٥,٢	٣٢٤,٣	١٣,٧	١٣,٠٠	٠,٧	٠,١	٠,٦	١٩٨٧
٥٢٢,٢	٤٨٠,٣	١٤,٨	٤,٠	٧,٨	٢,٥	٥,٣	١٩٨٨
٥٢٣,٢	٧١٢,٥	-٨,٦	-١,٥,٣	١,٧	٠,١	١,٦	١٩٨٩
٨٥٠,١	٨٤٠,٢	٥٧,١	٤٦,٠٠	١١,١	٠,٨	١,٥,٢	١٩٩٠
٧٢٨,٥	٦٩٨,٧	-٩,٥	-١٧,٠	٧,٥	٢,٩	٤,٦	١٩٩١
١٢٠٨,٨	١٢٨,٠	٤٢,٣	٣,٠,١	١٣,٢	٠,٦	١٢,٥	١٩٩٢
١٤٢٢,٧	٤١٩,٦	٣,٢	١٣,٣	١٦,٩	٥,٣	١١,٥	١٩٩٣
١٤٥١,٠	٥١٥,٢	٢٧,٥	١٨,١	١٩,٤	٩,٣	١٠,١	١٩٩٤
١٥٤٧,٤	٧٠٤,٢	٤٤,٥	٢٤,٣	٢٠,٢	٢,٨	١٧,٣	١٩٩٥
٦٠١,٧	٤٤٦,٩	٢,٢	١٢,٧	٧,٥	١,٢	٦,٣	٤٤٤٤٤ (مليون دينار)
١٢٨٢٩,١	١٠٢٧٨,٧	٤٦٥,٧	٢٩٢,١	١٧٢,٨	٢٧,٦	١٤٢,٦	٤٤٤٤٤ (مليون دينار)
-	-	-	٦٢,٩	٣٧,١	١٦,٠	٨٤,٠	٤٤٤٤٤ (مليون دينار) %

المصدر:

- (١) وزارة الصناعة والتجارة، مديرية مراقبة الشركات، بيانات غير منشورة
- (٢) الجداول (٢-٢) (٢-٢) (٥-٢) (٢-٢) والملحق (٢-١)
- (٣) IFS Yearbook, IMF, 1996, PP 464-465.

## هوامش الفصل الثاني

- (١) مطانيوس حبيب، التنمية الاقتصادية، جامعة دمشق، ١٩٨١، ص ٢٥٥.
- (٢) رمزي زكي، الديون والتنمية، دار المستقبل العربي، القاهرة، الطبعة الأولى، اغسطس ١٩٨٥، ص ص ٢٩-٣١.
- (٣) تعرف فترة السماح Grace Period : أنها الفترة الزمنية الفاصلة بين التوقيع على القرض وبداية تسديد القسط الأول منه. بينما تعرف فترة السداد (التعاقد) Maturity Period: أنها الفترة الزمنية بين توقيع القرض Commitment date وفترة استحقاق آخر قسط منه.
- (٤) كامل بكري، التنمية الاقتصادية، الدار الجامعية، بيروت، ١٩٨٨، ص ص ١٠٦-١٠٧.
- (٥) محمد عجمية، ومحمد علي الليثي، التنمية الاقتصادية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ١٩٩٥، ص ص ٢٣٤-٢٣٥.
- (٦) تنقسم مصادر القروض الخارجية من حيث جهة (مصدر) الإقراض إلى: مصادر رسمية official تتمثل في المصادر الحكومية (الثنائية) Bilateral والمتعددة Multilateral [هيئات دولية وإقليمية] ومصادر خاصة Private (الشركات والبنوك الأجنبية).
- (٧) محمد عجمية وصبحي قريصة، مذكرات في التنمية والتخطيط، الدار الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٧، ص ١٦٢.
- (٨) محمد عجمية وصبحي قريصة، المصدر السابق، ص ١٦١.
- (٩) مطانيوس حبيب، مصدر سابق، ص ٢٧٧.
- (١٠) تقسم الأمم المتحدة رأس المال الأجنبي الخاص إلى:-  
أ- رأس مال قصير أو متوسط الأجل يتمثل أساسا في قروض التصدير.  
ب- رأس مال طويل الأجل، ينقسم إلى:-  
١- استثمارات مباشرة Foreign Direct Investment  
٢- استثمارات مالية (غير مباشرة) Portfolio Investment: وهي التي يقوم فيها الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون في دولة أجنبية بشراء أسهم المشروعات القائمة أو الاكتتاب في أسهم المشاريع - المراد القيام بها - التي يتم طرحها في أسواق المال العالمية.
- (١١) محمد عجمية وصبحي قريصة، مصدر سابق، ص ص ١٦١-١٦٣.
- (١٢) مطانيوس حبيب، مصدر سابق، ص ٢٧٨.
- (١٣) رمزي زكي، مصدر سابق، ص ص ٢٩-٣١.
- (14) The Economic Development of Jordan, John Hopkins press, Baltimore, 1957, PP 3-4.

- ١٥- المملكة الأردنية الهاشمية، وزارة التخطيط، خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، (١٩٩٣-١٩٩٧)، ص ٤٥.
- (١٦) المملكة الأردنية الهاشمية، وزارة التخطيط، خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، (١٩٨٦-١٩٩٠)، ص ١٧.
- (١٧) احتساب الباحث بالاعتماد على: البنك المركزي الأردني، دائرة الأبحاث والدراسات، بيانات إحصائية سنوية (١٩٦٤-١٩٩٥)، عدد خاص، عمان، أيار ١٩٩٦، ص ٣٥.
- (٢٨) للمزيد حول ذلك أنظر:-

1. Riad AL-Momani, Jordan Development Policy and its performance, Dar AL-Anal, Irbid, Jordan, p 46.

٢- حسين طلافحة، الميزان التجاري الأردني، أبحاث اليرموك، سلسلة العلوم الانسانية والاجتماعية، المجلد ٥، العدد ٢، ١٩٨٩، ص ٦٥.

(١٩) كان الباحث يرغب في التعرف على القيمة الفعلية لتغطية الموارد الخارجية لعجز الميزان التجاري وميزان السلع والخدمات، إلا أن عدم توفر البيانات المرتبطة بذلك قد حال دون تحقيق ذلك، وأدى بالتالي إلى اعتماد مؤشر تغطية الموارد الخارجية للدلالة على أهمية تلك الموارد، وما انطبق على فجوة التجارة انطبق على فجوة الموارد المحلية وعجز الموازنة العامة للدولة فيما يتعلق بهذا الأمر.

(٢٠) احتساب الباحث بالاعتماد على الجداول (٢-١)، (٢-٥)، (٢-٨).

(٢١) أكتف مغايرة، الاستثمار والنمو الاقتصادي في الأردن، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، الأردن، ١٩٩٣، ص ١٠.

(٢٢) نفس المصدر، ص ٦٢.

(٢٣) احتساب الباحث بالاعتماد على الجداول (٢-٢)، (٢-٥)، (٢-٨).

(٢٤) يرى رياض المومني أن زيادة عبء الدين الخارجي أصبحت تمثل واحداً من العوامل الرئيسية لزيادة حجم النفقات العامة، وبالتالي عجز الموازنة العامة للدولة. الأمر الذي قد يفسر اعتماد الحكومة على الموارد الخارجية، لا سيما القروض، لمواجهة تلك الأعباء في الفترة الاخيرة. للمزيد حول ذلك أنظر:

Riad AL-Momani, Jordan Development policy and it's performance, Op. Cit, p 38.

(٢٥) احتساب الباحث بالاعتماد على جدول (٢-٣) وملحق (٢-٢).

(٢٦) البنك المركزي الأردني، دائرة الأبحاث والدراسات، النشرة الإحصائية الشهرية، المجلد

٣٣، العدد ٤، نيسان ١٩٩٧، ص ٤-٧.

(٢٧) خالد الوزني، سياسات التثبيت والتكيف الهيكلي: تجربة الأردن، مركز الأردن الجديد للدراسات، عمان، الأردن، تشرين الأول، ١٩٩٤، ص ص ٨-٩.

(٢٨) نفس المصدر السابق، ص ١١.

(٢٩) احتساب الباحث بالأعتماد على البنك المركزي الأردني، دائرة الأبحاث والدراسات، النشرة الإحصائية الشهرية، المجلد ٣٣، العدد ٤، نيسان ١٩٩٧، ص ٤٩.

(٣٠) حول أهم تلك المصادر، أنظر: البنك المركزي الأردني، دائرة الأبحاث والدراسات، النشرة الإحصائية الشهرية، المجلد ٣٣، العدد (٤)، نيسان ١٩٩٧، ص ٤٩.

(٣١) جليل طريف، قروض الأردن الخارجية ودورها في التنمية الاقتصادية، البنك المركزي الأردني، دائرة الأبحاث والدراسات، شباط ١٩٨٤، ص ٤١. وقد أشارت دراسة طريف إلى أن قيمة إجمالي القروض المتعاقد عليها خلال الفترة (١٩٤٩-١٩٧٢) قد بلغت (٩١,٠٤٨) مليون دينار، أي ما معدله (٣,٧٩٣٦) مليون دينار سنويا خلال هذه الفترة. وهذا يبين ضالة حجم القروض المتعاقد عليها خلال هذه الفترة مقارنة مع معدل المتعاقد عليه خلال فترة الدراسة (١٩٧٣-١٩٩٥). والذي بلغ بالمتوسط (٢١٤,٢) مليون دينار. أنظر في ذلك جليل طريف، مصدر سابق، ص ٤٢.

(٣٢) كما أشارت دراسة طريف إلى أن قيمة إجمالي مسحوبات القروض الخارجية خلال الفترة (١٩٤٩-١٩٧٢) قد بلغت (٧٩,٨) مليون دينار، أي بمتوسط سنوي (٣,٣٢٥) مليون دينار، وهذا يبين ضالة حجم المسحوبات خلال هذه الفترة مقارنة مع معدل المسحوب خلال فترة الدراسة (١٩٧٣-١٩٩٥) والذي بلغ بالمتوسط (١٧١,٢) مليون دينار.

(٣٣) للمزيد حول حجم وأعباء المديونية الخارجية ومعايير قياسها أنظر: رياض المومني، المديونية الخارجية الأردنية، أسبابها ونتائجها الاقتصادية، مجلة جامعة الملك سعود، العلوم الإدارية (٢)، المجلد السابع، ١٩٩٥، ص ص ٣٥١-٣٥٣.

(٣٤) كانت بريطانيا تمثل مصدر المساعدات الأول للأردن منذ تأسيس الإمارة عام ١٩٢١ حتى عام ١٩٥٦، حيث اعتمد الأردن بعد ذلك على المساعدات الأمريكية (بعد إلغاء المعاهدة البريطانية وتعريب الجيش) حتى عام ١٩٦٧. وعلى المساعدات العربية بعد عام (حرب) ١٩٦٧.

للمزيد حول مصادر المساعدات الخارجية وأشكالها ودوافع تقديمها من الدول المانحة، أنظر في ذلك:

- Taher A.M, External Borrowing and Economic Growth in Jordan during the period 1955-1975, Unpublished ph.D Dissertation, University of Illinois, Urbana Champaign, pp 122-123.

- Khalil Hamad, Foreign Aid and Economic Development: The case of Jordan, Unpublished Ph.D Dissertation, Utah state University, U. S. A, 1985, pp 10-14.

(٣٥) صافي الأستثمار الأجنبي المباشر = الأستثمار الأجنبي المباشر في الأردن - الأستثمار الأردني المباشر في الخارج.

\* تشير الأستثمارات الأجنبيّة المشتركة إلى رؤوس الأموال الأجنبيّة المشاركة لسرأس المال الوطني في الشركات. ولا تشمل الأرقام الواردة في الجدول رؤوس الأموال الأجنبيّة في الشركات المساهمة العامة لصعوبة حصر جنسيات المساهمين.

وصافي الأستثمار الأجنبي المشترك = رؤوس أموال الشركات الجديدة + التعديلات على رؤوس الأموال السابقة - رؤوس أموال الشركات المفسوخة.

(٣٦) وزارة التخطيط، وحدة تنسيق المساعدات، بيانات غير منشورة.

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الفصل الثالث  
فجوة النمو في الاقتصاد  
الأردني



## الفصل الثالث

### فجوة النمو في الاقتصاد الأردني

#### مقدمة:

تبرز أهمية تقدير فجوة النمو في التعرف على محددات النمو في الاقتصاد الأردني، وتقدير الاحتياجات اللازمة من رأس المال الأجنبي لتحقيق معدلات النمو المستهدفة، والتعرف على السبل والوسائل التي يمكن من خلالها تقليل الاعتماد على الموارد الخارجية وزيادة الاعتماد على الموارد المحلية في تحقيق معدلات النمو المستهدفة في الاقتصاد الأردني.

ولإبراز الأهمية السابقة تم تقسيم هذا الفصل إلى أربعة مباحث رئيسية. تناول الأول منها استعراضاً للإطار النظري لنموذج الفجوتين. وجاء في الثاني تقدير الفجوة المحددة للنمو في الاقتصاد الأردني، ومنهجية تقديرها. وتضمن الثالث تقديراً لدرجة اعتماد الاقتصاد الأردني على ذاته في تمويل النمو الاقتصادي. وبين الرابع الشروط اللازمة للوصول إلى مرحلة الاعتماد على الذات في مجال التمويل.

#### ٣-١: الإطار النظري لنموذج الفجوتين:

مع تزايد الاهتمام بقضايا تمويل التنمية في الدول النامية، ظهر في ساحة الفكر الاقتصادي العديد من الدراسات<sup>(١)</sup>، التي تناولت العلاقة بين مشكلة نقص الموارد المحلية ومشكلة العجز الحاصل في موازينها التجارية. وقد اعتمدت تلك الدراسات على نماذج رياضية مختلفة، لتحليل ودراسة العلاقة السابقة، وأبسط هذه النماذج ما يعرف بنموذج الفجوتين Two Gaps Model، الذي يعتبر امتداداً للنموذج هارود-دومار Harrod - Domar Model، الذي شكل الأساس النظري لمعظم الدراسات السابقة.

تقوم الفكرة الرئيسية لنموذج الفجوتين على وجود علاقة وثيقة بين مستوى المدخرات المحلية والمستوردات من جانب، ومستوى التمويل الخارجي من جانب

آخر، فإذا كان حجم المدخرات المحلية المتحققة في الاقتصاد اقل من حجم الاستثمار اللازم لتحقيق معدل النمو المستهدف (مما يعني وجود فجوة في المدخرات المحلية). أو كانت قيمة المستوردات تفوق ما أمكن توفيره من حصيلة الصادرات (مما يعني وجود فجوة تجارة خارجية) كلما ازدادت الحاجة إلى التمويل الخارجي، وبالتالي فإن دور الموارد الخارجية يكمن في جسر الفجوة الكبرى من هاتين الفجوتين<sup>(٢)</sup>.

٣-١-١: فجوة المدخرات المحلية (Domestic Investment) Saving Gap:

في الإطار العام لنموذج هارود-دومار<sup>(٣)</sup>، فإن معدل النمو في الناتج ( $r$ ) يعتمد على معدل الادخار (الاستثمار) ومعدل التغير في رأس المال للإنتاج Incremental Capital Output Ratio (ICOR) وهو ما يمكن تمثيله رياضياً بالمعادلة التالية:

$$r = s \div c \dots\dots\dots(1)$$

or

$$r = s p$$

حيث :-

$r$  : معدل النمو في الناتج المحلي ( $r = \Delta y \div y$ ).

$s$  : معدل الادخار (الاستثمار) إلى الناتج ( $s = S \div y = I \div Y$ ).

$C$  : معدل التغير في رأس المال للإنتاج  $(C = I \div \Delta Y)$  ICOR.

$P$  : إنتاجية رأس المال (معكوس  $C$ ) ( $P = 1 \div C$ ).

$Y$  : الناتج المحلي الإجمالي.

$I$  : الاستثمار.

$S$  : المدخرات المحلية.

وبالتالي ومن خلال المعادلة (١)، يكون معدل الادخار (الاستثمار) المطلوب

لتحقيق معدل النمو المستهدف ( $r$ ) هو:-

$$s = cr \dots\dots\dots(2)$$

وبالتالي إذا كانت المدخرات المحلية دون مستوى الاستثمار اللازم لتحقيق معدل النمو المستهدف ( $r$ )، فإنه يوجد لدينا فجوة مدخرات محلية، هي فسي سنة الأساس .

$$F_0 = I_0 - S_0 = crY_0 - saY_0 = (cr - sa)Y_0 \dots \dots \dots (3)$$

حيث أن :

$I_0$  : الاستثمار في سنة الأساس

$S_0$  : الادخار في سنة الأساس

$Y_0$  : الناتج المحلي في سنة الأساس

$c$  : نسبة التغير في رأس المال للإنتاج (ICOR)

$sa$  : معدل الادخار ( $sa = S \div Y$ )

$r$  : معدل النمو المستهدف.

وعلى افتراض أن معدل النمو سيزداد مع الزمن، فإن دالة الادخار في الفترة ( $t$ ) يمكن كتابتها كما يلي:

$$S_t = saY_0 + s'(Y_t - Y_0) = (sa - s')Y_0 + s'(Y_t) \dots \dots \dots (4)$$

حيث  $s'$  : معدل الادخار الحدي ( $s' = \frac{\Delta S}{\Delta Y}$ )

وبإعادة كتابة معادلة الاستثمار خلال الفترة ( $t$ ) على النحو التالي:

$$I_t = cr Y_t \dots \dots \dots (5)$$

وبإضافة المعادلتين (4) و(5) نحصل على قيمة فجوة المدخرات المحلية (حجم الموارد الخارجية اللازم لتحقيق  $r$ ) في الفترة  $t$  :

$$F_t = crY_t - [(sa - s')Y_0 + s' Y_t] \dots \dots \dots (6)$$

or

$$F_t = (cr - s')Y_t + (s' - sa)Y_0 \dots \dots \dots (7)$$

ويشير الفرق بين المعادلتين (3) و(7) إلى الفرق بين حجم الموارد الخارجية (فجوة المدخرات) في سنة الأساس ، وفي الفترة ( $t$ ) ، وهو ما يمكن اختصاره إلى:

$$F_t - F_0 = cr(Y_t - Y_0) - s'(Y_t - Y_0) \dots \dots \dots (8)$$

or

$$F_t - F_0 = \Delta I - \Delta S \dots \dots \dots (9)$$

وتظهر المعادلة (9) أن الموارد الخارجية تعمل على جسر الفجوة بين حجم الاستثمار اللازم لتحقيق (r) ، والزيادة في المدخرات الناتجة عن زيادة مستوى الدخل. كما وتظهر المعادلة أيضا، أن تقليل الاعتماد على الموارد الخارجية- (تقليل حجم فجوة المدخرات) - (Ft < F0)، يتطلب أن يكون ΔS أكبر من ΔI ، وهذا يتحقق عندما يكون معدل الادخار الحدي (s') أكبر من معدل الاستثمار الحدي (cr).

كذلك من خلال المعادلة (7) يمكن حساب الفترة الزمنية التي يتطلبها الاقتصاد للاعتماد على موارده (مدخراته) المحلية في تحقيق معدلات النمو المستهدفة إيمعنى آخر التغلب على فجوة المدخرات المحلية والابتعاد عن الاعتماد على الموارد الخارجية ، أي أن Ft = 0<sup>(4)</sup>.

$$F_t = (cr - s')Y_t + (s' - sa)Y_0 \dots \dots \dots (10)$$

وعلى افتراض أن الناتج سينمو حسب المعادلة الأسية التالية:

$$Y_t = (1 + r)^t Y_0 \dots \dots \dots (11)$$

حيث :

Yt : الناتج في الفترة t .

r : معدل النمو المستهدف .

t : الزمن (السنة) .

Y0 : الناتج في سنة الأساس .

ومن خلال المعادلتين (10) و(11) نحصل على المعادلة (12)، والتي يمكن من خلالها، تقدير عدد السنوات (t) التي يتطلبها الاقتصاد للوصول إلى مرحلة الاعتماد على الذات تمويليا.<sup>(5)</sup>

$$t = \frac{\log\left(\frac{s' - sa}{s' - cr}\right)}{\log(1 + r)} \dots \dots \dots (12)$$

### ٣-١-٢: فجوة التجارة الخارجية Foreign Exchange Gap

ومن خلال نموذج هارود-دومار ، يمكن أيضا التعبير عن معدل النمو من خلال العلاقة بين نسبة التغير في الإنتاج إلى المستوردات، ونسبة المستوردات إلى الناتج، كما في المعادلة التالية<sup>(٦)</sup>:

$$r = i \times m' \dots \dots \dots (13)$$

حيث

$i$  : نسبة السلع المستوردة إلى الناتج  $(i = M \div Y)$ .

$m'$  : نسبة التغير في الإنتاج إلى المستوردات  $(m' = \Delta Y \div M)$ .

وعليه يكون معدل الاستيراد المطلوب لتحقيق  $(r)$  ، ومن خلال المعادلة (13)

هو:

$$i = r / m' \dots \dots \dots (14)$$

وبالتالي إذا كان حجم المستوردات اللازم لتحقيق معدل النمو المستهدف  $(r)$  أكبر من حصيلة الصادرات المتاحة، فإنه يوجد فجوة تجارة خارجية، هي في سنة الأساس:

$$Fo = Mo - Xo = maYo - xaYo = (ma - xa)Yo \dots \dots \dots (15)$$

حيث :

$Mo$  : المستوردات في سنة الأساس.

$Xo$  : الصادرات في سنة الأساس.

$ma$  : معدل المستوردات  $[ma = \frac{M}{Y}]$ .

$xa$  : معدل الصادرات  $[xa = \frac{X}{Y}]$ .

وعلى افتراض أن المستوردات في السنة  $t$  :

$$Mt = maYo + m'(Yt - Yo) \dots \dots \dots (16)$$

وان الصادرات في السنة  $t$

$$Xt = xa Yo + x'(Yt - Yo) \dots \dots \dots (17)$$

حيث  $m'$  : معدل الاستيراد الحدي.

$x'$  : معدل التصدير الحدي.

فإن قيمة فجوة التجارة الخارجية (حجم رأس المال الأجنبي اللازم لتحقيق  $r$ ) في الفترة  $t$ ، تتمثل في الفرق بين المعادلتين (16) و(17).

$$F_t = m_a Y_0 + m'(Y_t - Y_0) - x_a Y_0 - x'(Y_t - Y_0) \dots (18)$$

ومن خلال طرح المعادلة (18) من المعادلة (15) نحصل على المعادلة (19)

$$F_t - F_0 = \Delta M - \Delta X \dots (19)$$

وتبين هذه المعادلة أن تقليل حجم فجوة التجارة الخارجية (تقليل الاعتماد على رأس المال الأجنبي) ( $F_t < F_0$ ) مع الزمن، يتطلب أن يكون معدل التصدير الحدي ( $x'$ ) أكبر من معدل الاستيراد الحدي ( $m'$ ).<sup>(٧)</sup>

### ٢-٣: تقدير فجوة النمو في الاقتصاد الأردني:

١-٢-٣: منهجية التقدير:

يتطلب تقدير الفجوة المحددة للنمو تقدير حجم الناتج المحلي، وحجم الاستثمارات، والمدخرات، وكذلك حجم الصادرات والمستوردات المنتبأ بها خلال فترة الدراسة، وتالياً المنهجية التي تم اعتمادها في عملية التقدير:-

أولاً: تقدير حجم الناتج المحلي:

تم تقدير حجم الناتج المحلي خلال فترة الدراسة (١٩٩٦-٢٠٠١) باستخدام المعادلة الآسية التالية:-

$$Y_t = (1 + r)^t Y_0$$

حيث:

$Y_t$ : الناتج المحلي في السنة  $t$ .

$r$ : معدل النمو في الناتج المحلي.

$t$ : السنة

$Y_0$ : الناتج المحلي في سنة الأساس (١٩٩٦).

واعتماداً على معدل النمو الاقتصادي المقدر لعام ١٩٩٦ والمستهدف للأعوام

$$r = 6.5\% \text{ (} 2000/1999/1998/1997 \text{)} \text{ (} ^8 \text{)}$$

## ثانياً: تقدير فجوة الموارد المحلية Domestic Saving Gap:

(١) تقدير متطلبات الاستثمار : تم تقدير متطلبات الاستثمار بالإعتماد على

المعادلة التالية:

$$I_t = cr Y_t$$

وحيث أن قيمة ( r ) معطاة، وقيمة ( C ) خلال الفترة (١٩٩٢-١٩٩٥)<sup>(٩)</sup> هي (5.1) فإنه يمكن إيجاد قيمة I خلال الفترة المنتبأ بها على النحو التالي:

$$I_t = (5.1) \times (6.5\%) \times Y_t$$

(٢) تقدير المدخرات المحلية : تم تقدير حجم المدخرات المحلية اعتماداً على

$$S_t = sa + s' Y_t$$

معادلة كينز الخطية<sup>(١٠)</sup>

حيث  $S_t$ : المدخرات في الفترة t.

$Y_t$ : الناتج المحلي في الفترة t.

وتفترض الدالة أن الدخل هو المحدد الرئيسي للإدخار. وبإجراء انحدار المدخرات المحلية على الناتج المحلي خلال الفترة (١٩٧٦-١٩٩٥)، جاءت نتائج

التقدير على النحو التالي:-

$$S_t = -889.17 + .294 Y_t$$

$$t = (1.88)$$

$$R^2 = (0.75)$$

$$D.W = (1.98)$$

وبعد تقدير قيمة كل من متطلبات الاستثمار ( $I_t$ )، والمدخرات المحلية

المتحققة ( $S_t$ )، يمكن تقدير فجوة المدخرات المحلية عن طريق طرح قيمة

الاستثمار من المدخرات المحلية.

## ثالثاً: تقدير فجوة التجارة الخارجية Foreign Exchange Gap :

ويتطلب تقدير هذه الفجوة تقدير كل من متطلبات الاستيراد والتصدير في الفترة

المنتبأ بها.

(١) تقدير متطلبات الاستيراد:



يحتاج تقدير متطلبات الاستيراد، كما هو الحال عند تقدير متطلبات الاستثمار، إلى تقدير معامل التغير في الإنتاج إلى الاستيراد  $\left(m' = \frac{\Delta y}{M}\right)$ ، وهو ما يمكن احتسابه من خلال معادلة هارود-دومار  $(r=im')$ .

حيث قيمة (i) (معدل المستوردات إلى الناتج) تساوي (78.9%)، خلال الفترة (1990-1992).

وبالتالي بتطبيق قيمة (r) المعطاة وكذلك قيمة (i)، ومن خلال المعادلة السابقة نحصل على قيمة  $(m')$ .

$$m' = \frac{r}{i}$$

$$m' = \frac{(6.5\%)}{(78.9)} = 0.0823$$

ومن خلال الاعتماد على المعادلة التالية للمستوردات:

$$M_t = \frac{r}{m'} Y_t$$

نستطيع الحصول على قيمة متطلبات الاستيراد في الفترة المتنبأ بها على النحو التالي:

$$M_t = \frac{(6.5\%)}{0.0823} = 78.9 Y_t$$

(٢) تقدير حجم الصادرات :

تعتمد إيرادات التصدير في الدول النامية على ظروف العرض، ومستوى السعر الذي يتحدد بظروف الطلب العالمية، وبما أنه من الصعوبة تقدير حجم العرض العالمي، وكذلك مستوى السعر، يصبح من الصعب تقدير قيمة الصادرات اعتماداً على تلك المحددات، وبالتالي يمكن تقدير قيمة الصادرات من خلال تقدير انحدار الصادرات على الزمن، أسوةً في العديد من الدراسات في هذا المجال.<sup>(١١)</sup> حيث اعتمدت تلك الدراسات الدالة التالية لتقدير قيمة الصادرات :

$$X_t = X_0 e^{xt}$$

حيث :

$X_t$ : الصادرات في الفترة t.

$X_0$ : الصادرات في سنة الأساس.

$E$ : الأساس للوغريتم الطبيعي.

$x$ : معدل النمو للصادرات (المعدل الحدي للصادرات).

وقد جرى تقدير هذه الدالة للفترة (١٩٧٦-١٩٩٥) ، وجاءت نتائج التقدير على النحو التالي<sup>(١٢)</sup>:

$$X_t = X_0 e^{.0571t}$$

ومن خلال طرح قيمة المستوردات ( $M_t$ ) من الصادرات ( $X_t$ ). نستطيع تقدير قيمة فجوة التجارة خلال الفترة المتبأ بها<sup>(١٣)</sup>.

### ٣-٢-٢: نتائج تقدير الفجوتين:

تظهر نتائج تقدير الفجوتين، أنه في حين تتساوى فجوة المدخرات المحلية وفجوة التجارة الخارجية في سنة الأساس (١٩٩٦) من خلال حسابات الدخل القومي، فإن الفجوات المتبأ بها ضمن الافتراضات المعينة تتجه نحو سيطرة فجوة التجارة الخارجية عبر الزمن، حيث ترتفع قيمة فجوة التجارة الخارجية من (٩٧٥,٧) مليون دينار عام (١٩٩٦) إلى (١٦٥٧,٣) مليون دينار عام ٢٠٠١، أي بمتوسط سنوي يبلغ (١٣٦٢,٥) مليون دينار . كذلك تتجه قيمة فجوة المدخرات المحلية للزيادة، حيث ترتفع قيمتها من (٩٧٥,٧) مليون دينار عام (١٩٩٦) إلى (١٠٩٦,٩) مليون دينار عام ٢٠٠١.

وتتطلب نتائج التقدير السابقة أن تهتم السياسات الاقتصادية بالعمل على اتخاذ الاجراءات والوسائل التي يمكن من خلالها زيادة حصيلة النقد الأجنبي، للتخلص من الفجوة المحددة للنمو (فجوة التجارة الخارجية) من جانب، والتركيز على السياسات التي تساهم في رفع معدل الادخار وبما يفوق معدل الاستثمار، للتغلب على فجوة الموارد المحلية من جانب آخر. وتكون المحصلة النهائية لذلك تقليل الاعتماد على الموارد الخارجية في تمويل النمو الاقتصادي في الأردن خلال المراحل اللاحقة من عملية التنمية.

جدول رقم (٣-١)

تقدير فجوة النمو بافتراض معدل نمو (6.5%) (بالأسعار الحقيقية)

(مليون دينار)

البيان/ السنة	الناتج المحلي الإجمالي (Y) GDP	المدخرات المحلية (S)	الاستثمار (I)	فجوة المدخرات المحلية (I-S)Gap	المستوردات (M)	الصادرات (X)	فجوة التجارة الخارجية (M-X)Gap
١٩٩٦	٤٠٤٢,٩	٤٣٩,٣	١٤١٥,٠	٩٧٥,٧	٣٠١٥,٨	٢٠٤٠,١	٩٧٥,٧
١٩٩٧	٤٣٠٥,٦	٣٧٦,٦	١٤٢٧,٣	١٠٥٠,٧	٣٣٩٧,١	٢١٥٩,٧	١٢٣٧,٤
١٩٩٨	٤٥٨٥,٤	٤٥٨,٩	١٥٢٠,٠	١٠٦١,٧	٣٦١٧,٨	٢٢٨٦,٤	١٣٣١,٤
١٩٩٩	٤٨٨٣,٤	٥٤٦,٥	١٦٦٨,٨	١٠٧٢,٣	٣٨٥٣,٠	٢٤٢٠,٥	١٤٣٢,٥
٢٠٠٠	٥٢٠٠,٨	٦٣٩,٨	١٧٢٤,٠	١٠٨٤,٢	٤١٠٣,٤	٢٥٦٢,٥	١٥٤٠,٩
٢٠٠١	٥٥٣٨,٨	٧٣٩,٢	١٨٣٦,١	١٠٩٦,٩	٤٣٧٠,١	٢٧١٢,٨	١٦٥٧,٣
المعدل				(١٠٥٦,٩)			(١٣٦٢,٥)

© Arabic Digital Library

٣-٣: قياس درجة الاعتماد على الذات للاقتصاد الأردني في مجال التمويل:

اتضح من خلال التحليل السابق، أن نموذج هارود-دومار يبلور معدل النمو في الناتج (r) على أنه معدل الاستثمار (I/Y)، مقسوماً على معدل التغير في رأس

$$\text{المال للإنتاج } \left( C = \frac{I}{\Delta y} \right).$$

وبما أن الاستثمار المتحقق في الاقتصاد الوطني لا يعود كلية إلى جهد الادخار المحلي، وإنما ساهم فيه، وبشكل كبير رأس المال الأجنبي، فإنه يمكننا أن نقسم الاستثمار المتحقق إلى جزئين، الأول هو الممول داخلياً بالاعتماد على المدخرات المحلية (Sd)، والثاني هو الاستثمار الممول عن طريق الادخار الأجنبي (SF).

$$\frac{I}{Y} = \frac{Sd}{Y} + \frac{SF}{Y} \quad \text{أي أن:}$$

وبناءً على ما تقدم، واعتماداً على معادلة هارود-دومار يمكن لنا قياس معدل النمو العائد إلى الادخار المحلي (Gd) كما يلي:

$$Gd = \frac{Sd}{C}$$

أما معدل النمو العائد إلى الادخار الخارجي (Gf) فيمكن قياسه كما يلي<sup>(١٤)</sup>

$$Gf = \frac{Sf}{C}$$

وبالتالي من الواضح أن

$$r = Gd + Gf.$$

$$Gf = r - Gd.$$

$$Gd = r - Gf.$$

وقد تم تطبيق هذا النموذج على واقع الاقتصاد الأردني خلال الفترة (١٩٧٣-١٩٩٥)، بهدف قياس الأهمية النسبية للتمويل الخارجي في تحقيق النمو الاقتصادي، وللتعرف على مدى درجة اعتماد الاقتصاد الأردني على ذاته في تحقيق النمو. وبما أن هذه الفترة طويلة نسبياً، شهد فيها الاقتصاد الأردني تغيرات مختلفة، فقد جرى تقسيمها إلى أربع فترات<sup>(١٥)</sup>، للتعرف على طبيعة ودور وحجم التمويل الخارجي في كل منها، وقد جاءت نتائج التقدير كما يبينها الجدول (٣-٢).

جدول رقم (٢-٣)

دور المدخرات المحلية والخارجية (التمويل الأجنبي) في النمو المتحقق في الاقتصاد الأردني خلال الفترات الأربع (١٩٧٤-١٩٩٥)

البيان / السنة	متوسط معدل النمو الاقتصادي العام - معدل الاستثمار/ICOR (١)	معدل النمو الراجع إلى الاعتماد على الذات = معدل الادخار المحلي/ICOR (٢)	معدل النمو الراجع إلى التمويل الخارجي = معدل التمويل الأجنبي/ICOR (٢=١-٢)	نسبة معدل النمو الراجع إلى المدخرات المحلية إلى المعدل العام للنمو الاقتصادي (١-٢)	نسبة معدل النمو الخارجي إلى المعدل العام للنمو الاقتصادي (٣-١)
١٩٨١-١٩٧٤	١٣,٥٦	٥,٥١-	١٩,٠٧	٤٠,٦٣-	١٤٠,٦٣
١٩٨٨-١٩٨٢	٣,٤٦	١,٠٦-	٤,٥٢	٣٠,٦٣-	١٣٠,٦٣
١٩٩١-١٩٨٩	١,٨١	,١٩	١,٦٢	١٠,٤٩	٨٩,٥١
١٩٩٥-١٩٩٢	٦,٨٤	١,٤٦	٥,٣٨	٢١,٣٤	٧٨,٦٦

المصدر : احتساب الباحث بالاعتماد على ملحق (٢-٣).

وكما يتضح من الجدول (٢-٣)، فإن الاتجاه العام يسير نحو زيادة درجة الاعتماد على الذات، وانخفاض درجة الاعتماد على الخارج في تمويل النمو الاقتصادي. حيث ارتفعت نسبة النمو العائد إلى التمويل الداخلي إلى معدل النمو الاقتصادي العام من (٤٠,٦٣%) خلال الفترة الأولى، إلى (٢١,٣٤%) خلال الفترة الأخيرة، وبالمقابل انخفضت نسبة معدل النمو العائد إلى التمويل الخارجي إلى معدل النمو الاقتصادي العام من (١٤٠,٦٣%) إلى (٧٨,٦٦%) على التوالي. وهذا يشكل مؤشرا جيدا لاتجاه الاقتصاد نحو الاعتماد على ذاته في تمويل النمو، وفي جعل القوى الداخلية هي المحرك الأساسي له.

وثمة نتيجة أخرى على قدر كبير من الأهمية يمكن ملاحظتها من الجدول (٣-٢)، وهي أنه على الرغم من أن الاتجاه العام يسير نحو زيادة الاعتماد على الذات في تمويل النمو الاقتصادي، فإن نسبة النمو الراجع إلى الموارد الخارجية ما زال كبيرا جدا، الأمر الذي يشكل مؤشرا قويا على أهمية تلك الموارد في تحفيز النمو الاقتصادي في الأردن من جانب، وصعوبة تقليل الاعتماد على تلك المصادر في المدى القصير من جانب آخر.

٣-٤ : مستلزمات وصول الاقتصاد الأردني إلى مرحلة الاعتماد على الذات

تمويلها:

يتطلب وصول الاقتصاد إلى مرحلة الاعتماد على ذاته في تمويل النمو الاقتصادي، التعرف على العلاقة القائمة بين المتغيرات الاقتصادية ذات الصلة المباشرة بدراستنا، فمن خلال معرفة هذه العلاقة يمكن لنا التعرف على الشروط الموضوعية لوصول الاقتصاد إلى المرحلة التي يكون فيها قادرا على تمويل نفسه بنفسه مع الاحتفاظ بتحقيق معدلات معينة من النمو.

وكما يتضح من خلال المعادلة (12) (11):

$$t = \frac{\log\left(\frac{s'-sa}{s'-cr}\right)}{\log(1+r)} \dots\dots\dots (12)$$

فإن ثمة نتيجة على قدر كبير من الأهمية، وهي: أنه لكي يتجه مستوى التمويل الخارجي للانخفاض، وحتى نصل إلى مرحلة الاعتماد على الذات عبر الزمن، فإن معدل الادخار الحدي ( $s'$ ) لابد وأن يكون أعلى من معدل الاستثمار المطلوب ( $cr$ )، حتى يرتفع معدل الادخار المتوسط باستمرار، ويقترّب من معدل الاستثمار المطلوب، وتختفي بالتالي فجوة الموارد المحلية، والجداول (٣-٣) (٤-٣) (٥-٣)، تبين الفترة الزمنية التي يتطلبها الاقتصاد للوصول إلى مرحلة الاعتماد على الذات، والشروط اللازمة لتحقيق ذلك. وتظهر تلك الجداول أن تسريع عملية الاعتماد على الذات يتحقق من خلال ثلاثة محاور رئيسية:-

أولاً: العمل على رفع معدل الادخار الحدي ( $s'$ ) عبر الزمن وبما يفوق معدل الاستثمار ( $cr$ ).

ثانياً: تقليل معدل النمو الاقتصادي ( $r$ )، وهو ما يتعارض مع ما تتطلب إليه الدولة من تسريع لعملية التنمية، ومعالجة مشاكلها الاقتصادية والاجتماعية، ورفع مستوى المعيشة لسكانها. وبالتالي يصبح من الصعوبة اللجوء إلى هذا الاختيار.

ثالثاً: العمل على تقليل قيمة (c) : أي زيادة إنتاجية رأس المال، من خلال زيادة فعالية استخدام الموارد الاقتصادية، وتوجيهها نحو القطاعات الاقتصادية الأكثر إنتاجية.

جدول رقم (٣-٣)

العلاقة بين معدل الادخار الحدي (s') والفترة الزمنية (t) التي يتطلبها الاقتصاد للوصول إلى مرحلة الاعتماد على الذات

(%) s'	٢٥,٠	٣٥,٠	٤٠,٠	٤٥,٠	٥٠,٠
t	α	٤٢,٩	٢٤,٧	١٨,٣	١٤,٧

$$sa = (7.4\%)$$

$$c = (5.1)$$

$$r = (6.5\%)$$

جدول رقم (٤-٣)

العلاقة بين معدل التغير في رأس المال للإنتاج (C) والفترة الزمنية (t) التي يتطلبها الاقتصاد للوصول إلى مرحلة الاعتماد على الذات

٢	١,٥	٢,٠	٣,٠	٤,٠	٥,١
n	١,٧	٤,٦	١٢,٦	٢٩,٦	α

$$s' = (29.4\%)$$

$$sa = (7.4\%)$$

$$r = (6.5\%)$$

جدول رقم (٥-٣)

العلاقة بين معدل النمو الاقتصادي (r)، والفترة الزمنية (n) التي يتطلبها الاقتصاد للوصول إلى مرحلة الاعتماد على الذات.

(%) r	٢,٠	٣,٠	٤,٠	٥,٠	٦,٠
t	٦,٨	١٥,٠	٢٢,٧	٣٥,٤	α

$$s' = (29.4\%)$$

$$sa = (7.4\%)$$

$$c = (5.1)$$

s': معدل الادخار الحدي.

c: معدل التغير في رأس المال للإنتاج (ICOR).

r: معدل النمو الاقتصادي.

sa: معدل الادخار إلى الناتج  $(sn = \frac{S}{y})$ .

\* عندما تكون قيمة  $t = \alpha$  فإن الاقتصاد لن يستطيع الوصول إلى مرحلة الاعتماد على الذات ضمن تلك

الافتراضات.



## هوامش الفصل الثالث

### 1. من أهم تلك الدراسات :-

- Hollis B. Chenery, and Michael Bruno, Development Alternative in an Open Economy: the case of Israel, Economic Journal, 72, May 1973, PP 79-103.

- Hollis B. Chenery, and A.M. Strout, Foreign Assistance and Economic Development, American Economic Review, LVI, Sep, 1961, , PP 679-733.

- M. EL.Shibley and A.P Thirlwall, Dual Gap Analysis for Sudan, World Development, Vol. 9, February 1981, PP 193-200.

- رمزي زكي، بحوث في ديون مصر الخارجية، مكتبة مدبولي، القاهرة، الطبعة الأولى، أغسطس ١٩٨٥، ص ١٩٧-٢٦٢.

- أثيل عبد الجبار الجومرد، ومروان زنون، محددات النمو في الاقتصاد العراقي (١٩٦٤-١٩٩٠)، مجلة تنمية الرفادين، مجلد ١٢، عدد ٣١، ١٩٩٠، ص ص ١٠٩-١٢٩.

2- A.P Thirlwall, Growth and Development: Third Edition, Macmillan London, 1983, PP 290-291.

٣- على الرغم من الانتقادات التي توجه إلى نموذج هارود-دومار من حيث دلالاته في التعبير عن القوى الشارحة للنمو الاقتصادي، فإن الذي يبرر باستخدام هذا النموذج، هو بساطته وكثرة استخدامه بين الاقتصاديين والمخططين في البلاد المختلفة، إضافة إلى ذلك فإن استخدام هذا النموذج في الدراسة يأتي كمؤشر للقياس فقط، وليس كقوة شارحة للنمو المتحقق فعلاً.

4- A.P Thirlwall, Op.Cit, PP 291-293.

٥- بافتراض أن مستوى التمويل الاجنبي يساوي صفر  $[F_t=0]$ ، فإن قيمة المعادلة (10) تصبح على النحو التالي:

$$F_t = (cr-s')Y_n + (s'-sa)Y_0 = 0$$

$$Y_t = \left( \frac{s' - sa}{s' - cr} \right) Y_0 \dots\dots\dots (1)$$

ومنها:

وعلى افتراض أن:

$$Y_t = (1+r)^t Y_0 \dots\dots\dots (2)$$

وبتعويض (2) في (1) ينتج:

$$(1+r)^t Y_0 = \left( \frac{s' - sa}{s' - cr} \right) Y_0$$

ومنها:

$$(1+r)^t = \frac{s' - sa}{s' - cr}$$

ولتقدير قيمة (t) فإنه باخذ اللوغاريتم الطبيعي لطرفي المعادلة ينتج أن :

$$t \log(1 + r) = \log\left(\frac{s' - sa}{s' - cr}\right)$$

ومنها

$$t = \frac{\log\left(\frac{s' - sa}{s - cr}\right)}{\log(1 + r)}$$

6- A.P Thirlwall , Op.Cit, P 290.

7- Ibid, P293.

من خلال نموذج الفجوتين يمكن إثبات وجود تناظر بين فجوة المدخرات المحلية وفجوة التجارة الخارجية، وأن الفجوتين لا بد وأن تتساويا خلال أي فترة مضت (ex-past). وهو ما يتضح من خلال معادلة الدخل القومي التالية:

$$\text{Income (Y)} = \text{Consumption(c)} + \text{Investment(I)} + \text{Export(X)} - \text{Import (M)} \dots (1)$$

وعلى اعتبار أن :

$$\text{Domestic Saving (s)} = \text{Income} - \text{Consumption} \dots \dots \dots (2)$$

فإنه ومن خلال المعادلتين (1) و(2) نحصل على أن:

$$S = I + X - M$$

or

$$I - S = M - X$$

حيث يمثل الجانب الأيسر من المعادلة (4) فجوة المدخرات المحلية، والجانب الأيمن فجوة التجارة الخارجية. وتظهر المعادلة السابقة أن زيادة المستوردات عن الصادرات والتمويل بواسطة الموارد الخارجية، تسمح للدولة أن تتفق أكثر مما تنتج أو أن تستثمر أكثر مما تدخر.

٨- تم الحصول على قيمة (r) بالرجوع إلى Ministry of Planing , Public Investment Program, P3.

٩- تم اعتماد هذه الفترة على افتراض أنها تمثل فترة استقرار اقتصادي، بدأ فيها الاقتصاد الاردني يستعيد عافيته بعد انتهاء أزمة حرب الخليج وبدء تطبيق الاردن برنامج التصحيح الاقتصادي الثاني، الذي يغطي الفترة (١٩٩٢-١٩٩٨).

١٠- من الدراسات السابقة التي اعتمدت هذه الدالة :-

- M. El-Shibly and A.P Thirlwall , Op.Cit, PP193-200.

- Riad Al-Momani, Dual Gap Economic Model Analysis: The Case of Jordan.

- أنيل عبد الجبار الجومرد، ومروان زنون، مصدر سابق ص ص ١٠٩-١٢٩.

١١- من هذه الدراسات:

- M.El-shibly and A.P. Thirtwall, Op.Cit, PP 193-200

١٢- بأخذ اللوغريتم الطبيعي لطرفي المعادلة

$$X_t = X_0 e^{X't}$$

ينتج ما يلي :

$$\text{Log } X_t = \text{Log } X_0 + X't$$

وقد جرى تقدير هذه الدالة للفترة (١٩٧٦-١٩٩٥) مع معالجة مشكلة الارتباط المتسلسل (Serial Autocorrelation) باستخدام طريقة (ARI) حيث كان ذلك ضروريا، وجاءت نتائج التقدير على النحو التالي:-

$$Lx_t = 6.26 + .057t$$

$$T = (6.61)$$

$$R^2 = .93$$

حيث  $Lx_t$ : اللوغريتم الطبيعي للصادرات

t : الزمن

T : احصائية

١٣- تم تقدير قيم (c) (I)  $(X_0, M_0, I_0, S_0, GDP_0)$  قيم متغيرات الفجوات في سنة الأساس) من قبل الباحث بالاعتماد على الملحق (٣-٢).

١٤- رمزي زكي، الديون والتنمية، دار المستقبل العربي، القاهرة، أغسطس ١٩٨٥، ص ص ٢٣٦-٢٨٣.

١٥- الفترة الاولى (١٩٧٣-١٩٨١) : تمثل الفترة التي شهدت بدايات التخطيط الاقتصادي الشامب في الاردن، وارتفاع اسعار النفط وانتاجه في دول الخليج العربي ، مما انعكس بشكل كبير في زيادة حجم القروض والمساعدات العربية المقدمة إلى الاردن.

الفترة الثانية (١٩٨٢-١٩٨٨): تمثل الفترة التي شهد فيها الاقتصاد العالمي والاقليمي بداية ركود اقتصادي ، ونشوب الحرب اللبنانية وحرب الخليج الاولى ( الحرب العراقية - الايرانية)، مما ادى إلى انخفاض حجم التدفقات المالية الخارجية المقدمة إلى الاردن.

الفترة الثالثة (١٩٨٩-١٩٩١): تمثل الفترة التي عانى فيها الاقتصاد الاردني من تفاقم الاوضاع الاقتصادية وما رافقها من انخفاض في سعر صرف الدينار و بروز مشكلة المديونية الخارجية وبدء تطبيق الاردن برنامج تصحيح اقتصادي الاول (١٩٨٩-١٩٩٣) ، والذي توقف العمل به بعد نشوب أزمة حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١.

الفترة الرابعة : تمثل بداية تطبيق برنامج تصحيح الاقتصاد الثاني (١٩٩٢-١٩٩٨)، واستعادة الاقتصاد عافيته من خلال تحقيق معدلات نمو جيدة.

١٦- تفترض المعادلة (12) أن حجم المدخرات المحلية أقل من مستوى الاستثمار اللازم لتحقيق معدل النمو المستهدف، مما يستدعي استقدام رأس المال الأجنبي، والذي يفترض أن يتجه لسد فجوة المدخرات السابقة (وبمعنى آخر يتجه لزيادة الاستثمار) وليس تمويل الاستهلاك. كما تفترض المعادلة عدم وجود قيود لقطاع التجارة على النمو (بمعنى أن الصادرات تنمو بالمعدلات التي تسمح بتمويل المستوردات وخدمة عوائد التمويل الخارجي). وأخيرا تفترض المعادلة عدم وجود ديون خارجية مستحقة على الاقتصاد القومي في بداية الفترة، وبالتالي لا يوجد مشكلة لخدمتها .

لمزيد حول ذلك انظر : رمزي زكي ، بحوث في ديون مصر الخارجية ، مصدر سابق ، ص ٢٥٥-٢٥٧.

الفصل الرابع  
إنتاجية رأس المال الأجنبي في  
الاقتصاد الأردني  
النتائج الإحصائية

## الفصل الرابع

### انتاجية رأس المال الأجنبي في الاقتصاد الأردني "النتائج الإحصائية (القياسية)"

مقدمة:

أوضحنا خلال الفصل الأول من الدراسة، وجود العديد من الدراسات التي تناولت العلاقة بين رأس المال الأجنبي والنمو في الدول المتلقية، حيث اهتمت تلك الدراسات بتقدير انتاجية رأس المال الأجنبي، وأثره على النمو الاقتصادي في تلك الدول، وأظهر استعراضنا لهذه الدراسات وجود اختلاف في وجهات النظر حول النتائج التي تم التوصل إليها بشأن العلاقة بين رأس المال الأجنبي والنمو، كما أظهر تقديرنا لفجوة النمو في الفصل السابق حاجة الاقتصاد الأردني لرأس المال الأجنبي لتحقيق معدلات النمو المستهدفة.

وبالتالي للتأكد من صحة العلاقة السابقة ووجهات النظر المختلفة حولها وبهدف تحديد الشكل الكافي والافدر من بين رأس المال الأجنبي في تحقيق معدلات النمو المستهدفة، يأتي هذا الفصل من الدراسة.

#### ٤-١: النموذج الإحصائي (القياسي) المستخدم:

أضحى مفهوم الإنتاجية واحدا من المواضيع الرئيسية التي تحظى باهتمام الباحثين والمخططين ومتخذي القرار، سواء من الناحية النظرية أو العملية، وقد اشتملت الأدبيات الاقتصادية على تعريفات مختلفة لمفهوم الإنتاجية، وأثرها، والعوامل المؤثرة فيها.

وبعيدا عن تلك التعريفات المختلفة، ينفق الاقتصاديون على أن الإنتاجية تعكس بصفة عامة العلاقة بين كمية الإنتاج من السلع والخدمات من جانب، وكمية عناصر الإنتاج التي ساهمت في خلق (إنتاج) تلك السلع والخدمات من جانب آخر<sup>(١)</sup>.

ويعتمد الباحثون على معايير مختلفة لتقدير وقياس الإنتاجية، بعضها يربط الناتج الكلي مع عنصر واحد من عناصر الإنتاج (معايير جزئية Partial)، وبعضها الآخر يربط الناتج الكلي مع أكثر من عنصر من عناصر الإنتاج (معايير كلية Total) (٢).

وتاليا النموذج الإحصائي (القياسي) الذي تم تطويره لتقدير إنتاجية رأس المال الأجنبي في دراستنا الحالية، اعتمادا على الأدبيات السابقة (٣):

(١) تشير النظرية الاقتصادية الى أن حجم الناتج الكلي (Q) يعتمد على الكمية المستخدمة من عنصر العمل (L) ورأس المال (K). كما يتضح من خلال الدالة الضمنية التالية (٤):

$$Q = AF(\text{Capital, Labor})$$

or

$$Q = AF(K, L)$$

حيث:

(Q) : كمية الناتج الكلي.

K : عنصر رأس المال.

L : عنصر العمل.

A : متغير يقيس إنتاجية عناصر الإنتاج الكلية.

وعلى اعتبار أن (Q) يمكن تمثيلها بقيمة الناتج القومي الإجمالي (GNP)، تصبح الدالة كما يلي:

$$GNP = AF(K, L) \dots\dots\dots(1)$$

(٢) يفترض النموذج أن الاستثمار المتحقق في الاقتصاد يتكون من رأس المال الأجنبي FC (صافي المساعدات الخارجية NUT + صافي مسحوبات القروض الخارجية NDL + صافي الاستثمار الأجنبي الخاص FDI)، ومصادر تمويل الاستثمار الأخرى FO:

$$I = FC(NUT + NDL + FDI) + FO \dots\dots\dots(2)$$

(٣) بأخذ التغير الكلي (Total differentiation) للدالة (١)

ينتج ما يلي:



$$dGNP = dA + Af_1 dk + Af_2 dL \dots \dots \dots (3)$$

حيث:

$$\left( F_2 = \frac{\partial GNP}{\partial L} , F_1 = \frac{\partial GNP}{\partial K} \right)$$

(٤) على اعتبار أن التغير في رأس المال يساوي الاستثمار (dk=I) تصبح الدالة

(3) على النحو التالي:

$$dGNP = dA + Af_1 I + Af_2 dL \dots \dots \dots (4)$$

(٥) بقسمة طرفي الدالة (4) على (GNP) للوصول الى الشكل المألوف لجانب

الدالة الأيسر، والمتمثل بمعدل النمو في الناتج الإجمالي ينتج أن :

$$\frac{dGNP}{GNP} = \frac{dA}{GNP} + A \times f_1 \frac{I}{GNP} + A \times f_2 \frac{dL}{GNP} \dots \dots \dots (5)$$

(٦) ولكي تكون الدالة (5) أكثر دلالة فإنه يمكن إجراء بعض التعديل عليها

لتصبح كما يلي (٥).

$$\frac{dGNP}{GNP} = \frac{dA}{GNP} + A \times f_1 \frac{I}{GNP} + A \times f_2 \frac{dL}{GNP} \times \frac{L}{L} \times \frac{GNP}{GNP} \dots \dots (6)$$

(٧) بتعويض الدالة (2) في الدالة (6) ينتج أن :

$$\frac{dGNP}{GNP} = \frac{dA}{GNP} + A \times f_1 \left( \frac{F_c}{GNP} + \frac{F_o}{GNP} \right) + A \times f_2 \frac{L}{GNP} \cdot \frac{dL}{L}$$

or

$$\frac{dGNP}{GNP} = \frac{dA}{GNP} + A \times f_1 \frac{F_c}{GNP} + Af_1 \frac{F_o}{GNP} + A \times f_2 \frac{L}{GNP} \times \frac{dL}{L} \dots \dots \dots (7)$$

ولغايات التقدير الإحصائي فإنه يمكن اختصار الدالة السابقة على النحو التالي:

$$GGNP = \sigma_1 + \sigma_2 \frac{F_c}{GNP} + \sigma_3 \frac{F_o}{GNP} + \sigma_4 \frac{dL}{L} + Vi \dots \dots \dots (8)$$

حيث :

$$\cdot \left( GGNP = \frac{\Delta GNP}{GNP} \right) \text{ معدل النمو في الناتج القومي الإجمالي}$$

$$\cdot \left( \sigma_1 = \frac{dA}{GNP} \right) \text{ معدل النمو في الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج}$$

$\sigma_2$  : إنتاجية رأس المال الأجنبي ( $\sigma_2 = A \times f_1$ ).

$\sigma_3$  : إنتاجية مصادر التمويل الأخرى ( $\sigma_3 = A \times f_1$ )

$\sigma_4$  : مرونة الإنتاج بالنسبة لعنصر العمل ( $\sigma_4 = A \times f_1 \times \frac{L}{GNP}$ )

$V_i$  : الخطأ العشوائي (Error term).

ويهدف قياس أثر مكونات رأس المال الأجنبي على النمو الاقتصادي فإنه يمكن

تقسيم رأس المال الأجنبي الى مكوناته، وعلى النحو التالي:

$$GGNP = \gamma_1 + \gamma_2 \frac{NUT}{GNP} + \gamma_3 \frac{NDL}{GNP} + \gamma_4 \frac{FDI}{GNP} + \gamma_5 \frac{FO}{GNP} + \gamma_6 \frac{dL}{GNP} + V_i \dots \dots \dots (9)$$

حيث تشير  $\gamma_2, \gamma_3, \gamma_4$  إلى إنتاجية المساعدات الخارجية، إنتاجية القروض

الخارجية، إنتاجية الاستثمارات الأجنبية على التوالي).

وفيما يتعلق بقيمة المعلمات التي سيتم تقديرها ( $\gamma_2, \gamma_3, \gamma_4$ ) ، فقد اتضح

من خلال تحليلنا السابق للأدبيات الاقتصادية، وجود اختلاف في وجهات النظر بين

المدرستين التقليدية والتجديدية حول قيم تلك المعلمات، فالمدرسة التقليدية ترى أن

قيمة ( $\gamma_2, \gamma_3, \gamma_4 > 0$ ) ، في حين ترى المدرسة التجديدية ان قيمة

( $\gamma_2, \gamma_3, \gamma_4 \leq 0$ ). وفيما يتعلق بقيمة ( $\gamma_5$ ) فمن المتوقع أن تكون قيمتها موجبة،

كما تشير الى ذلك النظرية الاقتصادية.

ولتعزيز النموذج الاحصائي المستخدم، وبهدف التأكد من صحة النتائج التي

توصلت إليها المدرستين التقليدية والتجديدية، سيتم تقدير بعض الدوال التي تربط

عناصر رأس المال الأجنبي، مع العديد من المتغيرات الاقتصادية الكلية وذلك على

النحو التالي:

$$I = I (GNP, NUT, NDL, FDI) \dots \dots \dots (10)$$

$$M = M (GNP, NUT, NDL, FDI) \dots \dots \dots (11)$$

$$Ds = Ds (GNP, NUT, NDL, FDI) \dots \dots \dots (12)$$

$$TC = TC (GNP, NUT, NDL, FDI) \dots \dots \dots (13)$$

$$ICOR = ICOR (GNP, NUT, NDL, FDI) \dots \dots \dots (14)$$

حيث  $I, M, Ds, TC, ICOR$ : الاستثمار الإجمالي، المستوردات ، المدخرات

المحلية، الاستهلاك الكلي ومعدل رأس المال للإنتاج على التوالي.

#### ٤-٢: نتائج التقدير الإحصائي (القياسي):-

اعتماداً على بيانات السلسلة الزمنية للفترة (١٩٧٣-١٩٩٥) في الملحق (٤-١)، وباستخدام طريقة المربعات الصغرى (OLS)، ومعالجة مشكلة الارتباط المتسلسل Serial Autocorrelation باستخدام طريقة (AR1) حيثما كان ذلك ضرورياً، جرى تقدير الدالتين (8) و(9)، وقد جاءت نتائج التقدير كما يبينها الجدولين (٤-١) و(٤-٢).

#### جدول رقم (٤-١)

#### نتائج تقدير إنتاجية رأس المال الأجنبي

المتغير التابع: معدل النمو في الناتج القومي الإجمالي	معادلة رقم (٨)	
المتغيرات المستقلة	المعاملات المقدرة	T. Value
Independent Variables	Estimated Coefficient	قيمة (T) المحسوبة
الثابت Constant	0.40	0.016
معامل رأس المال الأجنبي (FC)	0.27	2.65*
معامل تعويضات العاملين <sup>(١)</sup> (CE)	0.58	6.11*

$R^2=0.78$   
 $R^2=0.75$

D.W= 1.89  
F=33.81

$R^2$ : معامل التحديد.

D.W: إحصائية دورن بون واتسون.

F: إحصائية (F).

\* ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ١%.

جدول رقم (٤-٢)

نتائج تقدير إنتاجية رأس المال الأجنبي

معادلة رقم (9)		المتغير التابع: معدل النمو في الناتج القومي الإجمالي	
قيمة (T) المحسوبة T.Values	المعاملات المقدرة Estimated Coefficient	المتغيرات المستقلة Independent Variables	
-0.74	-3.51	الثابت Constant	
-0.18	-0.05	معامل صافي مسحوبات القروض الخارجية NDL	
2.77	0.68	معامل صافي المساعدات (NUT)	
2.24	2.78	معامل صافي الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI)	
1.89**	0.24	معامل تعويضات العاملين (CE)	

$R^2=0.83$  D.W=1.65  
 $R^2=0.78$  F=15.68

\*\* ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ١٠%

ويستخلص من نتائج التقدير السابقة لقيم المعلمات المقدرة ذات العلاقة ما

يلي:-

(١) تشير قيمة المعلمة المقدرة لمعامل رأس المال الأجنبي (جدول ٤-١) الى أن التأثير الحدي لرأس المال الأجنبي بشكل عام، كان موجباً وذا دلالة إحصائية عالية، حيث بلغت إنتاجية رأس المال الأجنبي (0.27)، وتشير هذه القيمة الى أن زيادة رأس المال الأجنبي بمقدار دينار واحد ستؤدي الى زيادة الناتج القومي بمقدار (0.27) من الدينار، بافتراض ثبات الكمية المستخدمة من عناصر الانتاج الأخرى.

وينفق هذا الأثر الموجب لرأس المال الأجنبي على النمو مع ما جاءت به المدرسة التقليدية، فيما يتعلق بإيجابية الدور الذي تلعبه الموارد الخارجية في زيادة معدلات النمو الاقتصادي، من خلال زيادة حجم الاستثمار (I) وحجم المستوردات (M) من السلع الرأسمالية والوسيطه والمواد الخام، وبالتالي زيادة حجم الناتج ومعدلات النمو. وتتعارض هذه النتيجة مع ما جاءت به المدرسة التجديدية، التي ترى أن أثر رأس المال الأجنبي ضعيفا- إن لم يكن سالباً- على النمو الاقتصادي،

وترد المدرسة التجديدية وجهة نظرها السابقة الى أن الموارد الخارجية تؤدي الى تقليل حجم المدخرات المحلية (DS)، وتتنج لتغزير الاستهلاك (TC)، وتؤدي الى زيادة معدل التغير في رأس المال للإنتاج (ICOR).

وتؤكد صحة النتائج السابقة قيم المعلمات المقدره لأشكال رأس المال الأجنبي (NUT, NDL, FDI) في دوال الاستثمار (I)، والاستيراد (M)، والاستهلاك (TC)، والادخار المحلي (DS)، ومعدل رأس المال للإنتاج (ICOR)، والتي جرى تقديرها بطريقة المربعات الصغرى (OLS)، اعتماداً على البيانات الواردة في الملحق (٤-١). وجاءت نتائج تقديرها على النحو التالي:

دالة رقم (10)

$$I = -527.23 + 0.41GNP + 0.55NUT - 0.28NDL + 2.29FDI$$

$$t = \quad (5.38) \quad (2.10) \quad (-1.88)^* \quad (3.72)$$

$$R^2 = 0.97 \quad R^2 = 0.96 \quad D.W = 1.69 \quad F = 125.68$$

دالة رقم (11)

$$M = -459.37 + 0.75 GNP + 1.67 NUT - 0.23NDL + 3.06 FDI$$

$$t = \quad (8.59) \quad (3.04) \quad (-0.76) \quad (2.30)$$

$$R^2 = 0.98 \quad R^2 = 0.97 \quad D.W = 1.49 \quad F = 148$$

دالة رقم (12)

$$TC = 389.55 + 0.81GNP + 0.33NUT - 0.10NDL + 0.85FDI$$

$$t = \quad (8.35) \quad (0.97) \quad (-0.46) \quad (0.83)$$

$$R^2 = 0.99 \quad R^2 = 0.99 \quad D.W = 1.73 \quad F = 479.21$$

دالة رقم (13)

$$DS = -362.54 + 0.19GNP - 0.24NUT + 0.12NDL - 0.81FDI$$

$$t = \quad (3.06) \quad (-0.70) \quad (0.61) \quad (-0.97)$$

$$R^2 = 0.84 \quad D.W = 1.69 \quad R^2 = 0.79 \quad F = 16.9$$

دالة رقم (14)\*\*

$$ICOR = 11.86 + 0.40NSI - 0.14NTI - 0.77NDLI - 5.76FDII$$

$$t = \quad (0.45) \quad (-0.17) \quad (-0.60) \quad (-1.34)$$

$$R^2 = 0.14 \quad R^2 = -0.05 \quad D.W = 1.71 \quad F = 0.72$$

\*\* في هذه الدالة المتغيرات المستقلة كنسبة من GNP

حيث تشير  $R^2$  و  $D.W$  و  $t$  و  $F$  الى معامل التحديد، واحصائية دوربن - واتسون، واحصائيتي  $t$  و  $F$  على التوالي. كذلك تشير العلامة (\*) الى ان المعلمة المقدره ذات دلالة احصائية عند مستوى معنوية (5%).

ويتبين من نتائج التقدير السابقة، أن أثر المساعدات الأجنبية وكذلك الاستثمارات الأجنبية الخاصة كان إيجابيا، وذا دلالة إحصائية على الاستثمار والاستيراد، ففي حين كان أثر القروض الخارجية سالبا على الاستثمار، ومحايدا على الاستيراد. كما تبين نتائج التقدير أن أثر المساعدات والقروض والاستثمارات الأجنبية، جاء محايدا على الاستهلاك والادخار ومعدل راس المال للانتاج، وهو ما يوضحه عدم الدلالة الاحصائية لقيم المعلمات المقدره لأشكال راس المال الأجنبي في الدوال السابقة.

ونتسجم النتائج السابقة وتتفق مع ما جاءت به المدرسة التقليدية من نتائج حول العلاقة بين راس المال الأجنبي والنمو (التنمية)، وتعارض في نفس الوقت وجهة النظر السابقة للمدرسة التجديدية.

(٢) أن التأثير الحدي للقروض الخارجية جاء محايدا على النمو، وهو ما يوضحه عدم الدلالة الإحصائية لقيمة المعلمة المقدره لمعامل القروض الخارجية جدول (٤-٢) ويعود هذا الأثر المحايد للقروض الخارجية على النمو الى:

أولا: سياسة التوزيع القطاعي لمسحوبات القروض الخارجية:-

حيث يلاحظ من الجدول (٤-٣)، والذي يبين الأهمية النسبية لمسحوبات الأردن من القروض الخارجية حسب القطاعات الاقتصادية خلال الفترة (١٩٧٣-١٩٨٧)، أن قطاع البنية التحتية قد حظي بالجزء الأكبر من إجمالي تلك المسحوبات (٤٩,٥%)، تلاه قطاع الصناعة (١٩,٧٥%)، وقطاع الزراعة (٣,٩%). ويستخلص من خلال الجدول السابق أن قطاع البنية التحتية قد استحوذ على الجزء الأكبر من مسحوبات القروض الخارجية، في حين لم تحظ قطاعات الإنتاج السلعي بأهمية كبيرة، وهذا يعكس توجه الدولة لإقامة الهياكل الأساسية

للاقتصاد من خلال الاستثمار في مشاريع النقل والمواصلات ومشروعات الكهرباء والمياه والطاقة.

ومع أن الاستثمار في هذه المشروعات لا يعطي نتائجه بشكل مباشر ، وبما يسهم في خدمة أعباء القروض التي يتم تمويلها بواسطتها، فإن إقامة هذه المشاريع يعتبر متطلبا ضروريا، لما يترتب عليها من وفورات خارجية تساهم في رفع مستوى الإنتاجية في القطاعات الاقتصادية الأخرى، وبالتالي فإن أهميتها تكون بطريقة غير مباشرة عبر الزمن.

وإضافة إلى ماسبق، فإن معظم تلك القروض كان مقيدا بإتجاه مشاريع أو سلع معينة يتم إستيرادها من الدول المقرضة، مما يدفع الدولة إلى إستيراد تكنولوجيا غير ملائمة لظروف الإقتصاد المحلي، وهذا بدوره ينعكس سلبيا على إنتاجية القروض<sup>(٧)</sup>.

#### جدول رقم (٤-٣)

التوزيع القطاعي لمسحوبات القروض الخارجية

خلال الفترة (١٩٧٣-١٩٨٧)

%

مجموع	أخرى	بنية تحتية *	صناعة وتعددين	زراعة
١٠٠	٢٦,٨٥	٤٩,٥	١٩,٧٥	٣,٩

المصدر: إحتساب الباحث بالإعتماد على :

(١) السنوات (١٩٧٣-١٩٨٠)، جليل طريف، مصدر سابق، ص٥٢.

(٢) السنوات (١٩٨١-١٩٨٧)،

Majd Al- Maitah, The Impact of External Borrowing on the Economy of Jordan, Unpublished Master Thesis, Yarmouk University, Irbid, Jordan, July 1990, p63.

\* تشمل قطاعات البنية التحتية:

١- قطاع الكهرباء .

٢- قطاع المياه والري والمجاري .

٣- قطاع النقل .

٤- قطاع الاتصال .

٥- قطاع التعليم .

\* تشمل القطاعات الأخرى: قطاع المواصلات، الإسكان والأبنية، دعم الموازنة وأخرى.



ثانيا: زيادة مدفوعات خدمة الدين الخارجي:

والتي ارتفعت قيمتها من (٣,٦) مليون دينار عام ١٩٧٣ إلى (٣١٦,٦) مليون دينار عام ١٩٩٥. وهو ما أظهره تحليلنا السابق لتطور مدفوعات خدمة الدين الخارجي. وهذا يعني إضعاف التدفق الصافي للموارد المقترضة (أي الفرق بين مسحوبات القروض الجديدة والمبالغ المدفوعة لتسوية فوائد وأقساط القروض السابقة) داخل الإقتصاد، وهو ما تؤكد الأرقام المرتبطة بصافي القروض المسحوبة خلال فترة الدراسة.

حيث تشير الأرقام أن متوسط التدفق الصافي للقروض الخارجية خلال الفترة (١٩٧٣-١٩٩٥) بلغ (-١٥,١١) مليون دينار<sup>(٨)</sup>، ولهذا أثر سلبيا على مقدرة الدولة على الإستيراد والإستثمار كمحصلة نهائية لأثر القروض خلال إجمالي فترة الدراسة، وهذا ما تؤكدته نتائج المعادلات (١٠) و (١١)، والتي تظهر أن أثر القروض كان سلبيا على الإستثمار وحياديا على المستوردات.

٣) أن التأثير الحدي للمساعدات الخارجية جاء موجبا على النمو وذا دلالة إحصائية عالية، حيث بلغت قيمة إنتاجية المساعدات الخارجية (0.68)، ويتضح هذا الأثر الموجب للمساعدات الخارجية على النمو من خلال أثرها الإيجابي على مستوى الإستثمار (لا سيما الإستثمار العام)، ومستوى المستوردات، وهو ما تؤكدته قيم المعلمات المقدرة لأثر المساعدات الخارجية في دالتي الإستثمار والإستيراد.

٤) إن التأثير الحدي للإستثمارات الأجنبية الخاصة جاء موجبا على النمو وذا دلالة إحصائية عالية، حيث بلغت قيمة إنتاجية الإستثمارات الأجنبية (٢,٧٨)، وهذا بدوره يعكس أهمية وطبيعة تلك الإستثمارات من حيث أنها تستخدم بصورة أكثر كفاية، نتيجة لخضوعها لحافز الربح الخاص، وتساهم في إدخال تقنيات وخبرات فنية وإدارية، ولا يترتب عليها أعباء كالأقساط والفوائد المترتبة على القروض الخارجية، ويعزز صحة هذا الأثر الموجب قيمة المعلمات المقدرة لأثر الإستثمارات الأجنبية الخاصة في دالتي الإستثمار والمستوردات.

## هوامش الفصل الرابع

- (١) محمد نصر، وآخرون، دراسة الإنتاجية في قطاع الصناعات الكيماوية ١٩٨٩، المجلس الأعلى للعلوم والتكنولوجيا، تموز ١٩٩١، ص ٢١.
- (٢) نفس المصدر السابق، ص ص ٢٣-٢٨.

(٣) من أهم هذه الدراسات:

- Richard Reichel, Development Aid, Saving and Growth in the 1980s: A Cross - Section Analysis, Saving and Development, Vol. XIX, No.3, 1995, P P 279-295.

- Stefano Mamardi, Growth, Productivity and foreign Resources: Analysis and projection for Mozambique, Saving and Development, Vol. XIII, No. 2, 1989, PP 169-181.

- Rati Ram, Productivity of Public and Private Investment in Developing Countries: A Broad International Perspective, world Development, Vol. 24, No. 8, August 1996, PP1373-1378.

- Mohsin S. Khan, and Garmen M. Reinhart, Private Investment and Economic Growth In developing countries, world Development, Vol. 18, No. 1, 1990, PP19-27.

- Chung Chen, and others, The Role of Foreign Direct Investment in china's post -1978 Economic Development, World Development, Vo 123, No 4, April 1995, PP 691- 703.

- رياض المومني، أثر راس المال الأجنبي على التنمية الاقتصادية: التجربة الأردنية للفترة ١٩٦٨-١٩٨٥، مجلة أبحاث اليرموك، مجلد ٣، عدد ٢، ١٩٨٧، ص ص ٧-٢١.

(٤) تعود أصول معظم نماذج النمو الاقتصادي المتعلقة بالدول النامية إلى الإطار النظري لـ (Solwo)، وهذا الإطار النظري يقوم على دالة إنتاج تربط مستوى الإنتاج مع عناصر الإنتاج التي ساهمت فيه، ومنغير آخر (A) يمثل إنتاجية الموارد الكلية:

Total Factor Productivity

$$Y = AF (K, L, Z).$$

وعلى النحو التالي:

Y: The Level of Output .

حيث:

K: The stock of Capital input .

L: The labor force.

Z: a vector including other factors affecting growth.

(مثل الصادرات، المستوردات، مستوى التعليم...)

وبإيجاد معدل النمو للمعادلة السابقة نحصل على:

$$\frac{dy}{y} = \left[ A, \frac{\partial y}{\partial k} \right] \frac{dk}{y} + \left[ A, \frac{\partial y}{\partial L} \times \frac{L}{y} \right] \frac{dL}{L} + \left[ A, \frac{\partial y}{\partial Z} \cdot \frac{z}{y} \right] \frac{dz}{z} + \frac{dA}{y}$$

للمزيد حول ذلك يمكن الرجوع إلى :

- Mohsin. S khan, and Garmen M. Reinhert, Op. Cit, P20.

(٥) تم إضافة التعبير  $\frac{L}{GNP} \cdot \frac{\partial GNP}{\partial L}$  إلى المعادلة (٥) لإعطائها معنا أكثر دلالة، فالجزء الأخير

من المعادلة  $\frac{\partial GNP}{\partial L} \cdot \frac{dL}{GNP}$  عبارة عن الإنتاجية الحدية للقوى العاملة  $(\frac{\partial GNP}{\partial L})$  مضروبا

بالتغير الحاصل في (L) إلى الناتج القومي. وبالتالي تم تحويل الإنتاجية إلى مرونة الإنتاج

بالنسبة للقوى العاملة  $\frac{\partial GNP}{\partial L} \cdot \frac{L}{GNP}$ ، ونسبة التغير في العمالة إلى الناتج  $(\frac{dL}{GNP})$  إلى معدل

النمو في القوى العاملة  $(\frac{dL}{L})$ ، وهذا له فائدة تحليلية ومدلول إقتصادي ذو معنى مألوف.

(٦) تم استخدام قيمة تعويضات العاملين بدلا من قيمة القوى العاملة في تقدير إنتاجية العمل،

أسوة في بعض الدراسات في هذا المجال.

(٧) رياض المومني، ١٩٨٧، مصدر سابق، ص ١٦.

(٨) إحتساب الباحث بالإعتماد على الملحق (٤-١).

الفصل الخامس  
مستقبل وأفاق رأس المال  
الأجنبي في الاقتصاد الأردني

## الفصل الخامس

### مستقبل وأفاق رأس المال الأجنبي في الاقتصاد الأردني

#### ١-٥: تطور رأس المال الأجنبي :

أشرنا خلال الفصل الثاني من الدراسة إلى أن الأردن بدأ بالاعتماد على رأس المال الأجنبي منذ نشوء المملكة، حيث كانت بريطانيا مصدر التمويل الوحيد الذي يزود الأردن باحتياجاته من الموارد الخارجية، ومع نهاية المعاهدة البريطانية عام ١٩٥٦، اتجهت القروض والمساعدات البريطانية إلى الانخفاض بشكل متسارع، حتى توقفت عام ١٩٦٨، ولكن خلال هذه الفترة ازدادت المساعدات الأمريكية إلى الأردن وأصبحت تشكل المصدر الرئيسي للمساعدات المقدمة إليه. وبعد عام ١٩٦٧ اتجهت المساعدات الأمريكية إلى الانخفاض، وبدأ الأردن بالاعتماد على المساعدات والقروض من الدول العربية، ومن الدول الأجنبية والمؤسسات المالية الدولية، وازداد اعتماده على القروض من البنوك التجارية الدولية. (١)

ويبين الجدول (١-٥)، الذي يظهر الأهمية النسبية لمصادر رأس المال الأجنبي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (١٩٧٣-١٩٩٥)، أن المساعدات الخارجية احتلت المرتبة الأولى من بين مصادر رأس المال الأجنبي، وشكلت ما نسبته (١٨,٨%) من الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الدراسة، تلتها مسحوبات القروض الخارجية (٨,٧%)، وأخيرا الاستثمارات الأجنبية الخاصة (١,٣%).

جدول رقم (٥-١)

تطور رأس المال الأجنبي في الأردن خلال الفترة ١٩٧٣-١٩٩٥

(% من الناتج المحلي الإجمالي)

صافي المساعدات الخارجية	مسحوبات القروض الخارجية	صافي المساعدات الخارجية	البيان السنة
- ٠,٥	٥,٩	٢٩,٦	١٩٧٣
٠,٦	٦,١	٣٥,١	١٩٧٤
٢,١	١٠,٥	٤٤,٨	١٩٧٥
٦,٩	٥,٤	٢٣,١	١٩٧٦
٠,٧	١٠,٥	٢٤,٥	١٩٧٧
٢,٧	٨,٥	١٣,٧	١٩٧٨
٠,٩	٧,٥	٣٢,٠	١٩٧٩
٠,٩	٧,٥	٣٣,٨	١٩٨٠
٣,٥	١١,٠	٢٩,٣	١٩٨١
١,٢	٧,٧	٢١,٩	١٩٨٢
٠,٦	٨,٨	١٦,١	١٩٨٣
١,٥	٧,٩	١٤,١	١٩٨٤
٠,٦	١٠,٧	١٥,٦	١٩٨٥
١,٠	٧,٥	١١,٠	١٩٨٦
٠,٦	٥,٣	٩,٠	١٩٨٧
٠,٧	١٠,٢	١٠,٣	١٩٨٨
- ٠,٤	١٤,٨	١٥,٦	١٩٨٩
٢,١	١٤,٠	١٥,٣	١٩٩٠
- ٠,٣	١٣,٠	١١,٨	١٩٩١
١,٢	٨,٨	٨,٠	١٩٩٢
٠,٨	٣,١	٧,١	١٩٩٣
٠,٩	٦,٠	٥,٤	١٩٩٤
١,٠	٩,٥	٤,٦	١٩٩٥
١,٣	٨,٧	١٨,٨	المعدل

المصدر : احتساب الباحث بالاعتماد على الملحق رقم (٤-١).



كذلك يبين الجدول إن الاتجاه العام لمصادر راس المال الأجنبي في الاقتصاد الأردني، يسير نحو ازدياد الأهمية النسبية للقروض الخارجية، وانخفاضها للمساعدات كنسبة من الناتج المحلي، وبالنسبة للاستثمارات الأجنبية، فما زالت الأرقام تؤكد تواضع حجمها في الاقتصاد الأردني خلال فترة الدراسة (١٩٧٣-١٩٩٥).

٥-٢: تطور المديونية الخارجية ومؤشراتها خلال برنامج التصحيح الاقتصادي (١٩٩٢-١٩٩٨):

مع دخول الأردن مرحلة التخطيط الاقتصادي الشامل في بداية السبعينات، أخذت قيم القروض الخارجية المتعاقد عليها وكذلك المسحوبات منها في الزيادة بشكل كبير، وقد رافق هذه الزيادة في مسحوبات القروض، زيادة في قيمة مدفوعات خدمة الدين الخارجي (الأقساط والفوائد)، وبدأت هذه التدفقات العكسية تشكل عبئا ثقيلا على الاقتصاد الوطني في أواخر الثمانينات. وفي ظل عدم اتخاذ السياسات الاقتصادية الكفيلة باحتواء العجز الداخلي والخارجي، وصل عجز الموازنة العامة وعجز ميزان المدفوعات إلى مستويات عالية، وهبطت احتياطات الأردن من العملات الأجنبية، وأضطر الأردن تبعا لذلك إلى التوقف عن الدفع الكامل لمستحقات ديونه الخارجية في نهاية عام ١٩٨٨. ومما عمق من آثار مشكلة المديونية الخارجية خلال هذه الفترة، انعكاس محصلة المؤشرات السابقة على معدلات النمو الاقتصادي، التي هبطت إلى مستويات متدنية خلال فترة الثمانينات، بالمقارنة مع المعدلات المرتفعة المتحققة خلال فترة السبعينات. (٢)

وإزاء هذه التطورات كان لا بد من اتخاذ إجراءات تصحيحية لمواجهة أزمة المديونية الخارجية، واستعادة التوازن المالي الداخلي والخارجي، وتصحيح الاختلالات التي تراكت عبر السنوات السابقة، وقد تمثلت هذه الإجراءات في برنامج التصحيح الاقتصادي الأول للفترة (١٩٨٩-١٩٩٣). إلا إن نشوب أزمة الخليج، وما ترتب عليها من انعكاسات سلبية على الاقتصاد الأردني، حالت دون



إمكانية استمرار تطبيق برنامج التصحيح الأول، مما دفع الأردن إلى تبني برنامج جديد للتصحيح الاقتصادي يغطي الفترة (١٩٩٢-١٩٩٨).

ويعالج برنامج التصحيح مشكلة المديونية الخارجية عن طريق تطبيق سياسات اقتصادية تساعد على استعادة التوازن المالي، وتصحيح الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد، وإتاحة الفرص أمام الأردن للحصول على الدعم الخارجي، من خلال التسهيلات المالية الممنوحة من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، ومساندة الأردن في جهود إعادة جدولة ديونه الخارجية في إطار نادي باريس ولندن، هذا بالإضافة إلى مساعدته في الحصول على قروض جديدة بشروط ميسرة. (٣)

وقبل أن نتناول مؤشرات المديونية الخارجية في ظل برنامج التصحيح الاقتصادي، نستعرض نتائج البرنامج على أهم المتغيرات الاقتصادية الكلية في الاقتصاد الأردني والتي يعرضها الجدول (٥-٢) التالي :

#### جدول رقم (٥-٢)

اتجاه المتغيرات الاقتصادية في إطار برنامج التصحيح الاقتصادي خلال الفترة (١٩٩٥-١٩٩٢)

مليون دينار  
بالأسعار الثابتة

البيان	الناتج المحلي الإجمالي	معدل النمو في الناتج المحلي %	الموازنة العامة فائض (+)	فجوة التجارة الخارجية	الاستثمار الحقيقي	مخفض الناتج المحلي (١٩٩٠=١٠٠)	معدل التضخم %
١٩٩٢	٣١٢٥,٥	-	١٦٣,٣	١٠٤٢,٢	١٠٩٠,٩	١١٠,٨	-
١٩٩٣	٣٣٣٧,٤	٦,٧	٦١,٠	١٠٤١,٦	١٢٤٥,٧	١١٤,٢	٣,٠
١٩٩٤	٣٥٣٣,٣	٥,٨	٨٨,٥	٨٥٥,١	١٢٧٨,٤	١١٨,٦	٣,٨
١٩٩٥	٣٧٥٩,٨	٦,٤	٤٨,٤	٧٨١,٨	١٣٤٦,٨	١٢٢,٩	٣,٤

المصدر : احتساب الباحث، بالاعتماد على : IFS Yearbook, IMF, 1996, P 465.

ويتضح من أرقام الجدول (٥-٢)، أن معظم المتغيرات الاقتصادية الكلية تظهر نجاحا كبيرا لبرنامج التصحيح الاقتصادي في تحقيق أهدافه، حيث نجح البرنامج في:

(١) تحقيق معدلات نمو اقتصادية حقيقية موجبة تراوحت بين (٥,٨%) و (٦,٧%).

(٢) تحقيق فائض في الموازنة العامة للدولة خلال جميع سنوات البرنامج (٩٥-٩٢).

(٣) تقليل حجم فجوة التجارة الخارجية (المستوردات من السلع والخدمات الصادرات من السلع والخدمات) خلال الفترة (٩٥-٩٢)، حيث انخفضت من (١٠٤٢,٢) مليون دينار عام ١٩٩٢ إلى (٧٨١,٨) مليون دينار عام ١٩٩٥.

(٤) رفع معدلات الاستثمار من (١٠٩٠,٩) مليون دينار عام ١٩٩٢، إلى (١٣٤٦,٨) مليون دينار عام ١٩٩٥.

(٥) المحافظة على معدلات التضخم ضمن حدود معقولة ومقبولة، تراوحت بين (٣%) و (٣,٨%) خلال الفترة (١٩٩٥-١٩٩٣).

وفيما يتعلق بمؤشرات الدين الخارجي في إطار برنامج التصحيح الاقتصادي، وفي إطار الجهود الحكومية المبذولة للتخفيف من عبء المديونية الخارجية، تشير أرقام الجدول (٥-٣) إلى أن رصيد الدين القائم منسوبا إلى الناتج المحلي انخفض من (١٤٨,٩%) عام ١٩٩٢، إلى (١٠٩,٤%) عام ١٩٩٦، كما ان معدل خدمة الدين الخارجي (التسديدات + الصادرات من السلع والخدمات) انخفض من (٢٤,٤%) عام ١٩٩٢ إلى (٩,٣%) عام ١٩٩٥.

وأما بالنسبة لحجم الدين القائم فتشير بيانات الجدول إلى أن البرنامج لم ينجح في تخفيض حجم هذا الدين الذي ارتفعت قيمته من (٥٢٠٣,٠) مليون دينار عام ١٩٩٢، إلى ٥٦٣٢,١ مليون دينار عام ١٩٩٦.

جدول رقم (٣-٥)

مؤشرات المديونية الخارجية ضمن برنامج التصحيح الاقتصادي في الأردن

خلال الفترة (١٩٩٢-١٩٩٦)

السنة	(الدين القائم ÷ الناتج المحلي الإجمالي) ١٠٠× %	معدل خدمة الديون الخارجية %	الدين القائم (مليون دينار)
١٩٩٢	١٤٨,٩	٢٤,٤	٥٢٠٣,٠
١٩٩٣	١٢٧,٣	١٨,١	٤٨٤١,٦
١٩٩٤	١٢٥,٢	١٢,١	٥٢٦٠,٣
١٩٩٥	١١٨,٣	٩,٣	٥٥٠٨,١
١٩٩٦	-	-	٥٦٣٢,١

المصدر :

(١) البنك المركزي الأردني، دائرة الأبحاث والدراسات، النشرة الإحصائية الشهرية، المجلد ٢٣، العدد ٤، نيسان ١٩٩٧، ص ٤٩، ص ٨١.

(٢) جدول (٢-٧).

يمثل الدين القائم : رصيد القروض المتعاقد عليها (مسحوبات القروض + القروض غير المسحوبة - التسديدات).

ويعود هذا التحسن في مؤشرات المديونية الخارجية إلى توقف الأردن عن دفع بعض مستحقات ديونه الخارجية، وإلى عمليات إعادة الجدولة، واستبدال القروض القائمة بأخرى ذات شروط سهلة، وإلغاء صفقات قروض متعاقد عليها ولم تسحب بعد. كما يعكس التحسن السابق في مؤشرات عبء المديونية الخارجية التغيير الحاصل في هيكل الديون الخارجية (ملحق ٢-٤)، وتغيير شروط الاقتراض (ملحق ٢-٣) من جانب، وزيادة حجم الناتج المحلي الإجمالي وحجم الصادرات (جدول ٢-٥) من جانب آخر.

وتساعد المؤشرات السابقة الأردن في الحصول على المزيد من الموارد الخارجية من الجهات الدائنة، الأمر الذي يعني توقع ازدياد حجم المديونية الخارجية في المستقبل، نتيجة للزيادة المتوقعة في حجم القروض خلال السنوات القادمة من

جانب، ونتيجة لاستحقاق آجال مدفوعات خدمة الديون المعاد جدولتها من جانب آخر، خاصة إذا أخذنا بعين الاعتبار أن تأجيل الديون لا يشملها جميعا. فديون البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، ومؤسسة الإنماء الدولية، وجميع الصناديق العربية، والقروض الميسرة الجديدة، كلها تستوجب السداد في ظل برنامج التصحيح، ولا تخضع لعمليات إعادة الجدولة، هذا بالإضافة إلى أن الأردن لا يستطيع تأخير سداد المدفوعات المستحقة لحكومات مستمرة في تقديم المنح والمساعدات المالية له. (٤)

ويتطلب الوضع السابق من الحكومة تطوير استراتيجية كفؤة لإدارة الديون الخارجية على مستويين إثنين، الأول يتعلق بمعالجة المديونية القائمة بهدف التخفيف من أعبائها على أداء الاقتصاد الوطني، والثاني يتعلق بتطوير استراتيجية كفؤة للاقتراض الجديد.

ففيما يتعلق بالمستوى الأول، يجب التركيز على :

(١) الاستمرار في نهج التصحيح الاقتصادي، من خلال إيجاد إدارة كفيفة كفؤة للاقتصاد، تعمل على الاستمرار في تصحيح الاختلالات المالية والهيكلية، وتدعم تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة.

(٢) الارتقاء بعمليات إعادة الجدولة، والاستفادة من خيارات وتقنيات إعادة الجدولة في الحصول على أفضل الشروط المالية (والمرتبطة بفتري السماح والسداد وسعر الفائدة) الممكنة.

وفيما يتعلق بالمستوى الثاني، فإن الإدارة الكفؤة للاقتراض الخارجي تتطلب ثلاث نقاط رئيسية ومرتبطة هي :

(١) تحديد حجم الدين والهدف منه :

حيث ان توفر المعلومات المرتبطة بحجم الدين والهدف منه يسهل معرفة الاحتياجات من العملات الأجنبية، وتقدير التزامات خدمة الدين في المستقبل، وأثار أي اقتراض جديد.

(٢) تحديد ما يمكن اقتراضه:

وهو ما يتحدد بمقدرة الاقتصاد على استيعاب المزيد من الموارد الخارجية بكفاءة، وعلى مقدار الدين الذي يمكن خدمة أعباءه دون التسبب في ظهور مشاكل جديدة.

(٣) تقنيات التمويل المتاحة وهيكل الدين الخارجي :

تتطلب هذه النقطة اختيار افضل تركيبة ممكنة من بين مصادر التمويل المتاحة، سواء كانت قروضا أم منحا أم استثمارات أجنبية مباشرة، وبحيث نتلاءم مع احتياجات المشاريع المقترضة لأجلها، واحتياجات الاقتصاد الوطني. ومن الأسس الرئيسية التي يجب مراعاتها عند الاختيار بين مصادر التمويل المتاحة، تحقيق أكبر عائد من تلك المصادر، وبما يأخذ بعين الاعتبار تجنب حدوث مشاكل مستقبلية في الاقتصاد. (٥)

٥-٣: اتفاقية الشراكة ورأس المال الأجنبي :

على الرغم من دخول الأردن في اتفاقية شراكة مع الاتحاد الأوروبي، وتوقعه الحصول على المزيد من الموارد المالية من الخارج، وتحرير انتقال رؤوس الأموال بين الأردن ودول الاتحاد، فإن نصوص الاتفاقية ذات العلاقة لا تشير إلى مقدار محدد يمكن توقعه من تدفقات رأس المال الأجنبي.

وفي هذا الإطار أشارت المادة ٤٩ من الفصل الأول، من الكتاب الرابع في الاتفاقية، والمتعلقة بحركة المدفوعات ورأس المال الأجنبي إلى ما يلي: "لن تكون هناك أي قيود على حركة رأس المال من الاتحاد إلى الأردن، وعلى حركة رأس المال التي تنطوي على الاستثمار المباشر من الأردن إلى الاتحاد، ويجري الفريقان مشاورات لغايات الوصول إلى تحرير كامل لحركة رأس المال حالما تستوفي الشروط". (١)

٥-٤: أفاق التمويل الخارجي :

- البرنامج الاستثماري العام (١٩٩٦-٢٠٠٠):

تشير الأرقام المتعلقة بهذا البرنامج، إلى أن حجم الاستثمارات المتوقعة خلال الفترة (١٩٩٦-٢٠٠٠)، سيبلغ حوالي (١٤,٦) مليار دولار أمريكي، سيتم تمويلها من مصادر محلية (تتمثل في مدخرات القطاع العام والخاص)، ومن مصادر خارجية (تتمثل في المنح والقروض الخارجية والاستثمارات الأجنبية الخاصة).

ويبين الجدول (٥-٤)، والذي يظهر التوزيع القطاعي للاستثمارات في المشاريع ذات الأولوية، ومصادر التمويل المتاحة خلال الفترة (١٩٩٦-٢٠٠٠)، إلى أن حجم تلك الاستثمارات سيبلغ (٤,٩) مليار دولار، يتوقع أن تساهم الموارد المحلية بما قيمته (١,٣) مليار دولار من إجمالي تلك الاستثمارات، في حين تساهم الموارد الخارجية بما قيمته (٣,٦) مليار دولار، تتضمن (٥٢٥) مليون دولار على شكل استثمارات أجنبية مباشرة.

وعليه تكون الموارد الخارجية قد ساهمت بحوالي (٧٣,٦%) من إجمالي تلك الاستثمارات، مقابل (٢٦,٤%) للموارد المحلية. مما يؤكد أهمية الدور الذي لا تزال الموارد الخارجية تلعبه في تحفيز النمو الاقتصادي من خلال تمويل برامج الاستثمار المتوقعة.

ويبقى أن نشير إلى أن هذا البرنامج يقوم بناءاً على الأداء المالي والاقتصادي المتحقق ضمن برنامج التصحيح الاقتصادي، ويأتي في إطار الاستراتيجية العامة للدولة، والتي يدعمها صندوق النقد الدولي من خلال قروض التصحيح، وقروض التنمية وغيرها من التسهيلات المقدمة منه، لدعم الاحتياطات من العملات الأجنبية، وزيادة المدخرات المحلية، ومعدلات الاستثمار، وفرص العمل، وتحسين ثقة المستثمرين في القطاع الخاص في أداء الاقتصاد. الأمر الذي يضمن في النهاية تحقيق معدلات عالية ومستمرة من النمو الاقتصادي.<sup>(٧)</sup>

جدول رقم (٤-٥)

التوزيع القطاعي للاستثمار الثابت ومصادر التمويل المتوقعة خلال الفترة

(١٩٩٦-٢٠٠٠) (مليون دولار)

المصادر الخارجية	مصادر التمويل		الاستثمار الثابت	القطاع الاقتصادي
	خاصة	عامة		
١١٦	٥	١٦	١٣٧	الزراعة
١٥٢	٠	٢٩	١٨١	التعليم
٤٠٦	-	١٨٩	٥٩٥	الطاقة
٣	٠	٥	٨	البيئة
١٣٨	٠	٣٩	١٧٧	الصحة
٧٦٣	٢٢٢	٢٧	١٠١١	الصناعة والتعدين
٢٤	-	١	٢٥	الخدمات الاجتماعية
٣٥٠	-	١٩٥	٥٤٤	الاتصالات
١٧٠	٠	٦٧	٢٣٧	السياحة
٤٣٩	٤٩	١٦٠	٦٤٨	النقل
١٠٤٧	-	٢٩٤	١٣٤١	المياه
٣٦٠٧	٢٧٥	١٠٢٢	٤٩٠٤	المجموع
٧٣,٦	٢٦,٤		١٠٠	%

Ministry of Planning , Public Investment Program , 1997 , P2

المصدر :



وخلص القول أن المعطيات السابقة، والمرتبطة بأداء المتغيرات الاقتصادية الكلية في إطار برنامج التصحيح الاقتصادي، وانضمام الأردن إلى اتفاقية الشراكة مع دول الاتحاد الأوروبي، ومعاناة الاقتصاد الأردني من فجوة التجارة، واتجاهها إلى جانب فجوة المدخرات المحلية للتزايد خلال الفترات المتتالية بها، تؤكد إن الاقتصاد الأردني سيكون بحاجة إلى المزيد من تدفقات رأس المال الأجنبي. وفي ظل الاتجاه العام لأشكال رأس المال الأجنبي خلال فترة الدراسة (١٩٧٣-١٩٩٥)، والذي يشير إلى انحسار حجم المساعدات، وتواضع حجم الاستثمارات الأجنبية، فإن الاتجاه سيكون نحو المزيد من القروض الخارجية خلال الفترة القادمة.

ولن يتأتى ذلك، في ظل غياب التنسيق العربي، إلا من خلال ارتباط الحكومة ببرنامج تصحيح آخر مع صندوق النقد الدولي. كون البرنامج الحالي سينتهي في نهاية عام ١٩٩٨ - يوفر له الحصول على احتياجاته من الموارد الخارجية.

## هوامش الفصل الخامس

- (١) سليمان اللوزي، القروض الخارجية وأثارها على الاقتصاد القومي، مؤتمه للبحوث والدراسات، مجلد ٤، عدد ١، ١٩٨٩، ص ٧٦.
- (٢) محمد مصطفى حمارنة، الاقتصاد الأردني: المشكلات والأفاق، مركز الدراسات الاستراتيجية، عمان، ١٩٩٤، ص ص ١٦٩-١٧٠.
- (٣) نفس المصدر السابق، ص ص ١٧٣-١٧٤.
- (٤) فهد الفانك، برنامج التصحيح الاقتصادي (١٩٩٢-١٩٩٨)، مؤسسة فهد الفانك، عمان ١٩٩٢، ص ٣٥.
- (٥) محمد مصطفى حمارنة، مصدر سابق، ص ص ١٩١-١٩٤.
- (٦) وزارة التخطيط، اتفاقية الشراكة الأردنية الأوروبية.
- (7) Ministry of Planing, Public Investment Program, 1997, p 4.

الفصل السادس  
النتائج و التوصيات

## الفصل السادس

### النتائج والتوصيات

#### النتائج:

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج يمكن تلخيصها على النحو التالي:

(١) توصلت الدراسة إلى حاجة الاقتصاد الأردني لرأس المال الأجنبي لتمويل عملية التنمية، ومعالجة مشاكله الاقتصادية والسياسية. وأظهرت الدراسة أن تدفق رأس المال الأجنبي شهد زيادة كبيرة خلال فترة الدراسة (١٩٧٣-١٩٩٥)، وهي الفترة التي شهدت بدايات التخطيط الاقتصادي الشامل في الأردن. وقد جاءت استراتيجيات التنمية الاقتصادية والتي عكستها العديد من خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وما رافقها من ندرة في الموارد الطبيعية، وعجز في الموازنة العامة للدولة، وفجوة في المدخرات المحلية والتجارة الخارجية، من أهم العوامل التي ساهمت في تزايد اعتماد الأردن على رأس المال الأجنبي خلال فترة الدراسة.

(٢) أظهرت الدراسة أن ازدياد الاعتماد على القروض الخارجية، وخاصة في أواخر السبعينات وبداية الثمانينات، قد أدى إلى تراكم القروض الخارجية من جانب، وتزايد أعباء الدين الخارجي من جانب آخر، الأمر الذي تسبب في عجز الأردن عن تسديد التزاماته الخارجية، وبروز مشكلة المديونية في أواخر عام ١٩٨٨.

(٣) وجدت نتائج تقدير الفجوة المحددة للنمو في الأردن، أن الاقتصاد الأردني سيعاني خلال الفترة (١٩٩٦-٢٠٠١) من سيطرة فجوة التجارة الخارجية، حيث سترتفع قيمتها من (٩٧٥,٥) مليون دينار عام ١٩٩٦ إلى (١٣٦٢,٥) مليون دينار عام ٢٠٠١. كما أظهرت نتائج التقدير، اتجاه فجوة الموارد المحلية إلى الارتفاع خلال الفترة المنتبأ بها، حيث سترتفع قيمتها من (٩٧٥,٧) مليون دينار عام ١٩٩٦ إلى (١٠٩٦,٩) مليون دينار عام ٢٠٠١.

(٤) أظهرت نتائج تقدير أثر المدخرات المحلية والخارجية على النمو المتحقق خلال فترة الدراسة (١٩٧٣-١٩٩٥)، ان الاتجاه العام يسير نحو زيادة الأهمية النسبية للمدخرات المحلية من حيث مساهمتها في معدل النمو الاقتصادي العام، كما أظهرت الدراسة أنه على الرغم من أن الاتجاه العام يسير نحو انخفاض الأهمية النسبية للموارد الخارجية في معدل النمو الاقتصادي العام، وزيادة درجة الاعتماد على الذات في هذا المجال، فان نسبة النمو الراجع إلى الموارد الخارجية، والذي يشكل حوالي (٧٨,٦٦%) من معدل النمو الاقتصادي العام خلال الفترة (١٩٩٢-١٩٩٥)، ما زال كبيرا جدا، وهذا ما يؤكد البرنامج الإستثماري للفترة (١٩٩٦-٢٠٠١)، والذي تشير أرقامه إلى أن الموارد الخارجية ستشكل ما نسبته (٧٣,٥٦%) من إجمالي مصادر تمويل البرنامج المتاحة، مقابل (٢٦,٤٤%) للموارد المحلية خلال هذه الفترة.

(٥) تؤكد النتائج (٤,٣)، وتشكل مؤشرا قويا على أهمية رأس المال الأجنبي في زيادة معدلات الاستثمار والنمو الاقتصادي في الأردن، وفي التغلب على فجوة التجارة الخارجية وفجوة المدخرات المحلية، وهذا يعني صعوبة تقليل اعتماد الأردن على رأس المال الأجنبي في المدى القصير، إذا ما أراد المحافظة على مستويات عالية من الاستثمار والنمو الاقتصادي.

(٦) بينت نتائج التقدير الإحصائي، أن لرأس المال الأجنبي أثرا إيجابيا على معدلات النمو الاقتصادي في الأردن خلال الفترة (١٩٧٣-١٩٩٥)، حيث بلغت إنتاجية الموارد الخارجية (٠,٢٧)، وهذا يؤكد ما توصلت إليه المدرسة التقليدية، ويعارض ما جاءت به المدرسة التجديدية من نتائج حول أثر رأس المال الأجنبي على النمو في الدول المتلقية.

(٧) على الرغم من أن أثر رأس المال الأجنبي جاء إيجابيا على معدلات النمو الاقتصادي، فإنه يلاحظ انخفاض إنتاجية رأس المال الأجنبي في الاقتصاد الأردني، وهو ما يعزى إلى تواضع حجم الاستثمارات الأجنبية الخاصة في الاقتصاد الأردني، وإلى سياسة التوزيع القطاعي لإشكالات رأس المال

الأجنبي الأخرى (القروض والمساعدات)، والتي اتجهت في معظمها نحو مشاريع البنية التحتية، التي تتميز بطول فترة نضجها من جانب، وبعدم ظهور مساهمتها في الناتج القومي بشكل مباشر من جانب آخر.

وبالتالي فإن الأثر قصير الأجل قد لا يظهر وجود علاقة قوية بين المتغيرين، أما أثره طويل الأجل، فمن المتوقع أن تساهم مشاريع البنية التحتية والمشاريع الاستثمارية بعد نضجها في زيادة الناتج القومي. وأخيرا مدفوعات وأعباء خدمة الدين الخارجي.

(٨) بينت نتائج التقدير الإحصائي أن الاستثمارات الخارجية تميزت بأعلى إنتاجية من بين أشكال رأس المال الأجنبي (٢,٧٧)، تلتها المساعدات الخارجية (٠,٦٨)، في حين جاءت إنتاجية القروض الخارجية سالبة (-٠,٠٥) وتفنقر إلى الدلالة الإحصائية.

(٩) تشير الأرقام المرتبطة بالأهمية النسبية لمصادر رأس المال الأجنبي كنسبة من الناتج المحلي، واتجاهها خلال الفترة (١٩٧٣-١٩٩٥)، إلى انخفاض الأهمية النسبية للمساعدات الخارجية، وتواضعها للاستثمارات الأجنبية، وزيادتها للقروض الخارجية.

(١٠) أظهرت مؤشرات عبء المديونية الخارجية تحسنا خلال فترة برنامج التصحيح الاقتصادي، حيث انخفضت نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي من (١٤٨,٩%) عام ١٩٩٢، إلى (١٠٩,٤%) عام ١٩٩٦، كما انخفض معدل خدمة الدين من (٢٤,٤%) إلى (٩,٣%) على التوالي.

ويعود هذا الانخفاض إلى جهود الحكومة في عمليات إعادة جدولة الديون الخارجية، وتوقف الأردن عن دفع بعض مستحقات ديونه، وإلى إلغاء بعض صفقات القروض المتعاقد عليها ولم تسحب بعد. هذا بالإضافة إلى الزيادة المتحققة في حجم الناتج والصادرات خلال هذه الفترة.

(١١) تعكس المعطيات المتحققة ضمن برنامج التصحيح الاقتصادي، والمتمثلة في تحقيق معدلات نمو جيدة في الناتج المحلي، خفض عجز الموازنة العامة

وعجز الميزان التجاري، استقرار معدلات التضخم، زيادة حجم الاستثمار، وتحسن مؤشرات عبء المديونية الخارجية، تحسنا في أداء الاقتصاد الوطني، واستعادة الثقة فيه، مما يسهل مهمة الحكومة في الحصول على المزيد من الموارد المالية الخارجية في المستقبل، على اعتبار إن تحقيق تلك المتطلبات ضمن برنامج التصحيح الاقتصادي، يعتبر بمثابة شهادة حسن السيرة والسلوك التي تؤهل الأردن لدى الجهات الدائنة في الحصول على المزيد من راس المال الأجنبي، ومعالجة مشكلة المديونية الخارجية من خلال الشطب أو إعادة الجدولة.



## التوصيات

في ضوء النتائج السابقة توصي الدراسة بما يلي :

(أ) أشارت نتائج التحليل الإحصائي أن تأثير الاستثمارات الأجنبية كان إيجابياً على النمو الاقتصادي، الأمر الذي يشجع الحكومة في توجيهها الحالي نحو جذب وتعزيز الاستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة، لما لها من دور مهم في تحفيز النمو الاقتصادي، من خلال إدخال المعرفة والخبرة في مجالات الإدارة والتنظيم والتسويق والتمويل والتكنولوجيا، الأمر الذي يساهم في تحسين سوية ونوعية المنتجات المحلية، ويساهم في زيادة مقدرتها التنافسية في الأسواق الخارجية. سيما وأننا في وقت يسير فيه العالم بشكل متسارع نحو مزيد من الانفتاح والتحرر الاقتصادي والتجاري.

وهذا يتطلب من الحكومة العمل على تهيئة كافة الظروف، واتخاذ جميع الإجراءات التي تساهم في تهيئة المناخ الملائم لاجتذاب الاستثمارات الأجنبية الخاصة، ورؤوس الأموال الأردنية في الخارج، لتؤدي دورها المأمول في الاقتصاد الأردني. وفي هذا المجال نشير إلى :

(أ) ضرورة المراجعة الدائمة، والتحديث، والتبسيط لمختلف التشريعات المتعلقة بالنشاط الاستثماري والاقتصادي على حد سواء.

(ب) دراسة تجارب الدول المجاورة التي تتميز باستقطابها للجزء الأكبر من الاستثمارات الأجنبية، ومحاولة التعرف على نقاط القوة لديها في هذا المجال، وبما يساهم في التغلب على العقبات التي تحول دون تدفق الاستثمارات الأجنبية إلى الاقتصاد الوطني.

(ج) على الرغم من الإجراءات العديدة التي تتخذها الحكومة بهدف استقطاب وجذب الاستثمارات الأجنبية، إلا إن واقع الحال يشير إلى ضعف وتواضع حجم الاستثمارات الأجنبية في الاقتصاد الأردني، الأمر الذي يتطلب إجراء المزيد من الدراسات حول الدوافع الحقيقية التي تحول دون تدفق الاستثمارات الأجنبية بشكل كبير إلى الاقتصاد الأردني.

(٢) أشارت نتائج التقدير الإحصائي إلى إن اثر القروض الخارجية جاء محايدا على النمو الاقتصادي، وأظهر تحليلنا السابق أن تزايد الاعتماد على القروض الخارجية قد أدى إلى بروز مشكلة المديونية الخارجية، وتحميل الاقتصاد الوطني أعباء كبيرة جدا، وتشير الآفاق المرتبطة بمستقبل راس المال الأجنبي إلى انحسار حجم المساعدات الخارجية وتواضع حجم الاستثمارات الأجنبية، هذا في الوقت الذي تتجه فيه فجوة التجارة والمدخرات المحلية إلى الاتساع خلال الفترات القادمة، مما يعني إن لا خيار سوى اللجوء إلى القروض الخارجية، الأمر الذي يتطلب من سياسة الاقتراض الخارجي التركيز على :

- (أ) تمويل مشاريع البنية التحتية من خلال مصادر التمويل المحلية، أو المنح التي لا ترتب أعباء على الاقتصاد في المستقبل، وفي حدود ما أمكن ذلك.
- (ب) تعديل سياسة التوزيع القطاعي للقروض الخارجية، وبما يضمن توجيه تلك القروض نحو المشاريع الإنتاجية، التي تستطيع خدمة ديونها، دون أن ترتب أعباء على الاقتصاد الوطني.
- (ج) الحد من الاعتماد على القروض التجارية ذات الشروط الصعبة، ومحاولة الحصول على أفضل الشروط المالية الممكنة والمرتبطة بفترات السداد والسماح وسعر الفائدة وعنصر المنحة.

(٣) أظهرت نتائج التحليل الإحصائي إن تأثير المساعدات الخارجية جاء إيجابيا على النمو الاقتصادي، وهذا يشجع الحكومة على السعي للحصول على المزيد من المساعدات الخارجية التي لا ترتب أعباء على الاقتصاد الوطني.

(٤) أظهرت نتائج تقدير الفجوة المحددة للنمو سيطرة فجوة التجارة الخارجية، واتجاهها إلى الاتساع خلال الفترات المتتالية بها، وبالتالي فإن التغلب على فجوة التجارة الخارجية يتطلب اتخاذ الإجراءات التي تساعد في زيادة حصيلة الدولة من العملات الأجنبية، وهو ما يمكن أن يتحقق من خلال :

(أ) التركيز على سياسة تشجيع الصادرات، والتي يمكن أن تلعب فيها الاستثمارات الأجنبية دوراً مهماً، لما تتميز به من قدرة على إنتاج سلع ذات مقدرة تنافسية، قادرة على الوصول إلى الأسواق الخارجية.

(ب) التركيز على سياسة إحلال المستوردات، وفي حدود ما أمكن ذلك!

(ج) إيلاء المزيد من الاهتمام لقطاع السياحة، لما له من أهمية كبيرة في جذب العملات الأجنبية، وتقديم الحوافز الممكنة لتشجيع المزيد من الاستثمار فيه.

(٥) كذلك أظهرت نتائج تقدير الفجوة أن فجوة المدخرات المحلية تتجه نحو الاتساع خلال الفترات المنتبها، الأمر الذي يتطلب العمل على اتخاذ الإجراءات التي تساهم في تشجيع الادخار المحلي، وإيجاد الحوافز والوسائل والمؤسسات التي تساعد على تجميع المدخرات، وتوجيهها للاستثمارات المنتجة، الأمر الذي من شأنه أن يساهم في زيادة اعتماد الأردن على موارده المحلية في تمويل عملية التنمية.

(٦) التأكيد على الجهود الحكومية المبذولة في مجال الإصلاح الاقتصادي لتخفيف عبء المديونية الخارجية، من خلال عمليات التصحيح الاقتصادي، وعمليات إعادة الجدولة، كونها أثبتت نجاحاً كبيراً في تحقيق معدلات جيدة من النمو الاقتصادي، وتخفيض عجز الموازنة والميزان التجاري، وزيادة معدلات الاستثمار، وتخفيض عبء المديونية الخارجية. وحث الحكومة على بذل المزيد من الجهود الإصلاحية للاختلالات الهيكلية في الاقتصاد، كونها السبيل الوحيد لتحقيق تنمية مستدامة، واستثمار علاقاتها الحالية مع الدول الدائنة في إلغاء أو التخفيف من حجم الديون المستحقة لها.

(٧) الاستفادة من دخول الأردن في الاتفاقيات الاقتصادية والدولية، وبما يساعده على استقطاب المزيد من رأس المال الأجنبي.

(٨) التوجه الجاد نحو التنسيق والتعاون العربي؛ حيث أن مثل هذا التنسيق سيوفر للأردن متطلباته واحتياجاته، ويساعده على تخطي العقبات التمويلية التي يعاني منها.

## المراجع العربية

- ١) بكري، كامل، التنمية الاقتصادية، الدار الجامعية، بيروت، ١٩٨٨.
- ٢) البنك المركزي الأردني، التقرير السنوي، أعداد مختلفة.
- ٣) البنك المركزي الأردني، دائرة الأبحاث والدراسات، النشرة الإحصائية الشهرية، المجلد ٣٣، العدد ٤، نيسان ١٩٩٧.
- ٤) البنك المركزي الأردني، دائرة الأبحاث والدراسات، بيانات إحصائية سنوية (١٩٦٤-١٩٩٥)، عدد خاص، عمان، أيار ١٩٩٦.
- ٥) البنك المركزي الأردني، دائرة الأبحاث والدراسات، بيانات غير منشورة.
- ٦) حبيب، مطانيوس، التنمية الاقتصادية، جامعة دمشق، ١٩٨١.
- ٧) حمارنة، محمد مصطفى، الاقتصاد الأردني: المشكلات والآفاق، مركز الدراسات الإستراتيجية، عمان، ١٩٩٤.
- ٨) دائرة الإحصاءات العامة، الإحصاءات السنوية للتجارة الخارجية (١٩٩٤)، المجلد ١، الجزء ١، آب ١٩٩٥.
- ٩) زكي، رمزي، الديون والتنمية، دار المستقبل العربي، القاهرة، الطبعة الأولى، أغسطس ١٩٨٥.
- ١٠) النشوع، منذر، الخطيب، فوزي، والمعاطة، مجد، المديونية الخارجية وأثرها على الإقتصاد الأردني: دراسة قياسية، مجلة أبحاث اليرموك، سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد ٧ العدد ٤، ١٩٩١.
- ١١) طريف، جليل، قروض الأردن الخارجية ودورها في التنمية الاقتصادية، البنك المركزي الأردني، دائرة الدراسات والأبحاث، شباط ١٩٨٤.
- ١٢) طلافحة، حسين، الميزان التجاري الأردني، أبحاث اليرموك، سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد ٥، العدد ٢، ١٩٨٩.
- ١٣) عجمية، محمد، و اللبثي، محمد علي، التنمية الاقتصادية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، ١٩٩٥.
- ١٤) عجمية، محمد، وقريصة، صبحي، مذكرات في التنمية والتخطيط، الدار الجامعية، الإسكندرية، ١٩٨٧.

- ١٥) العزام، نضال، محددات الطلب على الإستثمار الأجنبي في الأردن، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، إربد، الأردن، ١٩٩٤.
- ١٦) الفانك، فهد، برنامج التصحيح الاقتصادي، (١٩٩٢-١٩٩٨)، مؤسسة فهد الفانك، عمان، ١٩٩٢.
- ١٧) اللوزي، سليمان، القروض الخارجية واثارها على الاقتصاد القومي، مؤتمة للبحوث والدراسات، مجلد ٤، عدد ١، ١٩٨٩.
- ١٨) مغايرة، أكثم، الإستثمار والنمو الإقتصادي في الأردن، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، إربد، الأردن، ١٩٩٣.
- ١٩) المملكة الأردنية الهاشمية، وزارة التخطيط، خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- ٢٠) المومني، رياض، أثر رأس المال الأجنبي على التنمية الإقتصادية: التجربة الأردنية (١٩٦٧-١٩٨٥)، أبحاث اليرموك، سلسلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد ٣، المبحث ٢، ١٩٨٧.
- ٢١) المومني، رياض، المديونية الخارجية الأردنية: أسبابها ونتائجها الإقتصادية، مجلة جامعة الملك سعود، المجلد ٧، العلوم الإدارية (٢)، ١٩٩٥.
- ٢٢) نصر، محمد، وآخرون، دراسة الإنتاجية في قطاع الصناعات الكيماوية ١٩٨٩، المجلس الأعلى للعلوم والتكنولوجيا، تموز ١٩٩١.
- ٢٣) وزارة التخطيط، إتفاقية الشراكة الأردنية الأوروبية.
- ٢٤) وزارة التخطيط، وحدة تنسيق المساعدات، بيانات غير منشورة.
- ٢٥) وزارة الصناعة والتجارة، مديرية مراقبة الشركات، بيانات غير منشورة.
- ٢٦) الوزني، خالد، سياسات التثبيت والتكيف الهيكلي: تجربة الأردن، مركز الأردن الجديد للدراسات، عمان، الاردن، تشرين الأول ١٩٩٤.

## المراجع الأجنبية

- 1) Adelman, Irma, and Chenery, Hollis B., "Foreign Assistance and Economic Development: The Case Of Greece", Review of Economics and Statistics, No.48, February. 1966.
- 2) Al- Maitah, Majd, The Impact of External Borrowing on The Economy of Jordan, Unpublished Master Thesis, Yarmouk University, Irbid, Jordan, July. 1990.
- 3) Al- Momani, Riad, Dual Gap Economic Model Analysis: The Case of Jordan, Unpublished Paper.
- 4) Al-Momani, Riad, "Foreign Capital Inflow, Consumption, and Economic Growth", Journal of King Saud University, Vol.3, No.2, 1991.
- 5) Al-Momani, Riad, "The Impact of Foreign Capital on Jordan Balance of Trade (1967-1985)", Mutah Journal for Research and Studies, Vol.3, No.1, June. 1988.
- 6) Al-Momani, Riad, External Borrowing and Economic Development: The Case of Jordan, Unpublished Ph.D Dissertation, Utah state University, 1985.
- 7) Al-Momani, Riad, Jordan Development Policy and its Performance, Dar Al-Amal, Irbid, Jordan.
- 8) Bawles, Paul, "Foreign Aid and Domestic Saving in Less Developed Countries: Some Test for Causality", World Development, Vol.15, No.6, 1987.
- 9) Chen, Chung, and others, "The Role of Foreign Direct Investment in China's Post - 1978 Economic Development", World Development, Vol. 23, No.4, April. 1995.
- 10) Chenery, Hollis B., and Bruno, Michael, "Development Alternative in an Open Economy: the Case of Israel", Economic Journal, Vol. 72, March. 1962.
- 11) Chenery, Hollis B., and Carter Nicolas G., "Foreign Assistance and Development Performance", AER, LXIII, May. 1973.
- 12) Cohen, Benjamin I., "Relative Effects of Foreign Capital and Larger Exports on Economic Development", Review of Economics and Statistics, Vol. XLX, No.1, February. 1968.
- 13) Griffen, K. B., "Foreign Capital, Domestic Savings and Economic Development", Oxford Bulletin of Economics and statistic, Vol. 32, 1970.
- 14) Griffen, K. B., and Enos, J. L., "Foreign Assistance: Objectives and Consequences", Economic Development and Cultural Change, Vol. 18, April. 1970.

- 15) Hammad, Khallil, "Foreign Aid and Economic Development: The Case of Jordan, unpublished Ph.D Dissertation, University of southern Illinois, Carbondale, 1981.
- 16) Hollis, Chenery B., and Strout, A.M., "Foreign Assistance and Economic Development", AER, LVI, Sep. 1966.
- 17) IFS Yearbook, International Monetary Fund, 1996.
- 18) IMF, Balance of Payments Statistics Yearbook, Part.1, 1994.
- 19) Khan, Mohsin S., and Reinhart, Garmen, M., "Private Investment and Economic Growth in Developing Countries", World Development, Vol.18, No.18, 1990.
- 20) Mamardi, Stefano, "Growth, Productivity, and Foreign Resources Analysis and Projection for Mozambique", Saving and Development, Vol.XIII, No.2, 1989.
- 21) M.A, Taher, External Borrowing and Economic Growth in Jordan During the Period 1955-1975, Unpublished Ph.D Dissertation, University of Illinois, Urbana Champaign.
- 22) Ministry of Planing, Public Investment Program, 1997.
- 23) Papanek, Gustav F., "Aid, Foreign Private Investment, Savings, and Growth in Less Developed Countries", Journal of Political Economy, 81, 1973.
- 24) Ram, Rati, "Productivity of Public and Private Investment in Developing Countries: A broad International Perspective", World Development, Vol.24, No.1, 1996.
- 25) Reichel, Richard, "Development Aid, Saving and Growth in The - 1980: A Cross Section Analysis, Saving and Development", Vol. XIX, No.3, 1995.
- 26) The Economic Development of Jordan, John Hopkins Press, Baltimore, 1957.
- 27) World Bank, World Debt Table, 1996.



ملحق رقم (١-١)

ملخص لأهم الدراسات التي تناولت إنتاجية رأس المال الأجنبي من جانب العرض

Estimated Model النموذج المقدر	Estimation Method طريقة التقدير	Period of Study فترة الدراسة	حالة الدراسة وحجم العينة	Researcher / Year الباحث / السنة
$GGDP \left( \frac{F^+}{GNP}, \frac{\Delta^+ E}{GNP} \right)$	طريقة المربعات الصغرى (OLS)	١٩٦٥-١٩٥٥	دول نامية (LDCS) n=27	Benjamin I. Cohen / 1968
$GGNP \left( \frac{F^+}{GNP}, \frac{\Delta^+ E}{GNP} \right)$	طريقة المربعات الصغرى (OLS)	١٩٦٥-١٩٦٠	دول نامية (LDCS) n=41	
$GGDP (D^+S, F^+A, F^+DI, F^+O)$	طريقة المربعات الصغرى (OLS)	١٩٦٠-١٩٥٠	آسيا n=31	
$GGDP (D^+S, F^+A, F^+DI, F^+O)$	طريقة المربعات الصغرى (OLS)	١٩٦٠-١٩٥٠	آسيا ودول البحر المتوسط n=38	PaPanck / 1973
$GGDP(F^+I)$	طريقة المربعات الصغرى (OLS)	١٩٦٠-١٥٠	أميركا اللاتينية n=37	
$GGDP(F^+I)$	طريقة المربعات الصغرى (OLS)	١٩٦٤-١٩٦٢	آسيا وأفريقيا n=51	Griffen and Enos (G-E)
$GPGDP(F^+I)$	طريقة المربعات الصغرى (OLS)		أميركا اللاتينية	1970 /
$GGDP(F^+I)$	طريقة المربعات الصغرى (OLS)	١٩٦٥-١٩٥١	تركيا	
$GGDP \left( \frac{D^+S}{GDP}, \frac{F^+A}{GDP}, \frac{F^+L}{GDP}, \frac{L^+OP_3}{GDP} \right)$	طريقة المربعات الصغرى (OLS)	١٩٨٥-١٩٦٨	الأردن	
$GGDP \left( \frac{D^+S}{GDP}, F^+t, PC^+P_3 \right)$	طريقة المربعات الصغرى (OLS)	١٩٨٥-١٩٦٨	الأردن	رياض الموملي / ١٩٨٧
$GGDP(G^+F, G^+POP, G^+F)$	طريقة المربعات الصغرى (OLS)	١٩٩١-١٩٦٧	الأردن	
$\text{Log GDP} (Lo^+g F, Lo^+g PoP, L^+og F)$	طريقة المربعات الصغرى (OLS)	١٩٩١-١٩٦٧	الأردن	رياض الموملي / ١٩٩٥
$\text{Log GNP} (\text{Log } Ds-l, \text{Log } FDI-l, \text{Log } t)$	طريقة المربعات الصغرى (OLS)	١٩٩٢-١٩٧٩	الصين	Chung Chen and Others / 1995
$GGDP \left( \frac{D^+S}{GDP}, \frac{F^+A}{GDP}, R^+P, G^+E, P, DM, DM2 \right)$	طريقة المربعات الصغرى (OLS)	١٩٨٩-١٩٨٠	دول نامية (LDCs) (n=74)	Richard Reichel /1995

المصدر : إعداد الباحث اعتماداً على الدراسات السابقة

GGNP	- معدل النمو في الناتج القومي الإجمالي.
F	- رأس المال الأجنبي (عجز الميزان التجاري).
E	- الصادرات.
GGDP	- معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي.
DS	- المدخرات المحلية.
FA	- المساعدات الخارجية.
FDI	- الاستثمارات الأجنبية المباشرة.
FO	- بقية أشكال رأس المال الأجنبي الأخرى.
Ft	- مجموع رأس المال الأجنبي.
PoP	- عدد السكان.
A	- إجمالي الموارد الخارجية (عجز الميزان التجاري).
GPGDP	- معدل النمو في الناتج المحلي الفردي.
Ft	- القروض الخارجية.
Log	- اللوغاريتم الطبيعي.
-I	- الفترة (السنة) السابقة.
T	- الزمن.
DV	- متغيرات وهمية.
GE	- معدل النمو في الصادرات.

قام الباحث بتوحيد رموز المتغيرات المتشابهة، والتي وردت بأكثر من رمز في الدراسات السابقة.

ملحق رقم (٢-١)

الناتج المحلي الاجمالي الاتفاقي الاستهلاكي الكلي ، تكوين رأس المال الثابت  
الاجمالي ، التغير في المخزون خلال الفترة (١٩٧٣-١٩٩٥)

مليون دينار

التغير في المخزون	تكوين رأس المال الثابت الإجمالي	الناتج المحلي الإجمالي	الاتفاق الاستهلاكي الكلي	البيان السنة
٨,٠-	٤٧,٢	٢١٨,٣	٢٦٣,١	١٩٧٣
٢,٤	٦٣,٢	٢٤٧,٣	٢٩٧,٥	١٩٧٤
٠,٩	٨٧,٩	٣١٢,١	٣٧٢,٠	١٩٧٥
١٤,١	١٧٩,٣	٥٤٧,٤	٦٢٢,٨	١٩٧٦
٧,٠	٢٧٠,٩	٦٧٦,٤	٧٤٢,٢	١٩٧٧
١,٢-	٢٦٤,٣	٧٧٩,٣	٨٨٥	١٩٧٨
١٢,٢-	٣٢٢,١	٩٨١,٠	١١٨٢,١	١٩٧٩
١٥,١	٤١٧,٩	١١٨٠,٣	١٢٧٠,٥	١٩٨٠
٣١,٨	٦٣٥,٠	١٤٦٩,٣	١٥٩٧,٨	١٩٨١
٢٣,٩	٦٢٦,٩	١٧٠١,١	١٩٣٥,٨	١٩٨٢
٥٣,٩	٥٣٥,٩	١٨٢٨,٧	٢٠٥٢,٥	١٩٨٣
٤٤,٤	٥٢٦,٨	١٩٨١,٤	٢١٨٣	١٩٨٤
٣٠,١	٣٨٤,٨	٢٠٢٠,٢	٢٣٢٦,٥	١٩٨٥
٣٥,٠	٤٠٩,٣	٢١٦٣,٦	٢٢٨٤,٧	١٩٨٦
٦٧,١	٤٤٨,٥	٢٢٠٨,٦	٢٢٥٦,٥	١٩٨٧
١٩,١	٥١٣,٤	٢٢٦٤,٤	٢٢٣٠,٨	١٩٨٨
٩,١	٥٥٤,١	٢٢٧٢,١	٢٢٥٣,٩	١٩٨٩
١٥٦,١	٦٩٤,٠	٢٦٦٨,٣	٢٦٤٠,٤	١٩٩٠
٦٠,٥	٦٧٨,٠	٢٨٥٥,١	٢٧٨١,٦	١٩٩١
١٥٩,٦	١٠٤٩,٢	٣٤٩٣	٣٤٣٩	١٩٩٢
١١٩,٢	١٣٠٣,٥	٣٨٠١,٧	٣٥٦٨,٦	١٩٩٣
٦٠,٠	١٣٩١,٠	٤٢٠١,٣	٣٧٦٤,٥	١٩٩٤
٦٧,٥	١٤٧٩,٩	٤٦٥٤,٦	٤١٠٤,٤	١٩٩٥

المصدر:-

(١) السنوات (١٩٧٥-١٩٧٣) Jordan Development policy and its performance, Dar AL-Amal, Irbid-Jordan,P.

(٢) السنوات (١٩٧٦-١٩٨٩)، البنك المركزي الأردني، دائرة الأبحاث والدراسات، بيانات إحصائية سنوية

(١٩٦٤-١٩٩٥)، عدد خاص، عمان، أيار، ١٩٩٦، ص ٤٩.

(٣) السنوات (١٩٩٥-١٩٩٠)، البنك المركزي الأردني، دائرة الأبحاث والدراسات، النشرة الإحصائية

الشهرية، المجلد ٣٣، العدد ٤، نيسان ١٩٩٧، ص ٨١.

ملحق رقم (٢-٢)

الإيرادات العامة للحكومة المركزية خلال الفترة (١٩٧٣-١٩٩٥)

مليون دينار

٢	١	الإيرادات العامة	القروض المستردة	القروض المحلية	الإيرادات المحلية	الإيرادات الخارجية	القروض الخارجية المالية	المساعدات الخارجية المالية (١)	البيان السنة
٣	٣	٥+٤+٢	(٦)	(٥)	(٤)	(٢)-٢+١	(٢)		
(%)	(%)	(٧)-٦+							
٢٠	٨٠	١١٤	٠,٠	١٠,٨	٤٦,٢	٥٧	١١١,٤	٤٥,٦	١٩٧٣
٢٠,٥	٧٩,٥	١٤٨,٩	٠,١	٩	٦٥,٨	٧٤	١٥٠,٢	٥٨,٨	١٩٧٤
١٣,٩	٨٦,١	٢١٢,٥	٠,٠	١٣,١	٨٢,٦	١١٦,٨	١٦,٢	١٠٠,٦	١٩٧٥
٢٣,١	٧٦,٩	٢٠٦,٧	٠,٠	١٣	١٠٧,٦	٨٦,١	١٩٠,٩	٦٦,٢	١٩٧٦
٢٢,٤	٦٧,٦	٣٣٨	٠,٠	١٥	١٤٢,٣	١٨٠,٧	٥٨,٥	١٢٢,٢	١٩٧٧
٥٢,٦	٤٧,٤	٢٤٦,٩	٠,٠	١٦	١٥٨,٥	١٧٢,٤	٩٠,٧	٨١,٧	١٩٧٨
١٥,٢	٨٤,٨	٤٦٨,٢	٠,٠	٣٢,٤	١٨٧,٩	٢٤٧,٩	٣٧,٦	٢١٠,٣	١٩٧٩
٢٥,٥	٧٤,٥	٥٢٥	٠,٠	١٨	٢٢٦,١	٢٨٠,٩	٧١,٦	٢٠٩,٣	١٩٨٠
٢٧	٧٣	٦١٧,١	٧,٢	١٨	٣٠٩,٢	٢٨٢,٧	٧٦,٤	٢٠٦,٣	١٩٨١
٢٤,٧	٧٥,٣	٦٥٥,٢	٠,٠	٢٨,٢	٣٦٢,٢	٢٦٤,٨	٦٥,٣	١٩٩,٥	١٩٨٢
٢٨	٧٢	٧٠٥,٥	٢,٣	٢٨,٨	٤٠٠,٦	٢٧٣,٨	٧٦,٨	١٩٧	١٩٨٣
٥٣,٥	٤٦,٥	٦٧٨,٤	٩,٦	٢٥,٥	٤١٥	٢٢٨,٣	١٢٢,٢	١٠٦,١	١٩٨٤
٤٦,٤	٥٣,٦	٨٤٤,٨	١٨,٥	٣٥,٣	٤٤٠,٨	٣٥٠,٢	١٦٢,٤	١٨٧,٨	١٩٨٥
٥٢,٦	٤٧,٤	٩٠٥,٤	١٢,٨	٧٤,٨	٥١٤,٤	٣٠٣,٤	١٥٩,٧	١٤٣,٧	١٩٨٦
٣٣,١	٦٦,٩	٨٧٠	١٧,٧	١٣٠	٥٣١,٥	١٩٠,٨	٦٣,٢	١٢٧,٦	١٩٨٧
٢٨,٦	٦١,٤	٩٥٣,٨	٢١,٥	١٣٥	٥٤٤,٤	٢٥٢,٩	١٩٧,٥	١٥٥,٤	١٩٨٨
٤٦,٣	٥٨,٧	١٠٨٢,٥	٢٨,٤	٤٣,٨	٥٦٥,٤	٤٤٥,٩	١٨٤,٢	٢٦١,٧	١٩٨٩
٥٤,٦	٤٥,٤	١١٦٩,٧	٢٩,٩	٣٣,٦	٧٤٤	٣٦٢,٢	١٩٧,٩	١٦٤,٣	١٩٩٠
٥٩,٩	٤٠,١	١٤٥١	٥٨	٢,٣	٨٢٨,٨	٥٦١,٩	٣٣٦,٧	٢٢٥,٢	١٩٩١
٧٠,٥	٢٩,٥	١٦٨٧,١	٥٢,٤	-	١١٦٨,٩	٤٦٥,٨	٣٢٨,٤	١٣٧,٤	١٩٩٢
٤٤,٤	٥٥,٦	١٥٣٦,٦	٥١,٥	-	١١٩١,٥	٢٩٣,٦	١٣٠,٣	١٦٣,٣	١٩٩٣
٥٤,٢	٤٥,٨	١٧٤٥,٤	٥٥,٤	-	١٣٠٦,٤	٣٨٣,٦	٢٠,٨	١٧٥,٦	١٩٩٤
٧٣,٧	٢٦,٣	٢١٢٢,٨	٤٨,١	-	١٣٨٩,١	٦٩٥,٦	٥١٢,٨	١٨٢,٨	١٩٩٥
٣٩,٤	٦٠,٦	٨٤٣,٣	١٨,٠	٢٩,٧	٥١٠,٠	٢٨٥,٧	١٣٢,٣	١٥٣,٤	المعدل

المصدر:- نكص مصادر الجدول (٣-٢)

ملحق رقم (٢-٣)

الشروط المالية لقروض الأردن الخارجية خلال الفترة (١٩٧٣-١٩٩٤)

القروض الخاصة				القروض الرسمية				إجمالي القروض				البيان السنة
عناصر الإعانة	فترة السماح	فترة السداد	سعر الفائدة	عناصر الإعانة	فترة السماح	فترة السداد	سعر الفائدة %	عناصر الإئتمان (%)	فترة السماح (سنة)	فترة السداد (سنة)	سعر الفائدة %	
١٠,٨	١,٥	٦,١	٦,٦	٥٩,٢	٦,٥	٢٧,٨	٢,١	٥٤,١	٦,٠	٢٥,٥	٢,٥	١٩٧٣
٥,٢	٢,٢	٧,٤	٨,٣	٥٦,٦	٧,٦	٢٣,٣	٢,٩	٤٣,٦	٦,٢	٢٦,٨	٤,٣	١٩٧٤
٩,٢	١,٦	٥,٥	٦,٦	٥٥,٦	٦,٨	٢٦,٤	٢,٣	٥٣,٨	٦,٦	٢٥,٦	٢,٥	١٩٧٥
٦,٨	٢,١	٨,٦	٨,٠	٤٣,١	٥,٢	٢١,٥	٣,٥	٢٣,٢	٣,٥	١٤,٤	٦,٠	١٩٧٦
٦,٨	٢,١	٨,٦	٨,٠	٤٣,١	٥,٢	٢١,٥	٣,٥	٢٣,٢	٣,٥	١٤,٤	٦,٠	١٩٧٧
١١,٥	٢,٩	٩,١	١٢,٤	٤٠,٢	٦,٥	٢٠,٢	٤,٢	٢٤,٢	٥,٦	١٧,٩	٦,٣	١٩٧٨
٤,٦	٢,٣	١١,٠	٨,٤	٤٢,٠	٥,٥	٢٥,٢	٤,٠	٣٢,٢	٤,٧	٢١,٤	٥,٣	١٩٧٩
١٢,٠	٢,٤	١١,٥	٧,٣	٢٠,١	٤,١	١٥,٩	٦,٧	١٨,٩	٣,٨	١٥,٣	٦,٨	١٩٨٠
١٠,٢	٤,٢	١١,٨	٧,٨	٣٨,٠	٥,٧	٢٠,٧	٤,٣	٢٠,٨	٤,٨	١٥,٠	٦,٥	١٩٨١
٤,٦	١,٦	٨,١	٨,٥	٢٦,٦	٥,٣	٢٠,٠	٦,١	٢٦,٦	٥,٣	١٩,٨	٦,١	١٩٨٢
١,٤	٢,٣	٧,٣	١٠,٢	٢٨,٥	٤,٣	١٩,٤	٥,٥	١١,٩	٣,٢	١٢,٧	٨,١	١٩٨٣
٨,٢	٢,٩	٧,٢	١٢,٠	١٢,٨	٥,١	١٨,٠	٨,٣	١,١	٣,٩	١٢,٠	١٠,٤	١٩٨٤
٤,٧	٣,٧	٧,٩	٨,٤	١٢,٥	٥,١	١٦,٠	٧,٩	٧,٣	٤,١	١٠,٧	٨,٢	١٩٨٥
٩,٦	٣,٨	١٣,٤	٧,٩	٢٤,٩	٤,٢	١٦,٦	٥,٩	٢٠,٥	٤,١	١٥,٧	٦,٥	١٩٨٦
٧,١	٢,٤	١١,٠	٨,١	٢٥,٤	٤,٦	١٦,٢	٥,٧	١٤,١	٣,٢	١٢,٩	٧,٢	١٩٨٧
٩,٧	٣,٤	١١,٧	٧,٩	٢١,٣	٤,٧	١٥,٥	٦,٢	١٢,٥	٣,٧	١٢,٦	٧,٥	١٩٨٨
٢,٨	٣,١	١١,٣	٩,٤	٢٧,٢	٦,٧	٢٢,٣	٤,٧	٢٨,١	٥,٧	١٩,٤	٦,٠	١٩٨٩
١١,٥	١,٢	٧,٠	٨,٩	٤٣,٩	٧,٣	٢١,٨	٤,٠	٣٨,٥	٦,٥	١٩,٩	٤,٦	١٩٩٠
١١,٥	١,٢	٧,٠	٦,٢	٦٦,٧	٩,٣	٢٨,٥	١,٨	٦٣,٢	٨,٨	٢٧,١	٢,١	١٩٩١
١١,٤	٣,٣	١٠,٣	٦,٩	٥٠,٠	٧,٠	٢٢,٢	٢,٥	٣٧,٧	٥,٨	١٨,٤	٤,١	١٩٩٢
٢١,٤	٤,٧	١٥,٧	٥,٠	٢٣,١	٥,٥	١٩,٧	٦,٤	٢٢,٩	٥,٤	١٩,٢	٦,٣	١٩٩٣
٠,٠	٠,٠	٠,٠	٠,٠	٣٦,٩	٦,٧	٢٢,٢	٤,٨	٣٦,٩	٦,٧	٢٢,٢	٤,٨	١٩٩٤

المصدر:-

Majd AL-Maaitah, The Impact Of External

(١) السنوات (١٩٨٦-١٩٧٣)

Borrowing On The Economy of Jordan, Unpublished Master Thesis, Yarmouk University, Irbid, Jordan. July 1990, pp 60-61

World Bank, World Debt Table, 1996, p 237.

(٢) السنوات (١٩٩٤-١٩٨٧)

ملحق رقم (٢-٤)

الأهمية النسبية لمسحوبات الأردن من القروض الخارجية حسب المصدر  
خلال الفترة (١٩٧٣-١٩٩٤)

%

الفترة / المصدر	٨٠-٧٣	٨٧-٨١	٩٤-٨٨	٩٤-٧٣
المصادر الرسمية	١٢,٨٥	١٣,٠	٠,٥	١٠,٥
حكومات عربية				
حكومات أجنبية	٤٥,١	٤٢,٢	٥٣,٠	٤٠,٨
مؤسسات				
official	١٠٨٥	٢٠,٥	٣٠,٨	٧٢,٠
اقليمية ودولية				
مجموع	٧٣,٨	٥٧,٧	٨٤,٣	٧٢,٠
المصادر الخاصة	٢٦,٢	٤٢,٣	١٥,٧	٢٨,٠
بلوك وشركات خاصة				
private				
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر: احتساب الباحث بالإعتماد على:

- (١) السنوات (١٩٧٣-١٩٨٠)، جليل طريف، مصدر سابق، ص ٤٨.
  - (٢) السنوات (١٩٨١-١٩٩٤)، البنك المركزي الأردني، التقرير السنوي، أعداد مختلفة (١٩٨١-١٩٩٤)
- ★ تمثل النسب السابقة الأهمية النسبية للمسحوب من كل مصدر إلى إجمالي المسحوب من جميع المصادر.

ملحق رقم (٢-٥)

تطور حجم المساعدات الخارجية (اجمالي حوالات دون مقابل)

خلال الفترة (١٩٧٣-١٩٩٥)

مليون دينار

البيان السنة	صافي حوالات دون مقابل	صافي حوالات حكومية	صافي حوالات خصوصية	البيان السنة	صافي حوالات دون مقابل	صافي حوالات حكومية	صافي حوالات خصوصية
١٩٧٣	٦٤,٦	٦١,١	٣,٥	١٩٨٥	٣١٥,٠	٢٩١,٢	٢٣,٨
١٩٧٤	٨٦,٧	٨٤,٤	٢,٣	١٩٨٦	٢٣٨,٠	٢٢١,٣	١٦,٧
١٩٧٥	١٣٩,٨	١٣٨,٠	١,٨	١٩٨٧	١٩٩,٣	٢٠٢,٩	٣,٦-
١٩٧٦	١٢٦,٥	١٢٢,٧	٣,٨	١٩٨٨	٢٣٢,٣	٢٠٩,٦	٢٢,٧
١٩٧٧	١٦٥,٨	١٦٦,٩	١,١-	١٩٨٩	٣٧١,١	٣٥٣,٦	١٧,٥
١٩٧٨	١٠٦,٥	١٠٢,٦	٣,٩	١٩٩٠	٤٠٩,٤	٣٩٠,٥	١٨,٩
١٩٧٩	٣١٤,٤	٣١٨,١	٣,٧-	١٩٩١	٣٣٧,١	٣٢٢,٥	١٤,٦
١٩٨٠	٣٩٨,٧	٣٩٠,٩	٧,٨	١٩٩٢	٢٧٩,٠	٢٦٢,٩	١٦,١
١٩٨١	٤٣٠,٨	٤١٥,٤	١٥,٤	١٩٩٣	٢٧١,٢	٢٤٦,٩	٢٤,٣
١٩٨٢	٣٧٣,٣	٣٦٣,٧	٩,٦	١٩٩٤	٢٢٧,٦	٢٢٦,٣	١,٣
١٩٨٣	٢٩٤,٩	٢٨٩,٦	٥,٣	١٩٩٥	٢١٥,٣	٢٢٨,٣	١٣,٠-
١٩٨٤	٢٧٨,٨	٢٦١,٧	١٧,١				

المصدر:

(١) السنوات (١٩٧٣-١٩٩٤)، البنك المركزي الأردني، دائرة الأبحاث والدراسات، بيانات إحصائية

سنوية (١٩٦٤-١٩٩٥)، عدد خاص، عمان، أيار ١٩٩٦، ص. ٢٩-٣٢.

(٢) ١٩٩٥، البنك المركزي الأردني، دائرة الأبحاث والدراسات، النشرة الإحصائية الشهرية، المجلد

٣٣، العدد ٤، نيسان ١٩٩٧، ص ٥٤.



ملحق رقم (٢-٦)

مصادر المساعدات الخارجية خلال الفترة (١٩٧٣-١٩٩٥) \*

البيان السنة	حكومات عربية	الأمم المتحدة ووكالاتها المختلفة	الولايات المتحدة الأمريكية	أخرى	البيان السنة	حكومات عربية	الأمم المتحدة ووكالاتها المختلفة	الولايات المتحدة الأمريكية	أخرى
١٩٧٣	٢٢,٦٦	٦,٦	٣٠,٨٣	صفر	١٩٨٥	٢٦٢,٦٠	٢٨,٥٨	صفر	صفر
١٩٧٤	٤٦,٦	٨,٨٦	٢٥,٣١	٣,٦٦	١٩٨٦	٥٥٤,٢	٧٥,٩	٤,١	صفر
١٩٧٥	١٠٥,٦٥	٩,٩٢	٢٢,٤٤	صفر	١٩٨٧	٥٠٠,٦	٨١,٦	١٦,٩	صفر
١٩٧٦	٧٧,٥٩	١٣,٤٤	٢٦,١٣	٥,٥٩	١٩٨٨	٤٢٧,١	٧٧,٦	٤٧,٠	صفر
١٩٧٧	١٣٢,٣١	١٧,٠٣	١٥,٦٢	١,٩٨	١٩٨٩	٥٢٨,١	٦١,٩	٢٣,٣	صفر
١٩٧٨	٦٦,٢٦	١٧,٨١	١٨,٥٦	صفر	١٩٩٠	٤٨٦,٦	٧٩,٤	٢١,٦	صفر
١٩٧٩	٢٩٩,٦٢	١٣,٨٤	٤,٥٩	صفر	١٩٩١	٦٦,٠	٨٠,٠	١٨,٠	٢٨٠,٠
١٩٨٠	٣٧٠,٤٣	١٤,٢٧	٦,١٥	صفر	١٩٩٢	٢٠٦,٠	٤٦,٠	٣٢,٠	٩٢,٠
١٩٨١	٣٩٤,٩٢	٢٠,٤١	صفر	صفر	١٩٩٣	١٨٣,٣	١١٣,١	١٣,٠	٤٦,٩
١٩٨٢	٣٣٥,٨٣	٢٧,٨٩	صفر	صفر	١٩٩٤	١٥٠,٠	١٠٦,٧	١٨,٠	٤٩,١
١٩٨٣	٢٥٨,٣١	٣١,٢٥	صفر	صفر	١٩٩٥	٢٠٤,٠	٧٢,٥	٦,٥	٤٢,٥
١٩٨٤	٢٢٢,١٧	٢٩,٥٣	صفر	صفر					

\* السنوات (١٩٧٣-١٩٨٥) مليون دينار، السنوات (١٩٨٦-١٩٩٥) مليون دولار.

- المصدر:-

- (١) السنوات (١٩٧٣-١٩٧٥)، البنك المركزي الأردني، دائرة الأبحاث والدراسات، النشرة الإحصائية الشهرية، مجلد ١٣، عدد ١، كانون الثاني ١٩٧٧، جدول رقم (٢٣).
- (٢) السنوات (١٩٧٦-١٩٨٠)، البنك المركزي الأردني، دائرة الأبحاث والدراسات، النشرة الإحصائية الشهرية، مجلد ١٨، عدد ٢، شباط ١٩٨٣، جدول رقم (٢٤).
- (٣) السنوات (١٩٨١-١٩٨٥)، البنك المركزي الأردني، دائرة الأبحاث والدراسات، النشرة الإحصائية الشهرية، مجلد ٢٢، عدد ١٢، كانون أول ١٩٨٦، ص ٥٠.
- (٤) السنوات (١٩٨٦-١٩٩٠)، IMF, Balance of Payments Statistics Yearbook, part 1, 1994, p 375.
- (٥) السنوات (١٩٩١-١٩٩٥)، البنك المركزي الأردني، دائرة الأبحاث والدراسات، بيانات غير منشورة.

ملحق رقم (١-٣)

البيانات المستخدمة في تقدير فجوة النمو (بالاسعار الجارية)

مليون دينار

البيانات	البيان	الزمن	الناتج المحلي الإجمالي GDP	مخفض الناتج المحلي الإجمالي GDP DEF	المدخرات المحلية (S)	الاستثمار (I)	المستوردات (M)	الصادرات (X)
١٩٧٣	١	٢١٨,٣	٢٢,٩	٤٤,٨-	٣٩,٢	١٣٦,٤	٥٢,٤	
١٩٧٤	٢	٢٤٧,٣	٢٧,٤	٥٠,٢-	٦٥,٦	١٩٦,١	٨٠,٣	
١٩٧٥	٣	٣١٢,١	٣٠,٦	٥٩,٩-	٨٨,٨	٣٠١,١	١١٨,٩	
١٩٧٦	٤	٥٤٧,٤	٣٤,٢	٧٥,٤-	١٩٣,٤	٤٥٢,٥	١٨٣,٧	
١٩٧٧	٥	٦٧٦,٤	٣٩,١	٦٥,٨-	٢٧٧,٩	٥٧٢,٤	٢٢٨,٧	
١٩٧٨	٦	٧٧٩,٣	٤١,٩	١٠٥,٧-	٢٦٣,١	٦٣٤,٩	٢٦٦,١	
١٩٧٩	٧	٩٨١,٠	٤٧,٨	٢٠١,١-	٣٠٩,٩	٨٥٢,٢	٣٤١,٢	
١٩٨٠	٨	١١٨٠,٣	٥١,١	٩٠,٢-	٤٣٣	٩٩٣,٧	٤٧٠,٥	
١٩٨١	٩	١٤٦٩,٣	٥٧,٧	١٢٨,٥-	٦٦٦,٨	١٤٢٧,٥	٦٣٢,٢	
١٩٨٢	١٠	١٧٠١,١	٦٥,١	٢٣٤,٧-	٦٥٠,٨	١٥٥٥,٧	٦٧٠,٢	
١٩٨٣	١١	١٨٢٨,٧	٦٨,٣	٢٢٣,٨-	٥٨٩,٨	١٤٥٣,٢	٦٣٩,٦	
١٩٨٤	١٢	١٩٨١,٤	٧٣	٢٠١,٦-	٥٧١,٢	١٥١٩,١	٧٤٦,٣	
١٩٨٥	١٣	٢٠٢٠,٢	٧١,٥	٣٠٦,٣-	٤١٤,٩	١٥٠٢,٧	٧٨١,٥	
١٩٨٦	١٤	٢١٦٣,٦	٧١,٦	١٢١,١-	٤٤٤,٣	١١٩٩,٥	٦٣٤,١	
١٩٨٧	١٥	٢٢٠٨,٦	٧١	٤٧,٩-	٥١٥,٦	١٣١٩,٧	٦٥٧,٢	
١٩٨٨	١٦	٢٢٦٤,٤	٧٤,٢	٣٣,٦	٥٣٢,٥	١٥١٩,٧	١٠٢٠,٨	
١٩٨٩	١٧	٢٣٧٢,١	٨٩,٨	١١٨,٢	٥٦٣,٢	١٨٠٤,٥	١٣٥٩,٥	
١٩٩٠	١٨	٢٦٦٨,٣	١٠٠	٢٧,٩	٨٥٠,١	٢٤٧٤,٣	١٦٥٢,١	
١٩٩١	١٩	٢٨٥٥,١	١٠٥,١	٧٣,٥	٧٣٨,٥	٢٣٦٢,٦	١٦٩٧,٦	
١٩٩٢	٢٠	٣٤٩٣,٠	١١٠,٨	٥٤	١٢٠,٨	٢٩٧٤,٧	١٨١٩,٩	
١٩٩٣	٢١	٣٨٠١,٧	١١٤,٢	٢٣٣,١	١٤٢٢,٧	٣١٥١,٧	١٩٦٢,١	
١٩٩٤	٢٢	٤٢٠١,٣	١١٨,٦	٤٣٦,٨	١٤٥١,٠	٣١٠٧,٦	٢٠٩٣,٤	
١٩٩٥	٢٣	٤٦٥٤,٦	١٢٢,٩	٥٥٠,٢	١٥٤٧,٤	٣٤٣٥,٤	٢٤٣٨,٢	
١٩٩٦	٢٤	٥١٤٦,٧	١٢٧,٣	٥٥٩,٢	١٨٠١,٣	٣٨٣٩,٢	٢٥٩٧,١	

١- IFS Yearbook , International Monetary Fund , 1996, p 464

المصدر :

٢- البنك المركزي الاردني ، دائرة الابحاث والدراسات ، بيانات احصائية سنوية (١٩٦٤-١٩٩٥) ، عدد خاص ،

عمان ، ايار ١٩٩٦ ، ص ٤٩ .

٣- البنك المركزي الاردني ، دائرة الابحاث والدراسات ، النشرة الاحصائية الشهرية ، المجلد ٣٢ ، العدد

نيسان ١٩٩٧ ، ص ٨١ .

ملحق رقم (٣-٢)

البيانات المستخدمة في تقدير فجوة النمو (بالاسعار الثابتة ١٩٩٠ = ١٠٠)

مليون دينار

البيانات السنة	الناتج المحلي الإجمالي (y) GDP	المدخرات المحلية (S)	الاستثمار (I)	المستوردات (M)	الصادرات (X)
١٩٧٣	٩٥٣,٢٧	١٨٥,٦-	١٧١,١	٥٩٥,٦	٢٢٨,٨
١٩٧٤	٩٠٢,٥	١٨٣,٢-	٢٣٩,٤	٧١٥,٦	٢٩٣
١٩٧٥	١٠١٩,٩	١٩٥,٧-	٢٩٠,١	٩٨٣,٩	٣٨٨,٥
١٩٧٦	١٦٠٠,٥	٢٢٠,٤-	٥٦٥,٤	١٣٢٣	٥٣٧,١
١٩٧٧	١٧٢٩,٩	١٦٨,٢-	٧١٠,٧	١٤٦٣,٩	٥٨٤,٩
١٩٧٨	١٨٥٩,٩	٢٥٢,٢-	٦٢٧,٩	١٥١٥,٢	٦٣٥
١٩٧٩	٢٠٥٢,٣	٤٢٠,٧-	٦٤٨,٣	١٧٨٢,٨	٧١٣,٨
١٩٨٠	٢٣٠٩,٧	١٧٦,٥-	٨٤٧,٣	١٩٤٤,٦	٩٢٠,٧
١٩٨١	٢٥٤٦,٤	٢٢٢,٧-	١١٥٥,٦	٢٤٧٤,٠	١٠٩٥,٦
١٩٨٢	٢٦١٣,٠	٣٦٠,٥-	٩٩٩,٦	٢٣٨٩,٧	١٠٢٩,٤
١٩٨٣	٢٦٧٧,٤	٣٢٧,٦-	٨٦٣,٥	٢١٢٧,٦	٩٣٦,٥
١٩٨٤	٢٧١٤,٢	٢٧٦,١-	٧٨٢,٤	٢٠٨٠,٩	١٠٢٢,٣
١٩٨٥	٢٨٢٥,٤	٤٢٨,٣-	٥٨٠,٢	٢١٠١,٦	١٠٩٣
١٩٨٦	٣٠٢١,٧	١٦٩,١-	٦٢٠,٥	١٦٧٥,٢	٨٨٥,٦
١٩٨٧	٣١١٠,٧	٦٧,٤-	٧٢٦,١	١٨٥٨,٧	١٠٦٥,٠
١٩٨٨	٣٠٥١,٧	٤٥,٢	٧١٧,٦	٢٠٤٨,١	١٣٧٥,٧
١٩٨٩	٢٦٤١,٥	١٣١,٦	٦٢٧,١	٢٠٠٩,٤	١٥١٣,٩
١٩٩٠	٢٦٦٨,٣	٢٧,٩	٨٥٠,١	٢٤٧٤,٣	١٦٥٢,١
١٩٩١	٢٧١٦,٥	٦٩,٩	٧٠٢,٦	٢٢٤٧,٩	١٦١٥,٢
١٩٩٢	٣١٥٢,٥	٤٨,٧	١٠٩٠,٩	٢٦٨٤,٧	١٦٤٢,٥
١٩٩٣	٣٣٢٨,٩	٢٠٤,١	١٢٤٥,٧	٢٧٥٩,٨	١٧١٨,١
١٩٩٤	٣٥٤٢,٤	٣٦٨,٢	١٢٢٣,٤	٢٦٢٠,٢	١٧٦٥,٠
١٩٩٥	٣٧٨٧,٣	٤٤٧,٦	١٢٥٩	٢٧٩٥,٢	١٩٨٣,٨
١٩٩٦	٤٠٤٢,٩	٤٣٩,٣	١٤١٥	٣٠١٥,٨	٢٠٤٠,١

المصدر : احتساب الباحث بالاعتماد على ملحق (٣-١).

تابع ملحق رقم (٣-٢)

البيان السنة	معدل النمو في الناتج الاجمالي %	معدل الادخار المحلي (S/GDP)×100 %	معدل الاستثمار (I/GDP)×100 %	معدل المستوردات (M/GDP)×100 %	ICOR = (I/ΔGDP)
١٩٧٣	-	٢٠,٥٢-	١٧,٩٥	٦٢,٤٨	-
١٩٧٤	٥,٣٢-	٢٠,٢٩-	٢٦,٥٢	٧٩,٢٩	٤,٧٢-
١٩٧٥	١٣	١٩,١٩-	٢٨,٤٥	٩٦,٤٧	٢,٤٧
١٩٧٦	٥٦,٩	١٣,٧٧-	٣٥,٣٣	٨٢,٦٦	٠,٩٧
١٩٧٧	٨,٠٨	-٩,٧٢	٤١,٠٨	٨٤,٦٢	٥,٤٩
١٩٧٨	٧,٥١	-١٣,٥٦	٣٣,٧٦	٨١,٤٧	٤,٨٣
١٩٧٩	١٠,٣٤	-٢٠,٤٩	٣١,٥٩	٨٦,٨٧	٣,٣٦
١٩٨٠	١٢,٥٤	-٧,٦٤	٣٦,٦٨	٨٤,١٩	٣,٢٩
١٩٨١	١٠,٢٤	-٨,٧٤	٤٥,٣٨	٩٧,١٥	٤,٨٨
١٩٨٢	٢,٦١	-١٣,٧٩	٣٨,٢٥	٩١,٤٥	١٥
١٩٨٣	٢,٤٦	-١٢,٢٣	٣٢,٢٥	٧٩,٤٦	١٣,٤١
١٩٨٤	١,٣٧	-١٠,١٧	٢٨,٨٢	٧٦,٦٦	٢١,٢٦
١٩٨٥	٤,٠٩	-١٥,١٦	٢٠,٥٣	٧٤,٣٨	٥,٢١
١٩٨٦	٦,٩٤	-٥,٥٩	٢٠,٥٣	٥٥,٤٣	٣,١٦
١٩٨٧	٢,٩٤	-٢,١٦	٢٣,٣٤	٥٩,٧٥	٨,١٦
١٩٨٨	١,٨٩-	١,٤٨	٢٣,٥١	٦٧,١١	١٢,١٧-
١٩٨٩	١٣,٤٤-	٤,٩٨	٢٣,٧٤	٧٦,٠٧	١,٥٢-
١٩٩٠	١,٠١	١,٠٤	٣١,٨٥	٩٢,٧٢	٣١,٧٦
١٩٩١	١,٨٠	٢,٥٧	٢٥,٨٦	٨٢,٧٥	١٤,٥٦
١٩٩٢	١٦,٠٤	١,٥٤	٣٤,٦٠	٨٥,١٦	٢,٥٠
١٩٩٣	٥,٥٩	٦,١٣	٣٧,٤٢	٨٢,٩٠	٧,٠٦
١٩٩٤	٦,٤١	١٠,٣٩	٣٤,٥٣	٧٣,٩٦	٥,٧٣
١٩٩٥	٦,٩١	١١,٨٢	٣٣,٢٤	٧٣,٨٠	٥,١٤

ملحق رقم (١-٤)

بعض البيانات اللازمة لتقدير إنتاجية رأس المال الأجنبي وأثره على المتغيرات الاقتصادية الكلية

(بالأسعار الجارية)

مليون دينار

توضيحات العاملين	صافي رأس المال الأجنبي ١٠=٩+٨+٧	صافي الإستثمار الأجنبي الخاص	صافي المساعدات الخارجية	صافي مسمويات القروض الخارجية	المستوردات	المحركات القومية	المحركات المهنية	الإستثمار	الإستهلاك الكلّي	نتائج التقييم الإجمالي	تقييم
	١	٩	٨	٧	٦	٥=٢-١	٤	٣	٢	١	القيمة
٨٨٦	٧٢,٨	-١,٠	٦٤,٦	٩,٣	١٣٦,٤	-٢١,٦	٤٤,٨	٣٩,٢	٢٦٣,١	٢٤٦,٥	١٩٧٣
١٠٧,٢	٩٨,٥	١,٤	٨٦,٧	١٠,٤	١٩٦,١	-١٨,٢	-٥٠,٢	٦٥,٦	٢٩٧,٥	٢٧٤,٣	١٩٧٤
١٢,١	١٧٢,٦	٦,٥	١٣٩,٨	٢٦,٣	٣٠١,١	٤,٠	٥٩,٩	٨٨,٨	٣٧٢,٠	٣٧٦,٠	١٩٧٥
٢١٢,٥	١٨٥,٥	٣٧,٧	١٢٦,٥	٢١,٣	٤٥٢,٥	-٥٢,٤	-٧٥,٤	١٩٢,٤	٦٢٢,٨	٥٦٩,٤	١٩٧٦
٢٤١,٥	٢٣٠,٥	٤,٥	١٦٥,٨	٦٠,٢	٥٧٢,٤	-٤٢,٩	-٦٥,٨	٢٧٧,٩	٧٤٢,٢	٦٩٨,٣	١٩٧٧
٢٧٦,٠	١٧٩,٣	٢٠,٨	١٠٦,٥	٥٢,٠	٦٣٤,٩	-٨٢,٦	-١٠٥,٧	٢٦٣,١	٨٨٥,٠	٨٠٣,٤	١٩٧٨
٢٥٢,٩	٣٦٨,٤	٨,٦	٣١٤,٤	٤٥,٤	٨٥٢,٢	-١٧٢,٩	-٢٠١,١	٢٠٩,٩	١١٨٢,١	١٠٠٨,٢	١٩٧٩
٤١٨,١	٤٥٦,٩	١٠,٧	٣٩٨,٧	٤٧,٥	٩٩٢,٧	-٥٦,٨	-٩٠,٢	٤٣٢,٠	١٢٧٠,٥	١٢١٢,٧	١٩٨٠
٥١٤,٩	٥٦٨,٤	٥٢,٣	٤٣٠,٨	٨٥,٣	١٤٢٧,٥	-٧١,٠	-١٢٨,٥	٦٦٦,٨	١٥٩٧,٨	١٥٢٦,٨	١٩٨١
٢٠١,٨	٥٠٠,٦	٢٠,٤	٣٧٢,٣	١٠٦,٩	١٥٥٠,٧	-١٧٠,٣	-٢٣٤,٧	٦٥٠,٨	١٩٣٥,٨	١٧٦٥,٥	١٩٨٢
٦٥٦,٨	٤٤٨,٤	- ١٢,٨	٢٩٤,٩	١٤٠,٧	١٤٥٢,٢	-١٧٤,٦	-٢٢٢,٨	٥٨٩,٨	٢٠٥٢,٥	١٨٧٧,٩	١٩٨٣
٧٠٧,٨	٢٤٦,١	٢٠,٧	٢٧٨,٨	٢١,٦	١٥١٩,١	-١٨٨,٠	-٢٠١,٦	٥٧١,٢	٢١٨٢,٠	١٩٩٥,٠	١٩٨٤

٧٥١,٦	٤١٤,١	١٣,١	٢١٥,٠	٨٦,٠	١٥٠٢,٧	-٣١١,٠	-٢٠٦,٣	٤١٤,٩	٢٣٢٦,٥	٢٠١٥,٥	١٤٨٥
٨٠٢,٣	٢٥٤,٩	٢٢,٤	٢٣٨,٠	-٥,٥	١١٩٩,٥	-١٣٨,٤	-١٢١,٠	٤١٤,٣	٢٢٨٤,٧	٢١٤٦,٣	١٩٨٦
٨٣٧,٩	٧٩,٦	١٢,٧	١٩٩,٣	-١٣٣,٤	١٣١٩,٧	-٩٨,١	-٤٧,٩	٥١٥,٦	٢٢٥٦,٥	٢١٥٨,٤	١٩٨٧
٨٨٨,٠	١,٦	١٦,٦	٢٣٢,٣	-٢٤٧,٣	١٥١٤,٧	-٥٤,٩	٢٢,٦	٥٢٢,٥	٢٢٣,٨	٢١٧٥,٩	١٩٨٨
٩٢٢,٥	٢٦١,٨	-٨,٦	٢٧١,١	-٠,٧	١٨٠٤,٥	-٧٢,٢	١١٨,٢	٥٦٣,٢	٢٢٥٢,٤	٢١٨٠,٧	١٩٨٩
٩٩٤,٦	٥٢٥,٥	٥٧,١	٤٠٩,٤	٥٩,٠	٢٤٧٤,٣	-٢١١,٦	٢٧,٩	٨٥٠,١	٢٦٤٠,٤	٢٤٢٨,٨	١٩٩٠
١٠٧٤,٥	٢٢٨,٨	-٩,٥	٣٣٧,١	-٩٨,٨	٢٣٦٢,٦	-١٤٧,٦	٧٢,٥	٧٣٨,٥	٢٧٨١,٦	٢٦٣٤,٠	١٩٩١
١٢٨٧,٦	٢٨,١	٤٢,٣	٢٧٩,٠	-٢٩٤,٢	٢٩٧٤,٧	-١٣٢,٢	٥٤,٠	١٢٠٨,٨	٢٤٣٩,٠	٢٣٠٦,٨	١٩٩٢
١٤٦٢,٤	-٧٦,١	٢٠,٢	٢٧١,٢	-٢٧٧,٥	٢١٥١,٧	-٨٢,٩	٢٣٢,٥	١٤٢٢,٧	٢٥٦٨,٧	٢٦٥٢,٦	١٩٩٣
١٦٠٢,١	١٦٥,٢	٢٧,٥	٢٢٧,٦	-٩٩,٩	٢١٠٧,٦	٢٨٥,٤	٤٣٦,٨	١٤٥١,٠	٢٧٦٤,٥	٤٠٤٩,٩	١٩٩٤
١٧٥٧,٢	٢٨٧,٦	٤٤,٥	٢١٥,٣	١٢٧,٨	٢٤٣٥,٤	٤٢٣,٤	٥٥٠,٢	١٥٤٧,٠	٤١٠٤,٤	٤٥٣٧,٨	١٩٩٥

المصدر =

- (١) البنك المركزي الأردني، دائرة الأبحاث والدراسات، بيانات إحصائية سنوية (١٩٦٤-١٩٩٥)، عدد خاص، صمان، أيار، ١٩٩٦، ص ٤٩.
- (٢) البنك المركزي الأردني، دائرة الأبحاث والدراسات، التتمة الإحصائية للبحوث، العدد ٢٣، نيسان، ١٩٩٧، ص ٨٢.
- (٣) الجدول (٢-١) (٢-٢) (٢-٣) (٢-٤) والملحق رقم (٢-١).



## **Growth Gap and foreign Capital: The Case of Jordan**

### **Abstract**

The purpose of this study is to estimate the growth gap in the Jordanian economy during the period 1996-2001, and to estimate the productivity of foreign Capital for the period 1973-1995.

In addition, this study aims to explore the future of foreign Capital in Jordan and its need for it. Also, the study explores the performance of the economic adjustment program during the period of 1992-1996.

The study shows, that the Jordanian economy will face a problem of foreign trade (foreign exchange) gap control during the period 1996-2001, where the value of foreign trade gap increases from JD 975.5 million in 1996 to JD 1657.3 million in 2001. It is expected that the domestic savings gap seems to increase from JD 975.5 million in 1996 to JD 1096.9 million in 2001.

The statistical results of the study show a positive effect of foreign capital on the economic growth in Jordan. The study estimates the productivity of foreign capital to be JD 0.27 which means that an increase of JD 1.0 in foreign capital leads to an increase of JD 0.27 in national income. The statistical results also show that the productivity of foreign private investment is JD 2.78, compared to that of foreign aid of JD 0.68, whereas the productivity of foreign loans is negative (-0.05) and has no statistical significance at 10% level of significance.

With respect to the economic adjustment program and its performance during the period of 1992-1996, the macroeconomics variables indicate that the program succeeded in achieving its objectives of increasing both the value of investment and economic growth rates and decreasing both the public deficit and volume of the gap of foreign trade. However, the economic adjustment program could not, to this date, decrease the volume of foreign debt.

Finally, the study concludes that the Jordanian economy needs more flows of foreign capital for the next period to achieve the targets rates of economic growth.